

كتاب الحلا



طريق الثورة اليمنية

الدكتور محمد علي الشهاوي

مدرسة
التي
في



كتاب الهلال

KITAB AL-HILAL

سلسلة شهرية تصدر عن « دار الهلال »

رئيس مجلس الإدارة: أحمد بهاء الدين

رئيس التحرير: محمود أمين العالم

العدد ١٨٨ رجب ١٣٨٦ نوفمبر ١٩٦٦

No. 188 Novembre 1966

مركز الإدارة

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب
التليفون : ٢٠٦١٠ (عشرة خطوط)

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى : (١٢ عددا) فى ال هورية
العربية المتحدة جنيه مصرى - فى السودان جنيه
سودانى فى سوريا ولبنان ١٢٥٠ قرشا - سوريا
لبنانيا - فى بلاد اتحاد البريد العربى جنيه ٣٠٠
مليم فى الامريكيتين ٥ دولارات ونصف - فى س انحاء
العالم ٣٥ شلنا

سعر البيع للجمهور : قطر والبحرين ٤٠ آنة ،
ليبيا (بنغازى وطرابلس) ١٥٠ مليم ، الجزائر ١٧٥
فرنكا ، المغرب ١٥٠ فرنكا

٥

كتاب الحلال



١ شهرية لنشر الثقافة بين الجميع

الفلاف برشة
الفنان حسن فواد

طريق الثورة اليمنية

بقلم
الدكتور محمد علي الشهابي



دار الهلال

تقديم

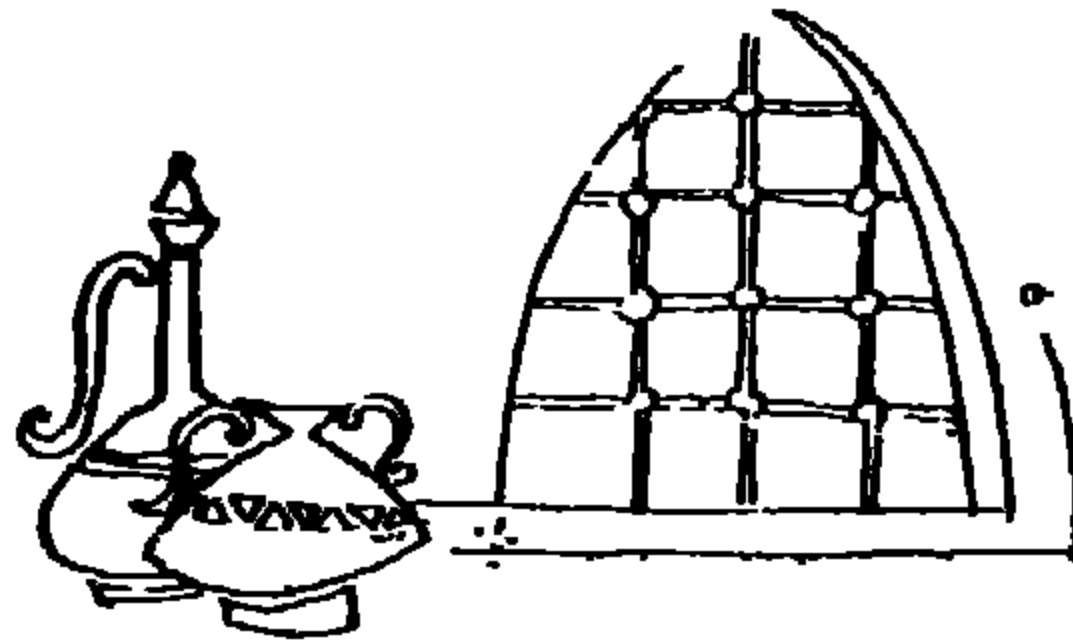
أود في هذه المقدمة أن أشير الى الاسباب التي دفعتنى الى كتابة هذه الدراسة :

اولها : اقتناعى التام بأن هناك فراغا سياسيا لا حدود له نشأ في اليمن نتيجة انهيار نظام ومذهب الامامة فأصبح من أوجب الواجبات الاتيان ببديل فكرى وبمذهب سياسى علمى وتقدمى يحل محل مذهب الامامة الكهنوتى الرجعى ، ويسد الفراغ الذى تركه ، ويستأصل ماتبقى منه في اذهان الناس

ثانيها : ان أى ثورة أصيلة وطنية ديمقراطية لهى أحوج ما تكون الى وضع منهاج ثورى يكشف طريق سيرها ويقود خطاها ، وينقذها من السير التلقائى والعفوى ومن التخبط العشوائى . فالنظرية الثورية هى دليل العمل الثورى ، والثورات الوطنية الاصيله ليس من طبيعتها أن تخفى عن الشعب أهدافها بحجج دبلوماسية أو خوفا من الرجعية الداخلية والاستعمار . فالشعب صاحب المصلحة في الثورة عندما يعى اهداف الثورة يستطيع حمايتها . ان الدول العربية المتحررة تسير اليوم على هدى موائيق وطنية التف من حولها الشعب . وانا اعتقد

عن اقتناع تام ان ما حدث في اليمن ثورة وان هذه الثورة
تتطلب رسم طريقها وشرح اهدافها ، تتطلب منهاجا
وطنيا ..

ثالثها : اننى لا أقصد من تقديم هذه الدراسة الا حفز
العناصر الوطنية والثورية داخل الجهاز الحكومى وخارجه
الى التفكير والمبادرة فى وضع منهاج للثورة ، فأنا لا ادعى
ان هذه الدراسة التى أقدمها تشكل منهاجا وطنيا
متكامل الملامح والتفاصيل ولكنى أستطيع القول : انها
تعكس الطبيعة الموضوعية ، الاجتماعية والتاريخية للثورة
اليمنية ، وتعبّر عن الاتجاه الثورى والحقوق المشروعة
لكل قوى الشعب العاملة والوطنية ذات المصلحة فى
الثورة ، من ضباط ثوريين ، وتجار ثوريين ، ومثقفين
ثوريين ، ومن عمال وفلاحين كادحين . ومع ذلك فانى
قد سميت هذا العمل « طريق الثورة اليمنية » كمحاولة
لرسم اتجاه الثورة اليمنية التاريخى الذى تمليه ظروفها
الموضوعية ، وكدعوة الى ضرورة وضع منهاج وطنى
ثورى للجمهورية العربية اليمنية



مدخل تاريخي

ليس من باب الصدفة ولا مما يدخل في قائمة الظواهر القريبة أن تتعرض اليمن اليوم بعد اندلاع ثورتها الوطنية المجيدة لكل هذا الحشد الرجعي الاستعماري الذي يحيط بها منذ أربع سنوات ، وأن تخوض خلال هذه السنوات غمار معركة وطنية لاهبة ضده ، اشتثرت .. وما تزال تستثير اهتمام العالم كله ، فموقع اليمن الاستراتيجي والجغرافي الفريد ، وخصوبة أرضها وطبيعتها ، ومركزها الحضاري الذي تبوأته بين حضارات العالم القديم كانت وما تزال من العوامل الرئيسية التي أغرت القوى الطامعة فيها وحركت وما تزال تحرك نوازعها اليها

وخريطة اليمن الجغرافية والطبيعية التي عرفت بها اليمن والتي أجمع عليها المؤرخون والجغرافيون العرب والاجانب منذ العهد الروماني الى العهد التركي تمتد من عمان وعدن في الشرق والجنوب الى الحدود الجنوبية لنجد والحجاز في الشمال ، وتشكل عسرونجران أطرافها الشمالية ، وضمن حدودها يدخل ميناء الليث والقنفذة

على البحر الاحمر من جهة الشمال

وكما يتمسك اليمنيون .. الى اليوم .. بحدود بلادهم الجغرافية ويرون فيها اطارا تاريخيا لشخصيتهم الوطنية عبر التاريخ فانهم ينظرون باعتزاز وفخر الى حضارتهم القديمة اللامعة والمجيدة . فهنا على الارض العربية السعيدة نشأت وتطورت في وقت تاريخي مبكر دول ومؤسسات .. دول حسنة التنظيم ، كمملكة معين ، وسبأ ، وقتبان وحمير ، كما نهضت حضارة عالية معتمدة على مؤسسات للرى مستحدثة كسد مأرب الذى يعد أعجوبة من أعاجيب العهد القديم ، وغيره من السدود العديدة والعظيمة ، ومعتمدة على زراعة جيدة . ويمكن البحث عن أسباب ازدهار هذه الدول الحضارية سواء في مستوى التطور العالى للزراعة القائمة على الرى المنتظم او في موقع اليمن المركزى بالنسبة لطرق التجارة العالمية في التاريخ القديم . فبجانب الانتاج الخاص الذى كانت تصدره اليمن فقد كان تجارها يتعاطون تجارة ترانزيت هائلة ، فمن بين ايدى اليمنيين كانت تخرج تقريبا كل البضائع ما بين الهند ، والشرق الاقصى ، والسواحل الافريقية ، والشرق الاوسط ، ومنطقة البحر المتوسط . ولقد كان اليمنيون يعتبرون سادة الطرق البرية والبحرية ما بين المحيط الهندى ، والخليج العربى ، والبحر الاحمر . ولهذه الاسباب فقد كانت الحضارة اليمنية القديمة احدى الحضارات العالية التطور في العصر القديم ..

ومنذ هذا الوقت المبكر أثارت الاهمية العالمية للجنوب العربى ، وسطوع الحضارة اليمنية ، وثروة اليمن الخضراء

انتباه ومطامع دول التوسع الاجنبية . ولقد حاولت اخضاع اليمن لنفوذها لتتمكن من السيطرة على الطريق التجارى الى الهند ، ومن الاستقرار على ساحل الخليج العربى . ولقد فشلت الحملة البحرىة التى جردها الاسكندر المقدونى على اليمن بقصد اخضاعها ، الا انه مع اقامة حكم البطالسة فى مصر وعلى شرق البحر الابيض المتوسط فى القرن الثالث قبل الميلاد كسر احتكار التجار السبأين للتجارة ، وسقطت التجارة السبأية مع ذلك ، وهاجر الكثير من اليمنيين الى خارج بلادهم ، ولقد كانت تلك هى الضربة الاولى التى مهدت لانهايار الحضارة اليمنية القديمة ، اذ انه بعد ذلك وقعت طرق التجارة اليمنية تحت اشراف الرومان الذين احتلوا مصر فى عام ٣٠ قبل الميلاد . وعلى الرغم من فشل حملة ايليوس جالوس لاحتلال اليمن فان الرومان قد تمكنوا منذ عام ٢٤ ميلادية من تثبيت اقدامهم فى عدن بينما اندفعت سفنهم التجارية عبر البحر الاحمر الى المحيط الهندى . وفى عام ٥٢٥ ميلادية احتلت حملة اثيوبية قوية اليمن ، واسقطت الدولة الحميرية الاخيرة . وخلال الحكم الحبشى الذى استمر الى عام ٥٧٥ ميلادية تهدم سد مأرب ، وانهارت معالم الحضارة اليمنية ، وبدأت مرحلة ركود التطور بالنسبة للقوى الانتاجية فى البلاد

ومنذ ذلك الحين تدفقت على اليمن عدة موجات من الغزو . وفى عام ٥٧٥ وقعت البلاد تحت الحكم الفارسى ، الا انه بعد وقت قصير اعتنق اليمنيون الاسلام طواعية لانهم رأوا فيه فرصة للتحرر من الحكم الفارسى

الا ان اعتناق اليمنيين للاسلام لم يساعد على احلال السلام والاستقرار فى بلادهم . فاليمينيون الذين خلفوا

وراءهم حضارة عالية التطور لم يرغبوا في أن يحكموا من شمال الجزيرة وهو الجزء الذي لم يبلغ شأو بلادهم في سلم الحضارة والتطور الاجتماعى ، وأبوا الخضوع للخلفاء المسلمين من قريش ، وظلوا يكافحون حتى حصلوا على استقلالهم الذاتى

وكانت صلة اليمن بالخلافة شكلية تقريبا . وغالبا ما كانت دول اليمن فيما بعد تتمتع باستقلال كامل عن الخلافة فى إدارة شئونها

الا ان الاستقلال عن الخلافة لم يساعد على قيام دولة يمنية موحدة على كل أرض اليمن الا فى فترات متقطعة واستثنائية . وكانت الظاهرة المسيطرة والمميزة لتاريخ اليمن منذ أن استقل آل زياد بحكم اليمن استقلالا ذاتيا عام ٨١٩ م أيام الخليفة العباسى المأمون هى ظاهرة التمزق الاقطاعى ، والصراع الطائفى ، والنزاع المذهبى ، ولقد ظلت هذه الظاهرة قائمة حتى القرن العشرين . وكانت الدويلات اليمنية التى نشأت منذ هذا التاريخ نتاج صراع مرير وطويل بين أمراء الاقطاع والطوائف والمذاهب المختلفة . واصطبغ تاريخ اليمن خلال هذه الحقبة الوسيطة من التاريخ بصبغة دموية قانية . واثناء هذه الحقبة الطويلة والمظلمة ازدادت قوى الانتاج تدهورا وانحطاطا ، وقل الانتاج الزراعى ، وطمست الرمال أراضى كانت صالحة للزراعة ، واختفت بعض المهن الحرفية ، ومما زاد الامر تفاقم الحروب التى دارت بين اليمنيين وبين حكام الممالك والايوبيين

ومع ظهور العصر الحديث أصبحت اليمن من جديد بسبب وضعها الجغرافى المتميز هدفا مقصودا لحملات التوسع الاستعمارية للبرتغاليين ، والهولنديين ،

والفرنسيين ، والاتراك ، والانجليز . وقد تميز تاريخ اليمن في العصر الحديث بأنه كان تاريخ كفاح مرير ومتصل ضد هؤلاء الفزاة . ولقد كان أخطر وأشرس أعداء اليمن الخارجيين هم البريطانيون ، والاتراك العثمانيون

ولقد استمر صراع بريطانيا الاستعمارية من أجل السيطرة على شواطئ اليمن الجنوبية ٣٠٠ عام . وقد بدأ في ارتباط تام مع محاولاتها الأولى لبسط نفوذها على الهند في بداية القرن السابع عشر

وكان هناك عاملان رئيسيان وراء مطامع بريطانيا التوسعية وهما الوضع الجغرافي ، والعسكري الخاص لجنوب اليمن كهمزة وصل بين بلدان البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، والمحيط الهندي ، وكذلك الأرباح الطائلة التي كان يبشر بها البن اليمني ، بن المخاء وكان ميناء تصدير البن المخاء ، وميناء عدن الهدفين الاستراتيجيين اللذين سعت وراءهما بجشع أطماع التوسع البريطانية . إلا أن بريطانيا لم تستطع تحقيق مطامعها هذه خلال قرنين كاملين وبالذات نتيجة للمنافسة الفرنسية الجادة ..

ومع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بدأت مرحلة جديدة من سياسة بريطانيا آزاء جنوب اليمن ، فلقد دفعت الثورة الصناعية البورجوازية البريطانية الى الاستيلاء على أقاليم جديدة ، وافتتاح أسواق جديدة لفيض بضائعها التي أنتجتها الصناعة الرأسمالية . وكانت الهند هي الموقع الرئيسي للاستغلال البريطاني ، فبشروعاتها أمكن أن تنطلق الثورة الصناعية في بريطانيا بحجم كبير كما حق عليها أن تصبح المورد الهام للقطن الى مصانع النسيج البريطانية . وآزاء هذه

المشاريع البعيدة للبورجوازية البريطانية اكتسب ساحل جنوب اليمن أهمية فائقة بسبب وضعه الجغرافي الوسيط ومحطة ترانزيت للبضائع البريطانية ، وقبل كل شيء لصلاحيته كقاعدة بحرية للأسطول البريطاني لحماية الهند ، ولا سيما بعد أن أصبحت حملة نابليون بونابرت تهدد جديا المكانة المتميزة لبريطانيا سواء في البحر الأحمر أو المحيط الهندي . وتصديا للحملة الفرنسية الى مصر أسرع بريطانيا الى ارسال أسطول حربي عام ١٧٩٩ الى البحر الأحمر لاحتلال جزيرة بريم اليمنية التي تقع في منتصف باب المندب ، وأعلنت قائد الأسطول «كوميسارا» سياسة للبحر الأحمر « . وفي غمرة الصراع العسكروسياسي واللاهب على سواحل اليمن الجنوبية تمكنت عام ١٨٠٢ من عقد اتفاقية مع سلطان لحج حصلت بمقتضاها على امتيازات تجارية ، وبواسطتها أمكن لها وضع اقدامها على عدن . وقد شكلت هذه الاتفاقية حجر الزاوية لبناء وتوسيع النفوذ والمكانة البريطانية على طريق الهند وبعد ست سنوات فقط من توقيع الاتفاقية أشار اللورد فالنسا الى أهمية عدن بأنها « جبل طارق الشرق » . وعندما عازمت القوات المصرية بقيادة ابراهيم باشا ابتداء من عام ١٨٣٣ على احتلال كل السواحل اليمنية أدركت بريطانيا أن مصالحها تواجه تهديدا خطيرا . ولقد عبر عن هذه المخاوف رئيس وزراء بريطانيا حينذاك اللورد بالمرستون حين قال : « اننا لا نرى سببا يبرر احلال ملك عربي محل تركيا في السيطرة على طريق الهند » . ونظرا لان مصالح بريطانيا وتركيا كانت متفقة في هذا الوقت حيث أن سلطة محمد علي باشا أخذت تنقص من

نفوذهما معا فقد أتيح لبريطانيا أن تحصل على فرمان من الباب العالي الذى كان يدعى تبعية اليمن الشرعية له يعطيها حق استعمال ميناء عدن فى خدمة أسطولها البحرى . غير أن هذا فرمان لم يكن كافيا لتحقيق مطامعها التوسعية الاستعمارية فى عدن حيث أن الميناء كان تابعا عمليا لسلطان لحج . ولم تلبث أن أعلنت نواياها العدوانية ازاء عدن بصراحة ودون موارد ، وقد عبر عن ذلك بجلاء حاكم بومباى البريطانى السير روبرت جراند : « ان تأسيس خطوطنا البحرية فى البحر الاحمر ، وتكوين أسطول صغير من البواخر المسلحة تجعل من الضرورى ايجاد محطة تابعة لنا على ساحل بلاد العرب كما هى الحال فى الخليج الفارسى ، ثم ان الاهانة التى الحقها سلطان عدن بنا تجعلنى لا أشك لحظة فى شدة حاجتنا الى امتلاك عدن » - وهو يقصد بالاهانة نهب سفينة هندية جنحت قرب ميناء عدن

وهكذا سقطت عدن فى يد الكابتن هنس فى ١٩ يناير عام ١٨٣٩ بعد مقاومة مستميتة من قبل سكانها اليمنيين الذين كانت تنقصهم وسائل الدفاع عنها . وفى العام التالى انسحب الجيش المصرى من اليمن تحت ضغط بريطانيا وحلفائها . وبذلك انتفى خطر أن يقوم الجيش المصرى بعمل مضاد ضد بريطانيا فى الجنوب العربى ، وأصبحت السلطة الاستعمارية تملك يدا حرة فى هذا الجزء الهام من بلاد العرب . وبعد قليل من احتلال عدن اكتشف جنود الراسمالية الاستعمارية أن احتلال عدن لن يكون بمثابة نزهة مريحة ، ففى وجههم اشتعلت مقاومة عنيدة قامت بها قبائل المنطقة ولم تتوقف الا عام ١٨٤٩ . واذا كانت هذه المقاومة قد انتهت بالفشل نتيجة اسلحتها الرديئة فقد أثبتت قبائل الجنوب اليمنية بكفاحها الباسل

ضد السلطة الاستعمارية المعتدية مدى تعلق الشعب بارادته الحرية المستقلة

وبعد استتباب الامر لها أعلنت بريطانيا عام ١٨٥٠ عدن
- نقطة الارتكاز الطبيعية والفريدة للمحيط العربى -
الافريقى - الاسيوى - الهندى - ميناء حرا . ولقد
ازدادت اهمية هذا الاجراء اكثر بافتتاح قناة السويس
عام ١٨٦٩ ، وبينما جلب تطور وضع عدن هذا فوائد
عظيمة للتجارة العالمية وللبرجوازية البريطانية فانه قد
اثر تأثيرا بالغا على اقتصاد اليمن . لقد بدأ ميناء عدن
يجتذب كل المواصلات من الارض الخلفية اليه . وفقد
ميناء المخاء اهميته كميناء للتصدير ، ومحطة ترانزيت
وطمسته الرمال ، وتراجعت التجارة فى ميناء الحديدة
خطوات بعيدة الى الوراء ، وأصبحت عدن فى المقدمة

ولتأمين قاعدة الاستعمار البريطانى فى جنوب اليمن
وخلق منطقة عازلة بينها وبين القبائل سعت بريطانيا
بالضغط والاغراء الى شراء المنطقة المحيطة بـ عدن من جهة
الشمال ، وبذلك أقامت من حول ميناء وقاعدة عدن
حلقة واقية ، وحمتها ضد أى هجمات محتملة تأتي عن
طريق البر والبحر من قبل قبائل اليمن الجنوبية أو من
الأتراك أو أى قوة أخرى

ان تركيا التى لم ترفع دعوى السيادة الشرعية عن
اليمن رغم ان جيوشها قد طردت منها عام ١٦٣٨ بعد
حوالى مائة عام من الاحتلال ادركت الآن وبعد انسحاب
الجيش المصرى من اليمن ان مطامع بريطانيا ومثلها
مطامع أوساط تجارية ايطالية تتجه لاحتلال موقع لها
فى المنطقة الساحلية من تهامة اليمن . من هنا فانها قد
بادرت الى ارسال حملة عسكرية عن طريق الحجاز بقيادة

توفيق باشا استولت بها على تهامة اليمن

وكما ضاعف افتتاح قناة السويس من أهمية اليمن لديها فانه قد سهل لها ارسال حملات عسكرية لاختضاعها نهائيا . وفي عام ١٨٧٢ تمكن الفسزاة الاتراك من بسط سلطانهم على صنعاء وعلى الهضبة الوسطى من اليمن من عسير الى تعز . وللحفاظ على سلطتها الاستبدادية والاستعمارية خصت اليمن بجيش كامل هو الجيش السابع ، وسنت نظاما للضرائب في غاية القسوة والشراسة، واقامت ادارة ذات طابع عسكري حاد أرهبت بها حياة الناس . وفي وقت قصير نهبت ثروات اليمن ، وساءت حياة الفلاحين اكثر فأكثر وكما لم يحدث من قبل نتيجة مصادرة اقواتهم بالقوة لتموين جيش الاحتلال التركي وعمت كل فئات المجتمع حالة من السخط العام والجارف ازاء اجراءات التعسف والقهر العثماني

وما كادت سلطات الاحتلال التركية تستقر في صنعاء حتى رفعت مطالبها في السيادة على جنوب اليمن بما في ذلك عدن . وعدا سلطان لحج الذي أصبح العميل الاكبر للاستعمار البريطاني في الجنوب فان جميع سلاطين ومشايخ المنطقة كانوا مستعدين للوقوف الى جانب الاتراك ضد القوات البريطانية

وقد سهل هذا الوضع الملائم للاتراك ان يندفعوا عام ١٨٧٢ صوب لحج ويبلغوا عاصمتها الحوطة وفجأة توقف الهجوم التركي دون أبواب عدن . ان السبب في ذلك لا يعود الى الهجوم المضاد الذي قام به ٣٥٠ جنديا بريطانيا ، وانما يعود اكثر الى التناقضات الداخلية التي كانت تهر المملكة العثمانية حتى النخاع ، والى النفوذ المتصاعد للقوى الكبرى الرأسمالية داخل القسطنطينية،

وازاء تضعضع احوالها الداخلية لم تسمح تركيا لنفسها بأن تدخل فى كفاح مسلح حاسم مع انجلترا من أجل جنوب اليمن ، واكتفت لذلك بمركزها الذى حصلت عليه فى شمال اليمن

وبعد أن اضطرت تركيا الى سحب قواتها الى الشمال سعت بريطانيا الى القضاء على دعاواها السياسية فى الجنوب ، ولهذا الغرض دعا المقيم البريطانى سلاطين وامراء ومشايخ المنطقة الى عدن ، واطلق لهم مدافع التحية، وقدم لهم الهدايا ، ووعدهم بمساعدات شهرية، ومساعدات مالية سنوية ، وضيافات فى عدن مع كل زيارة لها، ومقابل ذلك قيدهم « بمعاهدات الحماية » ! بهذه الطريقة الخبيثة للتوسع غير المباشر والتى لم تخل من الخديعة والضغط حققت بريطانيا انتصارها السريع ووسعت نطاق نفوذها على جنوب اليمن كله . وقد عقدت أول معاهدة حماية مع جزيرة سقطرة عام ١٨٨٦ . وحتى عام ١٩٠٣ وجدت سلطنات وامارات ومشيخات جنوب اليمن نفسها تحت سلطة « الحماية البريطانية »

وبعد مفاوضات متقطعة وطويلة مع السلطات التركية فى اليمن تمكنت بريطانيا الاستعمارية عام ١٩٠٥ بمقتضى بروتوكول خاص مع الاتراك من تحديد خط الحدود بين منطقة النفوذ البريطانى والعثمانى . وحسب هذا الاتفاق فان خط الحدود يمتد من الساحل الجنوبى لجزيرة الشيخ السعيد قرب باب المندب الى وادى بنا شرقى مدينة قعطبة ، وبذلك تكون تركيا قد تنازلت عن النواحي التسع اليمنية - اى المحميات الغربية - لصالح بريطانيا . وما لبث « الرجل المريض » الذى اضعفته أكثر حروب البلقان والانتفاضات الوطنية فى شمال اليمن ان تنازل عام ١٩١٤

عن كل مطالبه وحقوقه في حضرموت . بذلك تمكنت سلطات الاستعمار البريطاني في عدن من بسط وتدعيم نفوذها على جميع أنحاء جنوب اليمن « حضرموت والنسواحي التسع » بينما كان شمال اليمن ما يزال واقعا تحت نير الاحتلال التركي للمملكة العثمانية ..

غير ان الشعب اليمني الذي تعلم كيف يذيقها الهزائم ، ويحيل اليمن الى شعلة من اللهب لا يطفىء الا تراك جانباً منها حتى يتوهج الجانب الاخر في حركة نضالية مستمرة ودؤبة مألوفة ان هب في وجه الاحتلال التركي غداة احتلاله صنعاء . ولقد بدأت كفاح التحرير قبائل الجبل الزيدية التي لم تعترف للسلطان العثماني قط بحق السيادة عليها ، ولم تصدق دعاواه في انه « حامي حمى الحرمين » وخليفة الاسلام والمدافع عنه . وحتى عام ١٩٠٤ تمكنت القوات التركية بفضل النجيدات التركية المتابعة من اخضاع كل التحركات التي تصدت لها . الا ان حركة « الجهاد » عرفت في هذا العام صعودا وانطلاقا لم تبلغ مداه من قبل وخلال هذه الانتفاضة الواسعة الحاسمة دحر الاتراك من جميع مواقعهم تقريبا ، واحتل المحاربون اليمنيون صنعاء . وفي شهره لقي جيش الاحتلال التركي هزيمة منكرة لم يسبق لها مثيل ، وفقد الاتراك خلالها خمسين لواء حرييا . ولقد كان هذا النصر العظيم لحركة التحرير اليمنية نقطة تحول بعيدة المدى . أثرت ليس فقط على وضع الامبراطورية العثمانية داخل اليمن ، وانما أثرت ايضا على المشاريع النوسعية لحليفتها الاستعمارية المانيا القيصرية ..

فبينما كانت بريطانيا من عدن وفرنسا من جيبوتي

وكذلك إيطاليا من ارتريا تتابع هزائم الاتراك برضاها ، على الاقل لانها - ولو الى حد معين - تشكل شرطا ملائما للسير في تحقيق مطامعها التوسعية الخاصة فان الامبريالية الالمانية على عكس ذلك كانت تدعم تركيا وتدريب جيشها وحملاتها المتجددة التي كانت تقذف بها الى اليمن . ذلك لان تركيا كانت قد اخذت تتحول الى شبه مستعمرة المانية سواء من الناحية الاقتصادية او العسكرية ، ولان المانيا كانت تهىء نفسها لان تكون الوريث الشرعى والوحيد « للرجل المريض » فى البسفور

لذلك وانسجاما مع « سياسة خط حديد بغداد » ، « وسياسة الاندفاع نحو الشرق » فقد كانت اليمن احدى مجالات التوسع الهامة بالنسبة لالمانيا . ومن خلال دعمها وتعاونها مع المحتلين الاتراك كانت تأمل المانيا فى فرض مشاريعها التوسعية الخاصة فى اليمن

ومقابل الطلب الذى تقدم به الباب العالى بأن يقوم « بنك المانيا » بانشاء خط حديدى من الحديد الى صنعاء لتسهيل سرعة مرور الحملات التركية الى الهضبة طلبت المانيا القيصريّة السماح لها باقامة قاعدة بحرية لاسطولها فى الحديد أو المخاء ، ومحطة فحم للتموين من أجل اقامة المشروع « ولتنظيم علاقاتنا بشرق آسيا »

غير أن كفاح التحرير المظفر للشعب اليمنى ، وبالذات خلال عامى ١٩٠٤ و ١٩٠٥ ، قد أحبط مشاريع المانيا التوسعية فى اليمن ، وكبح من جماح أحلامها الاستعمارية التوسعية وان لم يضطرها الى التخلّى عنها نهائيا

وكما هبت طائفة الزيديين الى الكفاح ضد الاحتلال التركى فقد تبعتها اليه طائفة الشوافع . فمن عسير وتهامة انطلقت عام ١٩١١ موجة جديدة من الكفاح

التحررى قام بها الشوافع بقيادة محمد على الادريسي ؛
وبلغت من عنفها واندفاعها أن عاصمة عسير « أبها »
ذات الموقع الحصين أصبحت تحت رحمة المحاربين
اليمنيين الذين طوقوها من كل جانب وعزلوها عن كل مدد
.. وفى نفس الوقت كانت صنعاء تعاني حصارا شديدا
ضربته من حولها قبائل الزيدية فور قيامها بانتفاضة عامة
شملت الهضبة كلها . ان تنسيق الكفاح بين الطائفتين
الرئيسيتين فى اليمن ، وشنهما معا كفاحا مسلحا مشتركا
ضد الاحتلال التركى قد سجل فى الواقع درجة عالية من
الكفاح الثورى للشعب اليمنى من اجل انتزاع حريته
واستقلاله وللقضاء النهائى على الاضطهاد الاستعماري
للامبراطورية العثمانية

ولقد برهنت الانتصارات العسكرية العديدة التى حققتها
الحركة الانتفاضية الشاملة للشعب اليمنى بطائفتيه على
ان تحطيم الحكم التركى واقامة دولة يمنية موحدة
مستقلة على انقاضه كان من الناحية الموضوعية امرا
ممكنا فى هذا الوقت . غير أن طموح محمد على
الادريسي الى اقامة امارة خاصة به فى جزء من اليمن قد
ادى الى تصدع جبهة الكفاح الموحد ، وحال دون الوصول
الى النصر النهائى . هكذا انكسرت حدة الكفاح الثورى ،
وتراجعت أمواجه ، وكما ذهب الامام يحيى عام ١٩١١ الى
« دعان » لعقد اتفاقية مع الاتراك اكتفى فيها باعطائه
الاستقلال الذاتى على شمال شرق اليمن استند محمد
على الادريسي على الاستعمار الايطالى الذى كان يرى فى
تهامة اليمن « الارض الخلفية » لمستعمرته اريتريا .
وبمساعده وتدخله العسكرى المباشر تمكن الادريسي عام
١٩١٢ من اقامة اساس لامارته فى منطقة صيبا - ابو عريش
بعسير تهامه

أن استقراء تاريخ اليمن الحديث وبالدات منذ الربع
الاحير للقرن التاسع عشر الى ثلاثينيات القرن العشرين
يكشف بقوة ان اتجاه التطور التاريخى والكفاح المستمر
للشعب اليمنى ضد اعدائه الداخلين والخارجيين كان
منصبا من الناحية الموضوعية على غاية رئيسية ، الا وهى:
القضاء على الحكم التركى ، الدفاع ضد الاستعمار
البريطانى ، وضد حلفائه من سلاطين وأمرأء الجزيرة
العربية ، التغلب على التمزق الاقطاعى وعلى بقايا
المجتمع العشائرى ، وخلق دولة يمنية موحدة مستقلة .
ولقد كانت هذه العملية التاريخية منسجمة مع تيار
التطور العام داخل الوطن العربى وخارجه ، وذات دلالة
تاريخية وتقدمية كبرى

غير أن حركة التطور التاريخى الموضوعية لا تسير
عادة فى خط مستقيم ، وانما قد تتعرج وتأخذ انحناءات
عدة فى كثير من الاحيان ، وقد تتعثر وتصيبها النكسات
أحيانا أخرى ، ولكنها رغم ذلك ومن خلال ذلك تتحرك
باستمرار ولو ببطء شديد نحو غايتها الموضوعية . ان
هذه الحقيقة العلمية تنطبق أيضا على حركة التاريخ
اليمنى الحديث ..

ولقد أظهرت الحرب العالمية الاولى بقوة وجلالة الاهمية الخاصة
اليمن بالنسبة للمجموعتين الامبرياليتين المتصارعتين ،
وقد كانت أهداف الحلفاء الحربية هى تحطيم المملكة
العثمانية وتحويل اقاليمها غير التركية الى مناطق
استعمارية تابعة لبريطانيا وفرنسا وايطاليا . وقد أكدت
بريطانيا العظمى « أحقيتها الخاصة » فى التسلط ليس
على جنوب اليمن فحسب ، وانما على شماله أيضا ..
وعزمت الامبريالية الإيطالية على اعطاء خط توسعها

التقليدى فى البحر الاحمر قاعدة على الساحل الغربى لليمن ، كما أن فرنسا كانت مهتمة بتحقيق مطالبها القديمة على جزيرة الشيخ سعيد بجوار باب المندب . غير أن أهداف ألمانيا الحربية فى هذه المنطقة كانت أوسع من ذلك بكثير ، فاستمرارا ثابتا لسياسة خط حديد بغداد والاندفاع نحو الشرق كانت القوى العسكرية والاحتكارية الألمانية تنوى إخضاع جميع أراضي الامبراطورية العثمانية بما فى ذلك اليمن لديكتاتوريتها الرأسمالية

لهذا السبب فقد أيدت العسكرية الألمانية مشروع الهجوم التركى لانتزاع عدن من الانجليز والقضاء على مركزهم المتميز فى جنوب اليمن باعتبار أن السيطرة على عدن تتيح إمكانية التحكم فى البحر الاحمر والمحيط الهندى وقطع خط الاتصال بين الهند ، وأستراليا ، وجميع مستعمرات بريطانيا الأخرى وتمكن من الزحف بحرا الى قناة السويس فى الشمال وفى اتجاه الساحل الأفريقى ، للبحر الاحمر

غير أن الهجوم التركى أوقف بفضل نجدة عسكرية من قناة السويس - فى منطقة الشيخ عثمان قبيل الوصول الى عدن ، وتراجع الى لحج حيث رابطت القوات التركية الى نهاية الحرب . وأدركت ألمانيا وتركيا أن بلوغ عدن يتطلب قوى كبيرة . وفورا أعد مشروع هجوم تركى - المانى على عدن تقوم به حملة تركية مصحوبة ببعثة المانية مجهزة بالأسلحة . إلا أن هذه الحملة التى تحركت من فلسطين على الخط الحديدى الحجازى ما كادت تبلغ المدينة حتى عاجلها الشريف حسين الذى استحثته بريطانيا لبدء الانتفاضة وحاصرتها قواته هناك . وبفشل هذه الحملة فشلت

كل محاولات تهديد عدن عن طريق اقامة قاعدة غواصات
المانية بجوار الساحل اليمنى ، وتلقيم باب المنسحب
بواسطة بواخر ألمانية ، وبقيت عدن تحت سيطرة
الانجليز . .

لم يكن انهيار المملكة العثمانية والحكم الاستعماري
التركي بفعل الضربات المدمرة لقوى الحلفاء الامبرياليين
فقط ، وانما بالدرجة الاولى نتاج التركيب الاقتصادي
والاجتماعي القديم والمهلل للمملكة العثمانية ، ونتاج
الضعف الذي كان قد لحق بها بفعل حركات التحرر
والمقاومة للحكم التركي داخل اليمن وفي الجزيرة العربية
وغيرهما من الاقاليم الى حد أن التأييد الفعال لها من
قبل ألمانيا لم يحل دون انهيارها وتمزقها . وبانهيارها
انهارت أيضا مشاريع ألمانيا التوسعية في اليمن وفي غيرها
من مناطق المملكة العثمانية

ومع نهاية الحرب احتلت القوات الانجليزية الحديدة،
ومكنت حليفها الادريسي ، الذي كان قد عقد معها خلال
الحرب معاهدتي حماية وصداقة ، من توسيع امارته حتى
بلغت حدودها ميناء القنفذة شمالا وميناء اللحية جنوبا ،
وما لبثت أن سلمته عام ١٩٢١ ميناء الحديدة في محاولة
منها لمنع قيام دولة يمنية موحدة مستقلة على ارض ولاية
اليمن التركية سابقا . غير أن جهود بريطانيا المستمرة في
الحفاظ على اماره الادارسة لم تستطع ان تقاوم حركة
التوحيد اليمنية . وبموت مؤسس الامارة عام ١٩٢٣ ،
ونشوب النزاع على العرش بين العائلة الادريسية سنحت
الفرصة التاريخية لاكتساح الامارة الادريسية ، فخلال
عام ١٩٢٤ - ١٩٢٥ صفى الجيش اليمني حكم الادارسة
من تهامة اليمن الجنوبية ابتداء من باجل والحديدة

في الجنوب الى ميدي وحرص في الشمال وحصروهم داخل
عسير تهامة . وبهذا العمل التساريخي أخذت الدولة
اليمنية ، ليس فقط امتدادها الضروري الطبيعي والجغرافي
في اتجاه البحر الاحمر ، وانما أخذت أيضا شكلها الاقليمي
الحالي . وكما كان انتزاع الجزء الجنسوبي والهام من
الامارة الادريسية ضربة حاسمة للاستعمار البريطاني
فقد كان بمثابة خيبة أمل قاتلة لاحلام ابن سـعود
التوسعية تجاه اليمن . ان الكفاح التاريخي للشعب اليمني
من اجل اقامة قاعدة اقليمية ، وأرضية واسعة لدولته
اليمنية قد اصطدم عام ١٩٢٦ وجها لوجه مع عدوين
قويين وخطيرين هما بريطانيا العظمى وحليفها ابن سعود
فلقد أدركت سلطات الاحتلال البريطاني في هذا العام
خطورة هذه العملية التاريخية ولجأت حالا الى استخدام
القوة المسلحة وبشكل مركز ، ودحرت الحاميات اليمنية
من بعض المناطق التي كانت قد انتزعتها منها في جنوب
اليمن المحتل ، وأوقفت تقدم الجيش اليمني نهائيا ،
وفي نفس الوقت شجعت ابن سعود على التصـسـدي
للجيش اليمني وايقاف تقدمه صوب عسير

وتمتد مطامع الوهابيين التوسعية في اليمن الى مطلع
القرن التاسع عشر حيث تمكنوا في هذا الوقت لفترات
متقطعة من احتلال عسـيـر و تهامة اليمن . وقد كانت الامارة
الادريسية منذ نشوئها مطمع الوهابيين كما كانت مطمع
الشريف حسين . وعندما حاول الاخير تحريك انتفاضة
بقيادة أمير عسير السراة الحسن بن عائض ضد محمد
على الادريسي لجأ هذا الى ابن سعود طالبا نجـدته . وبذلك
جاءت فرصة عبد العزيز آل سعود التي كان ينتظرها ،
فبقـمعه لحركة ابن عائض وسيطرته على عسير السراة

يكون قد حصل على المركز الملائم الذي يستطيع منه
!لتحكم في مجرى الأحداث داخل الجزيرة ، من حيث
يستطيع أن يقطع على الامام يحيى امكانية التقدم في اتجاه
عسير ومن حيث يتمكن من عزل ومحاصرة الشريف
حسين داخل الحجاز ، وقد كانت عسير السراة بالنسبة
له قاعدة الانطلاق للتوسع في اتجاه تهامة اليمن في الغرب
والزحف نحو الشرق الى نجران وأحد مفاتيح الحجاز

فورا أرسل ابن سعود نجله فيصل ، الملك الحالي ،
الى محمد علي الادريسي . وفي جيزان عاصمة الامارة
عقد الجانبان في ٣١ أغسطس عام ١٩٢٠ ما أسسمى
« بمعاهدة الصداقة » ، وبمقتضاها تنازل الادريسي -
ربما دون شعور منه بأنه يرتكب خيانة وطنية - عن عسير
السراة لسلطان نجد الاقطاعي وعدو اليمن عبد العزيز آل
سعود ، كما تنازل عن نجران التي لم يصل نفوذه اليها
قط ، بل وتنازل عن منطقتي سحار وبنى جماعة من لواء
صعده رغم انهما كانتا تحت الادارة المباشرة للحكومة
اليمنية . وكان هدف الادريسي من التصرف في الاراضي
اليمنية التي كان يعتبر غريبا عليها ذلك لان عائلته الادريسية
ليست من أصل يمني وإنما هاجرت الى اليمن من مراكش
في الربع الثاني من القرن التاسع عشر - هو أن يدفع
بابن سعود في صراع مباشر مع الامام يحيى ، ويوسع
النزاع بينه وبين الشريف حسين الذي كان يهدده على
الابواب حتى يستطيع هو الخلاص من الكماشة ويستقر
على ما تبقى من عرش أمارته

غير ان الحاكم الفعلي لعسير السراة الحسن بن عائض لم
يعترف بهذا التنازل ولم يعتبره شرعيا ودخل في معارك
طاحنة ضد حملات الاخضاع السعودية التي استمرت

من مايو عام ١٩٢١ الى النصف الثانى من عام ١٩٢٣ ،
والتي كان على رأس احداها الامير فيصل . وسقطت
عسير السراة يد ابن سعود . .

وباستيلاء الوهابيين على عسير السراة أصبحت
البقية الباقية من الامارة الادريسية تحت تهديدهم
المباشر . .

وعندما بلغ الجيش اليمنى خلال عملية التصفية
للامارة الادريسية الحدود الجنوبية لعسير تهامة كان
ابن سعود قد اتم تصفية الحكم الهاشمى فى الحجاز ،
وأصبح بذلك يطوق الامارة الادريسية من الشرق
والشمال ويستعد لبسط نفوذه عليها . وردا على هجوم
الجيش اليمنى وبتشجيع وحث من بريطانيا ساعد عبد
العزيز من جهة على ازاحة على بن محمد الاديسى من
عرش الامارة ، وتولية عمه الحسن المعروف بارتباطه
اكثر بالبريطانيين ومن جهة أخرى أرسل فصائله لاحتلال
ميناء البرك شمال الامارة بينما تقدمت فصائل أخرى
فى فبراير عام ١٩٢٦ جهة جيزان ، وصبيا ، وابو عريش
لتعمل جنبا الى جنب مع اتباع الاديسى على صد هجوم
الجيش اليمنى ، واعادته من ابو عريش داخل عسير
الى مركزه الرئيسى فى حرض

وكما اوقفت بريطانيا فى هذا العام زحف الجيش
اليمنى فى اتجاه الجنوب اوقف ابن سعود فى نفس الوقت
زحفه فى اتجاه الشمال فى تعاون وثيق بين الجانبين لمنع
توسيع قاعدة وأرضية الدولة اليمنية . وكما استغل
السلطان الوهابى ضعف محمد على الاديسى وفرض
عليه توقيع معاهدة تنازل بمقتضاها عن عسير السراة
فقد استغل ضعف اخيه الحسن بن على الاديسى وفرض

عليه في ٢١ أكتوبر عام ١٩٢٦ توقيع معاهدة تضع أمارته تحت « الحماية » السعودية . وحفاظا على عرشهما المنهار وتمسكا بالسلطة الزائفة قبل الاثنان أن يضعا نفسيهما ويضعا الارض اليمنية معهما تحت تحكم وسيطرة ابن سعود . .

ولتبرير هذه الخطوة أعلن سلطان نجد والحجاز أنه لا يقصد منها أكثر من « ابقاء عسير مستقلة كدولة وسط بيننا وبين اليمن لتجنب نشوب الحرب » ولا يريد بها أكثر من أن تكون هناك « في عسير حكومة يمنية محايدة بين حكومة الامام يحيى وحكومتنا »

غير أن هذا الزعم لم يدم طويلا فما لبث ابن سعود أن تدخل في الشؤون الداخلية للامارة الادريسية حيث عين « مندوبا ساميا » سعوديا اتخذ من جيزان مقرا له ، كما عين أمراء سعوديين على القضاة ، وموظفين منهم للجمارك ، بينما وضع الادريسي الذي لم يعد يملك أكثر من لقب امام وأمير عسير في الظلال . هكذا أخذ عبد العزيز يتصرف في الامارة الادريسية ليس كحام وانما كمحتل . ولاعطاء هذا الواقع صبغة شرعية أصدر الحاكم الوهابي مرسوما بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٣٠ أعلن فيه أن ادارة اقليم عسير تهامة أصبحت من اختصاصه هو ، وبذلك فقد الادريسي سيادته الاسمية بعد سلطته الشرعية وأصبحت عسير تهامة إحدى ملحقات نجد والحجاز تحت ادارة أمير سعودى هو فهد بن زعير . وبمقتضى المرسوم الملكى الذى أعلن قيام « المملكة العربية السعودية » بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٣٢ أصبحت عسير تهامة مثل عسير السراة جزءا من مملكة الملك عبد العزيز آل سعود

غير ان أهالى عسير اليمنيين لم يدعنوا لهذه الاجراءات التعسفية « فعبد العزيز لم يفتح بلادنا بالسيف حتى تقبل الخضوع له » كما قال فيما بعد الحسن الادريسي الذى لم يتصور فى البداية ان تصل الامور الى هذا الحد وأن يفقد حتى لقبه الدينى . وفى ٤ نوفمبر عام ١٩٣٢ هبت انتفاضة قوية ضد الاحتلال السعودى بقيادة الحسن الادريسي نفسه . وبعد نصف سنة من المقاومة تمكنت الفصائل السعودية من اخضاع حركة انتفاضية بطولية تعد من حلقات الكفاح الثورى للشعب اليمنى ضد محاولات الغزو التوسعية فى أراضيه . ان ما يشد الانتباه بقوة هو موقف الامام يحيى غير المبرر من الانتفاضة

فلقد كانت عسير كلها بسهلها وجبلها مستعدة ، نتيجة الاضطهاد السعودى ، لأن تقف وقفة رجل واحد مع الامام يحيى لو انه اشترك فى حرب تحرير عسير . وكان الادارسة لاول مرة فى تاريخهم مستعدين للعمل معه فى حرب شاملة من أجل انتزاع عسير من قبضة الوهابيين غير أن تردد الامام يحيى وجبنه ألزماء موقف المتفرج « رغم انها - أى الحرب - كانت تدور على ارض يمنية » كما قال ابنه الامير أحمد آنذاك ، لقد كان موقف الامام هذا بمثابة مساعدة غير مباشرة لابن سعود للقضاء على هبة عسير الشعبية

وعلى عكس بريطانيا فإن ايطاليا منذ البداية لم ترتح الى تغفل ابن سعود فى عسير ، وكانت علاقة ايطاليا بالادارسة قد بدأت فى القاهرة منذ عام ١٩٠٥ ، وفى هذا العام تمت اتصالات مباشرة بين محمد على الادريسي الذى كان ما يزال يدرس فى الازهر وبين المفوضية الايطالية ، وخلالها حرض الايطاليون الادريسي

على القيام بعمل ضد الاتراك ووعدوه بالدعم والمساعدة ، وكان غرضهم من ذلك تحقيق مطامعهم الخاصة في الساحل اليمنى ، والقضاء على النفوذ التركى الذى يقف حجر عثرة في طريقهم . وقد استمرت علاقة ايطاليا بالادريسي قائمة الى ما قبل الحرب العالمية الاولى اذ انه مع مطلع الحرب أصبح في جانب الدولة الاقوى ، بريطانيا . ورغم أن ايطاليا أرسلت بعثة خاصة الى الحسن بن على الادريسي عام ١٩٢٦ مصحوبة بالهدايا حاولت اقناعه بالتفاهم مع الامام يحيى ، والوقوف ضد محاولة ابن سعود بسط سلطانه عليه الا أن الحسن أثر البقاء في جبهة أصدقائه البريطانيين والسعوديين

وتعود علاقة ايطاليا بالامام يحيى الى عام ١٩٢٣ . فباستيلاء الفاشيين على السلطة في ايطاليا أخذوا بحرارة اشد في متابعة خط سياستهم التقليدية بتوسيع نفوذهم من ساحل البحر الاحمر الغربى الى ساحله الشرقى . ولتحقيق هذا الغرض تظاهروا بالعطف على مطالب الامام في أن يكون سيد اليمن كلها من عسير الى عدن . وفي عام ١٩٢٦ تمكنوا من عقد معاهدة معه وبالفعل قدموا اسلحة لليمن واقاموا مصنعاً للذخيرة في نفس العام ، ومحطة لاسلكى ، وأرسلوا بعثة طبية وأخذوا يدربون يمنيين على الطيران الحربى والمدنى . . الا أنهم مقابل ذلك حصلوا على حق احتكار تجارة البن اليمنى ، وعلى مكانة خاصة في بيع بضائعهم الى اليمن ، واحتكروا بيع البترول الى اليمن لخمس سنوات وشبكوا لهذا الغرض « الشركة العربية الايطالية » . واشتروا ناساً مهمين في بلاط الامام . ولم يحصل الايطاليون على فوائد اقتصادية فقط ، وإنما أصبح لهم نفوذ معين على الامام . وقد أحدث

هذا النفوذ الايطالى جزعا شديدا فى لندن ، وخافت بريطانيا أن تتمكن إيطاليا الفاشية من الحصول على قاعدة فى باب المندب من حيث تستطيع فى حالة الحرب أن تقطع وتحاصر الطريق البحرى الى الهند ، وتهدد مكانة بريطانيا فى خليج عدن والمحيط الهندى . غير أنه مالبث أن اتضح أن إيطاليا لا تملك الرغبة أو القسوة لتصنع من الامام حاكما على اليمن كلها ، وأن كل ما يهملها هو الحصول على موطئ قدم لها داخل اليمن المستقلة ، وتحقيق أطماعها التوسعية الخاصة فيها خلال منافستها مع بريطانيا

وبعد عامين فقط من توقيع المعاهدة الايطالية واليمنية قررت بريطانيا القيام بهجوم بربرى مضاد ضد الدولة اليمنية ، ووضعت مشروعات لتقسيمها وضم الجزء الشافعى منها الى محمياتها فى الجنوب . وفى عام ١٩٢٨ شنت قوى الاستعمار - مجردة من الحياء والانسانية - هجوما جويا ، وبريا ، وبحريا على اليمن ، وفى الوقت الذى كانت فيه طائراتها تقذف المدن والقرى اليمنية دون تفريق بين الاهداف العسكرية، وغير العسكرية ، تقدمت قواتها الى جندتها عن طريق سلطان لحج ، والتي جمعتها من الهند ، وكينيا ، ومن العراق والخليج العربى فى اتجاه الشمال ، بينما تقدمت بواخرها فى البحر الاحمر بقصد احتلال الحديدة ، وخلال عمليات الهجوم الجوى المتوحش قصفت القطيبي ، والضالع وقعدة ، وتعز ، ويريم ، وذمار ، وآب ، والنسادرة ، وماويه ، والعدين ، والميزة ، وحيس ، والمخا وركزت هجومها بشكل خاص على المركزين الرئيسيين للجيش اليمنى ، قعدة ، والضالع . وفى قعدة وحدها قتل أكثر من ١٤٠ امرأة وطفلا . وعلى صنعاء أيضا حلقت طائرات استكشاف بريطانية . وعم

السخط والجزع اليمن كما لم يحدث ذات يوم ، وغادر
السكان الآمنون والذين أصبحوا تحت التهديد المباشر
بيوتهم ولاذوا بكهوف الجبال

وازاء الهجوم الجوى والبرى المركز اضطرت الحاميات
اليمنية الى الانسحاب من كل السلطات والامارات ،
والمشيخات التى كانت قد انتزعتها من الاسـتعمار
البريطانى ، كالضالع ، والقطيفى وشعيب ، والعواذل ،
وأخلت كل المواقع التى كانت تسيطر عليها فى الجنوب
مثل السليك ، والطغوة ، والثوبة والردوع ، والمجبة ،
والركولة ، والدمنة

غير أن سياسة « فرق تسد » ومشروع بريطانيا الخطير
فى قسم وحدة شمال اليمن وتقسيمه ، وتحريك الشوافع
ضد الزيود ، هذه السياسة التى لم تتراجع عن الكشف عنها
صراحة وعلانية فى منشوراتها التى كانت تلقيها طائراتها
على الاهالى قد فشلت فشلا ذريعا . بل بالعكس فان
القصف الجوى الذى لم يفرق بين زيدى وشافعى أصاب
الجميع بالذمار ، ولم يتحرك الشوافع لطرده « الحاميات
الزيدية » من أراضيهم كما كانت تأمل بريطانيا ، وشعر
الجميع انهم يواجهون عدوا واحدا هو الاستعمار البريطانى
الفاشم . وعدا قبيلة الزرانيق فى تهامة التى استجابت
للتحريض البريطانى فان جميع قبائل الشـوافع قد
أحبطت بموقفها الصلب خطط التقسيم الاستعمارية

فى هذا الوقت الذى كانت بريطانيا الاسـتعمارية
وايطاليا الفاشية قد عزمتا فيه معا على « ابتلاع » شمال اليمن
إطل وجه جديد من الشرق لا تحركه نوازع استعمارية ،
وكل ما يطمع فيه هو مد يد الصداقة النبيلة ، وتقديم
المساعدة النزيهة ، وكان هذا الوجه الجديد هو الاتحاد

السوفييتي ، الدولة الاشتراكية الاولى والوحيدة في العالم ..

وقد تكللت العلاقات التي بدأت بين اليمن والاتحاد السوفييتي منذ عام ١٩٢٦ عن طريق البعثة السوفييتية التي كانت موجودة انذاك في جدة بتوقيع معاهدة الصداقة والتجارة في مطلع نوفمبر عام ١٩٢٨ . وفي صنعاء استقرت بعثة تجارية سوفييتية ، وبدأت البواخر السوفييتية تحمل الى الحديد البترول ، وبضائع أخرى زراعية وصناعية بأثمان زهيدة ، عرضت في طول البلاد وعرضها ، واستقرت الاسعار التي كانت قد ارتفعت عاليا ، وتححرر السوق اليمني من الاحتكار الايطالي ، وتححررت البلاد من ضغطه الاقتصادي ، وكسر احتكار ايطاليا للتجارة الداخلية والخارجية . وأيد الاتحاد السوفييتي استقلال وسيادة الدولة اليمنية ، وأظهر عطفه على حق الشعب اليمني في الوحدة . وفي الوقت الذي قوت فيه المعاهدة اليمنية - السوفييتية موقف اليمن ، وساعدتها على التخلص من عملية « التطويق » الاستعمارية والفاشية ، فانها كانت انذارا موجهها الى عنوان المستعمرين والفاشينين باحترام سيادة واستقلال اليمن . . . وكما مزقت هذه المعاهدة الحصار الاقتصادي والسياسي الذي كان غلاة الاستعمار والفاشية قد ضربوه من حول اليمن فانها ثبتت في نفس الوقت مكانة اليمن الاقتصادية - والدولية

واذا كانت بريطانيا العظمى قد تمكنت عام ١٩٢٨ عن طريق الهجوم العسكري وبأسلحة البطش والعدوان من رد الجيش اليمني الى ما وراء خط الحدود التركي - الانجليزي الذي لم تعترف به الحكومة اليمنية قط ، فان

بالها لم يهدأ ، وبدأ أنه لن يهدأ الا بعد اعتراف الحكومة اليمنية به كأمر واقع فرضته القوة الفاشمية . وهكذا أتيح لبريطانيا بعد مفاوضات طويلة توقيع معاهدة مع الامام عام ١٩٣٤ انتزعت بها اعترافه بالامر الواقع ، ومقابل ذلك اعترفت بدولة اليمن . وقبل توقيعها انسحبت الفصائل اليمنية من بعض القرى التي كانت ما تزال ترابط فيها خلف خط الحدود التركي - الانجليزي وبالذات من شمال سلطنة العـواذل ، ويافع ، وامارة الضالع . غير أن بريطانيا لم تستطع الحصول على اعتراف الحكومة اليمنية بهذا الخط ، أو إلزامها بتخطيط الحدود من جديد ، حيث أن المادة الثالثة من المعاهدة نصت على أن « يؤجل البت في مسألة الحدود اليمنية الى أن تتم مفاوضات تجرى بينهما قبل انتهاء المعاهدة » التي حددت مدتها بأربعين عاما

وعلى الرغم من عدم الاعتراف بخط الحدود التركي - الانجليزي فقد عبرت المعاهدة عن انهيار المقاومة للاستعمار البريطاني ، وعن استسلام الامام يحيى أمامه ، ورضوخه لشروطه . .

لقد انطفأت شعلة الكفاح في الجنوب ، غير أنها ظلت مستعرة في الشمال . فبعد مفاوضات طويلة مع ابن سعود ابتدأت منذ عام ١٩٢٦ حول نجران وعسير رفض خلالها ابن سعود بعناد وثعنات مطالب اليمن الشرعية فيهما أخذت نذر الحرب بين البلدين تلوح في الافق . وعندما حاول ابن سعود بسط سلطانه على نجران التي فشلت في اخضاعها كل حملاته العسكرية التي أرسلها ضدها منذ عام ١٩٢٠ الى عام ١٩٣٢ كان الرد الوحيـد هو تقديم الجيش اليمني عليها في مايو ١٩٣٣ ،

وقطع الطريق على محاولاته التوسعية الجديدة . في نفس الوقت أخذ الادارسة الذين كانوا قد فروا الى داخل اليمن يشجعون ويحرضون الامام يحيى على العمل السريع من أجل استعادة المناطق اليمنية السليبة في عسير ، ووعدوه بدعم ومناصرة أتباعهم له . فورا تقدمت قوة أخرى صوب جبال عسير تهامة يصحبها عبد الوهاب الادريسي ، وسيطرت مؤيدة بأهالي المنطقة من أتباع الادارسة على مجموعة جبال « ساق الغراب » في عسير تهامة . وبالاستيلاء على نجران وجبال عسير تهامة ، وجسدت الحاميات السعودية نفسها شبه مطوقة ، وتوشك أن تقع تحت التهديد المباشر

كان ابن سعود قد استعد للصدام ، واجتلب لهذا الغرض أسلحة حديثة ، وسيارات نقل بمساعدة البنك الهولندي في الحجاز ، وشركة ستاندرد أويل ، وفورد . ولعب مبعوث المخابرات البريطانية الخطير ومستشار ابن سعود جون فيلبي الذي كان قد تنبأ بحتمية اندلاع الحرب بين اليمن والسعودية دورا بارزا في هذا السبيل . وقدمت بريطانيا له معظم أسلحته الحديثة . ومن الرصاص وحده زودته الحكومة البريطانية من أكتوبر ١٩٣٣ الى ابريل ١٩٣٤ بمليونى طلقة ، بينما احتجزت في هذا الوقت في عدن ٨٠٠٠ بندقية مع ذخيرتها كانت اليمن قد اشترتها من ايطاليا . لقد أرادت قوى الاستعمار البريطانى بيع الاسلحة وسيارات النقل لابن سعود ليس تحقيق أرباح اقتصادية فقط ، وانما أرادت تهيئة الملك الوهابى بذلك وبغير ذلك من وسائل الدعم لان يعلن حربا توسعية ضد اليمن تكسب منها فوائد اقتصادية وسياسية . هكذا أعلن ابن سعود الحرب على اليمن فى

٢٢ مارس ١٩٣٤ ليس بسبب النزاع على نجران وعسير
فحسب ، وانما من أجل الاستيلاء على الارض اليمينية
كلها . وانقسمت حملة الغزو السعودية الى ثلاثة جيوش ،
جيش بقيادة الامير سعود بن عبد العزيز ، ومهمته
الزحف صوب صعدة والسيطرة على الهضبة الوسطى الى
صنعاء ، وجيش بقيادة الامير فيصل بن عبد العزيز ، وقد
كلف باستعادة جبال عسيرة تهامة والتقدم على تهامة اليمن
فى اتجاه الحديدة ، وجيش بقيادة الامير خالد بن محمد
آل سعود وهدفه السيطرة على نجران

وعلى الرغم من أن الجيش اليمنى لم يكن يملك عددا
بعض الاسلحة التى حصل عليها من ايطاليا الا أسلحته
القديمة التى بقيت منذ العهد التركى والمكونة من البنادق
والمدافع الجبلية فإنه قد أظهر فى القتال شجاعة نادرة ،
وتفوقا عظيما ، وفى منطقتى نجران ، وصعدة لقيت
القوات السعودية هزائم منكرة . وفى حرض تهامة لم تجد
الجيش الوهابى حتى المصفحات والدبابات ، وظل الجيش
اليمنى بعد معارك ملحمية هو المسيطر على الموقف

ومع أنه لم تحدث معركة حاسمة لا على الجبهة الشرقية
فى نجران وصعدة ولا على الجبهة الغربية فى حرض
وميدى تنهى القتال لصالح أى من الفريقين فان الامام
يحيى فجأة أمر قواته فى حرض وميدى « بعدم الدفاع عن
مراكزهم » ، وفى نفس الوقت أبرق الى ابن سعود يدعوه
الى ايقاف الحرب ، ويقول له فى تخاذل وضعف : « يكفى
ما كان » . غير أن هذا الموقف المتخاذل لم يزد عبد العزيز
الا اصرارا ، وقوة ، وفى رده على الامام أكد له أن الحزب
لن تتوقف حتى ينسحب الجيش اليمنى من نجران ،
وجبال عسيرة تهامة . فعلا سحب الامام قواته ليس من

نجران فحسب ، وانما أيضا من جميع أنحاء تهامة أى من عيس شمالا الى ميناء الطائف ، وباجل جنوبا ، وهى المنطقة التى كانت تابعة للادارية ، وأصبحت منذ عام ١٩٢٥ تابعة لدولة اليمن ، والتى ظل ابن سعود يطالب بها منذ أن تم له ضم الامارة الادريسية فى عسير ، عند ذلك أعلن الامام أنه لا يعتبر نفسه فى حالة حرب مع ابن سعود . ولم يكف هذا كله لاقتناع ابن سعود بايقفاف الحرب ، ولم يستطع اقناعه بذلك أيضا الوفد الاسلامى الذى قدم الى الحجاز مما أثبت بشكل قاطع أن غرضه من اعلان الحرب ليس النزاع على نجران وعسير ، وانما بالدرجة الاولى الحاق اليمن بمملكته الوهابية ، وهكذا تقدمت فرقة فيصل فى تهامة الى أن بلغت الحديدية دون مقاومة ، ودون طلقة رصاص واحدة

ولكن لماذا سحب الامام جيشه من نجران وتهامة مع أنه لم يهزم فى موقعة قط ؟ لقد علل الامام ذلك بأنه حرصا على عدم « اراقة دماء المسلمين ، وحتى « لا تدمر أملاكهم » ولكى لا يتيح استمرار الحرب تدخل القوى الاجنبية التى هى « أقوى منا ومن أخينا عبد العزيز » والتى « تطمح فى بلاد العرب » ، « ولقد أخلينا تهامة مع احتفاظنا بكل حقوقنا فيها » .

الا أن السبب الحقيقى وراء ذلك الى جانب خوف الامام وجبنه هو حسب ان جيش اليمن الجبلى ، والذى تعود أساسا على حروب الجبال لن يستطيع المقاومة طويلا فى صحارى نجران وتهامة ضد الجيش السعودى الذى كان مزودا بأسلحة ميدان حديثة خفيفة وثقيلة . كما وضح منذ بداية الحرب أن حكم الامام المتعصب قد أدى الى أن قبائل الاسماعيليين فى نجران وقبائل الشوافع فى تهامة

قد انتقلوا الى صف ابن سعود مما منحه قوة اضافية ، ووضع الجيش اليمنى عمليا بين نارين . ولم يبق هناك الا طريق واحد هو سحب الجيش الى الجبل ، وتركيزه في المواقع الجبلية الاستراتيجية والهامية من حيث يستطيع تحت ظروف ملائمة أكثر مواصلة الحرب بنجاح ، واستدراج الفصائل الوهابية الى الوهاد التي لا تستطيع الخروج منها

بعد انسحاب الجيش اليمنى من تهامة مباشرة ، وقبل بلوغ فيصل الحديدة ظهرت أمام الميناء بواخر بريطانية ، وإيطالية ، وفرنسية . لقد قصدت بريطانيا الاستعمارية من ارسال سفنها الى الحديدة منع القوى الاجنبية الاخرى من التدخل في الحرب ، ولا سيما بعد أن تراءى لها أن اليمن أصبحت مهددة بالسقوط في يد صديقتها ابن سعود . وإيطاليا الفاشية التي ظلت تعتبر سواحل اليمن الغربية « أرضا خلفية » لمستعمراتها اريتريا ، والتي من أجل الحصول على موطئ قدم لها فيها حاولت اكتساب الامام ، لم تكن مستعدة ، وبالذات في هذا الوقت العصيب الذي بدا فيه أن مصير اليمن أصبح على كف القدر للتخلي عن أحلامها القديمة . وبما أن بريطانيا قد اختارت ابن سعود لتحقيق مطامعها عن طريقه ، فإن قرعة ايطاليا قد رست على الامام يحيى . وفرنسا التي ظلت ترفع ودون انقطاع مطالب مزعومة على جزيرة الشيخ سعيد أصبحت الآن أكثر من أى وقت مضى مهتمة بتحقيق هذه المطالب ، وكان من مصلحتها على الاقل أن تبعد خطر احتلالها عن طريق أى قوة أجنبية أخرى

وعندما دخل فيصل بن عبد العزيز الحديدة في ٦ مايو ١٩٣٤ اعتقد الكثيرون خارج اليمن ممن فاتهم الامام

بظروف الحرب في الجزيرة العربية ان الملك ابن سعود يتف الان على الذروة العليا من انتصار خاطف وعظيم ، وانه أقرب ما يكون لان يصبح سيد وقيصر الجزيرة العربية غير المنازع والوحيد ، والمعترف به

الا أن المرحلة الثانية والصعبة من سير الحرب مرحلة الحرب الجبلييه بكل مصاعبها ومخاطرها التي لا تقهر كانت في الواقع ما تزال في بدايتها

لم يحاول ابن سعود الزج بفصيل في مغامرة حربييه خطيرة بأقحامه عبر الجبال صوب صنعاء . وأصبح عبد العزيز « حذرا مما لا يتفق مع ماضيه » كما كتب جون فيلبي : ولقد أصبح ابن سعود حذرا لانه أدرك جيدا أن حربا جبليه بين القبائل اليمنية المحاربة ذات التجارب الكثيرة في حروب الجبال وبين رجسال فيصل من الاخوان لا تعنى الا ارتكاب « حماقة » فقط ، ولا تعنى الا اسلامهم الى التهلكة ، وضياع كل سمعته التي اكتسبها خلال حروبه مع أمراء شمال الجزيرة

وعلى أى حال فقد علق عبد العزيز آماله على سعود الذى كلف باحتلال الهضبة عن طريق الشمال . غير أن حظ سعود كان سيئا للغاية ، فلقد أوقف تقدم فرقته نهائيا . وفى اليوم الثانى فقط من دخول فيصل الحديدة دارت بين جيشه والجيش اليمنى أقسى وأعنف المعارك فى باقم ، ويباد ، والنقع ، والشطبة ، وعلس من لواء صعدة . وقد اشتركت فى هذه المعارك قبائل من صعدة وسحار ، وبنى جماعة ، وغيرها من القبائل اليمنية . وقد استمر الهجوم العاصف والعام الذى شنّه الجيش والشعب اليمنى يومين كاملين من سبعة الى ثمانية مايو ، وأمامه تمزقت صفوف الجيش السعودى ، وانسحبت

فى ذعر وبغير نظام وفى مقدمتها سعود مـخلفة وراءها
البنادق ، والمدافع والخيام ، والجمال ، وسيارات النقل ،
و ٢٠٠٠ سعودى بين قتيل وجريح

وبهذه المعركة الحاسمة طوح بالجيش السعودى الى
خارج لواء صعدة الى صحارى نـجـران ، وأعيد الاتصال
المباشر بين قوات صعدة ، والقوات العاملة والمنتصرة فى
جبال عسير تهامة ، وكادت قوات فيصل تعزل عن السعودية
وتحصر داخل تهامة اليمن وبينما كان مشروع تطويقها
قيد البحث أعلنت الهدنة . لقد كان انتقال الجيش اليمنى
من مركز الدفاع الى مركز الهجوم هو الذى حول سير
الحرب ، ولقد كانت هزيمة جيش سعود فى صعدة هى
التي أقنعت المغامرين فى السعودية بعدم جدوى
استمرارها ، وباستحالة تحقيق أى انتصار على الشعب
اليمنى ، وبالتالي أقنعتهم بإيقافها . ولقد أدركوا أن
التقدم فى جبال اليمن لا يعنى الا التقدم نحو موت مؤكد ،
فالسـير فى الهضبة ليس كـالسـير على الشاطئ الذى دخلته
القوات السعودية دون كفاح ، ودون جهد ، ودون طلقة
رصاصة واحدة

كذلك أدرك ابن سعود أن البقاء فى تهامة يعنى
استمرار الحرب ، ويعنى خلق جيش احتلال نظامى غير
الاخوان البدو يستطيع حماية ظهره من هجمات الجيش
اليمنى الذى يشكل الجبل كله غطاء حاميا له ، وخندقا
ملائما لاستمرار نضاله ، وبدون مساعدة بريطانيا
العسكرية والاقتصادية لا يستطيع ابن سعود توفير
متطلبات هذا الجيش . غير أن بريطانيا الاستعمارية
ليست اليد الوحيدة المـطلقة التى تملك أن تصنع ما تشاء ،
ولقد وجدت فى إيطاليا الفاشية ، وفرنسا الامبريالية

منافسين خطيرين . لقد كان مصير تهامة أشبه بحبيل تتجاذبه الدول الاستعمارية الثلاث

ونظرا لان الدول الثلاث لم تستطع ان تتفق على كيفية تقسيم « الغنيمة » وليأس ابن سعود المطلق في امكان تحقيقه نصر على اليمن مال سهم الاحداث في اتجاه الصلح بعد الهدنة . فمن جهة نصحت بريطانيا صديقها عبد العزيز بايقاف الاعمال الحربية ، ومن جهة أخرى أدرك الجانب اليمنى والسعودى معا أنه ليس فى امكانه تسجيل نصر حاسم ونهائى ضد الآخر . وهكذا فضل عبد العزيز أن يقنع بأن يجعل تهامة مادة للمساومة، أن ينسحب من تهامة مقابل أن تسحب الحكومة اليمنية جيشها من جبال عسير السراة ، وأن تتنازل عن عسير بجزأيا وعن نجران وأن تسلم الادارسة لابن سعود . وهكذا كان ، وتم انصلح وعقدت اتفاقية الطائف فى ١٩ مايو ١٩٣٤

فى ميدان الحرب لم يكن هناك غالب ولا مغلوب . ومع ذلك فقد سجلت اتفاقية الطائف مع السعودى هزيمة سياسية بالنسبة لليمن . فعلى الرغم من ان الامام لم يتخل نهائيا عن نجران وعسير ، فان الاتفاقية قد اعترفت ببقائها تحت الحكم السعودى لمدة عشرين عاما تتم قبل انقضائها بستة شهور مفاوضات أخرى لتعديلها ، تماما كما سمح بمقتضى معاهدة صنعاء قبل ذلك بشهور باحتلال جنوب اليمن حتى تجرى مفاوضات أخرى قبل انقضاء مدة المعاهدة

لقد كان عام ١٩٣٤ عام انهيار المقاومة ازاء الاستعمار البريطانى ، والتوسع السعودى . لقد عبرت كلتا المعاهدتين عن الاستسلام لمطالب بريطانيا فى الجنوب ،

ولمطالب ابن سعود في الشمال ، في جيزان ونجران .
وكان عام ١٩٣٤ عام توقف حركة اليمن التاريخية من
أجل وحدة الارض اليمنية ، وعام تقارب الحكام اليمنيين
مع الاستعمار البريطاني ومع الحكم السعودي ، ولقد
كشف هذا العام أنه رغم الكفاح المستمر ، والتضحيات
الغالية التي قدمها الشعب اليمني من أجل تحقيق
وحدة الارض اليمنية فان الجهاز الحاكم الذي كان يسيطر
عليه لم يكن يملك المقومات أو الشروط التي تساعد على
تحقيق هذه المهمة التاريخية . فنتيجة للتركيب الاقتصادي
والاجتماعي المتخلف الذي قامت عليه دولة الائمة لم يكن
في امكان الشعب اليمني أن يصل بكفاحه الى نهاية
النصر ، والى خلق وحدة وطنه . ان فشل ايجاد دولة يمنية
موحدة لا يعود فقط الى قوة بريطانيا وحليفها ابن سعود
الذين اعترضوا هذه المسيرة التاريخية وانما يعود بالدرجة
الاولى الى طابع الدولة التي وقف على رأسها الائمة . فمملكة
الائمة الرجعية بنظامها الاقطاعي ، الطائفي ، العنصري لم
تكن تستطيع أن تفرض وحدة الوطن اليمني بحرب تحرير
ثورية . ولقد كانت القوى العسكرية التي وضعت في
في الميدان ضد بريطانيا وابن سعود تتشكل من طائفة
واحدة فقط ، هي طائفة الزيديين . فلا الشافعيون
ولا الاسماعيليون داخل مملكة الامام أو خارجها كانوا
مناصرين لحركة الكفاح ضد بريطانيا أو ابن سعود ،
لسبب واحد وهو أنهم لم يقبلوا بامام طائفي ، عنصري ،
متعصب يحكمهم ، أو يوجه نضالهم . ولقد كان نظام
الضرائب البالغ القسوة ، واستخدام الجنود عند جباية
الضرائب ، ونظام الرهائن الخالي من الشفقة ، وما عدا
ذلك من المعالم الرجعية لدولة الائمة من الاسباب العميقة

انتى حالت بين الشوافع والاسماعيليين في عسرونجران
وفى جنوب اليمن ، وبين التحمس لقضية وحدة الوطن
اليمنى ..

لقد اثبتت سنوات الكفاح المضنى والمرير ان مهمة
تحرير الارض اليمنية من الحسكم الاجنبى تتطلب أولا
التحرر من الحكم الرجعى الداخلى ، وأن رفع الظلم الداخلى ،
والاضطهاد الطبقي ، والطائفى ، والعنصرى مقدمة لازمة
لرفع الظلم الخارجى ، والاضطهاد الاجنبى ، وأن تحرير
الانسان اليمنى هو الخطوة الاولى لاطلاق قواه وطاقاته من
أجل تحرير وطنه . ولقد أكد نضال الشعب اليمنى أن
حزب تحرير وطنية ثورية ناجحة تتوقف أولا على خلق
جهاز حكم متحرر وطنى ثورى يستطيع أن يعبىء الشعب
كله وراءه ، ويقنعه بقيادته له

ولقد جاءت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ لتفتح هذا
العهد ، عهد تحرير المواطن اليمنى توطئة لتحرير أرضه
من الاستعمار البريطانى ، والتسلط السعودى . فالثورة
اليمنية التى اسقطت مملكة الائمة الرجعية ، وأعلنت
قيام جمهورية وطنية متحررة تشكل انذارا ثوريا حازما
للاستعمار البريطانى ، والرجعية السعودية ، وبنشوبها
توفر الشرط الحاسم لانطلاق حركة التحرير الوطنية
اليمنية ، وفشل كل المخططات الاستعمارية

ولقد ادرك الاستعمار البريطانى وأدركت الرجعية
السعودية اتجاه الثورة اليمنية التاريخى ، ومهمتها
العظمى التى وضعها التاريخ اليمنى على عاتقها ، ثارا
للماضى ، وانتصارا للمستقبل ، ولهذا فانهما قد شنا
ضدها حرب تدخل رجعية استعمارية سافرة

ولم يكن اندفاع بريطانيا المسعور ضد الثورة اليمنية

دفاعاً عن عرش الرجعية الذي سقط في صنعاء بقدر ما كان دفاعاً عن برجها الاستعماري في عدن . كما لم يكن هجوم الرجعية السعودية المحموم ضد الجمهورية اليمنية استمراراً لتدخلها ضد انتفاضات الشعب اليمني كما حدث عام ١٩٤٨ . ومحاولة لاعادة الحياة الى نظام دفن في اليمن وانما بالدرجة الاولى دفاعاً عن نظام شبيه له اهتزت قواعده بفعل الثورة في شمال الجزيرة ، ولم تعد تملك طفمة الرجعية في الرياض امكانية شن حرب توسعية علنية بقصد الالحاق كما كانت تصنع في الماضي ، وأصبح كل ما تملكه هو تجنيس المرتزقة والرجعيين من داخل اليمن ومن خارجها ودفعهم الى مغامرات مجنونة حمقاء . على أن ما يشجع الرجعية السعودية اليوم على الاستمرار في سياستها التقليدية ، سياسة عدااء اليمن ، وشعب اليمن ، والتدخل دائماً في أموره الداخلية ، ومحاولة فرض مطامعها وسياساتها عليه هو الاستعمار الأمريكي ، الذي أدرك بدوره أن قواعده الاستعمارية في الظهران ، ونفوذه السياسي والعسكري في الرياض ، ومصالحه البترولية في الجزيرة العربية قد دنت ساعة التخلص منها بقيام ثورة اليمن التحررية التي اشاعت في طول الجزيرة وعرضها زوحاً ثورية جديدة ، وعهداً ثورياً متأججاً

ولقد وضع التاريخ على شعب اليمن الثائر في الشمال والجنوب مهمة مواصلة كفاحه التاريخي الملىء بالتضحيات ، والانتقال به الى مرحلة تحقيق الامل ، مرحلة اسقاط الحكم الاستعماري في الجنوب بعد أن تم له اسقاط الحكم الرجعي في الشمال ، مرحلة تحرير الاراضي السليبة في نجران وعسير وتحطيم عرش العمالة والرجعية في الرياض ، مرحلة خلق دولة يمنية ، موحدة

مستقلة ، وطنية ديموقراطية • وليس أوان تحقيق ذلك
ببعيد ، ذلك لأنه تحت هدير حركة التحرر الوطنية
العربية العارمة وتحت ضربات الثورة العربية الشاملة ،
سوف ينطوى علم الاستعمار في عدن ، وترتفع مكانه راية
الحرية ، راية الجمهورية العربية اليمنية ، وسوف
تندحر طغمة الرجعية السعودية ، وتضيء مشاعل الثورة
في الرياض كما أضاءت في صنعاء

تلك حتمية تاريخية يفرضها التطور ، وقانون موضوعي
لا يملك مقاومته حتى الاستعمار والرجعية ، وتيار تقدمي
يسير في اتجاه التاريخ الصاعد دائما الى الامام
وبعد :

فهل هي مجرد صدفة تاريخية ان تبرر حكومة
الاستعمار البريطاني في الربع الثاني من القرن التاسع
عشر ضرورة احتلالها لعدن بوجود جيش مصرى على
سواحل اليمن يهدد طريق التجارة الى الهند ، وان تبرر
اليوم عدم اعترافها بالجمهورية اليمنية بوجود جيش
مصرى في اراضيها ؟!

وهل هي مجرد صدفة غريبة ان تكتل بريطانيا كل
قوى حلفائها الغربيين في محور واحد في النصف الاول
من القرن التاسع عشر من اجل ارغام الجيش المصرى
على الانسحاب من اليمن ومن غيرها من الاراضى العربية
الاخري وتحصره داخل حدود مصر ، وان تكتل اليوم كل
قوى حلفائها الغربيين في جبهة واحدة من اجل ارغامه
على الانسحاب من اليمن كمقدمة لحصره داخل حدود
مصر

ذلك ليس صدفة وانما هو استمرار تاريخي ومنطقي
لسياسة الاستعمار البريطاني الكلاسيكية . واذا كان

الجيش المصرى قد دخل اليمن فى القرن التاسع عشر
وفى مصر حكم اقطاعى ، فانه لم يدخلها اليوم بقصد
الفتح والتوسع الاقطاعى ، وانما دخلها استجابة لرغبة
ودعوة جمهورية اليمن ، ودخلها وفى مصر حكم عربى
ثورى يقود حركة الامة العربية كلها الى الحرية ،
والاشتراكية والوحدة . واذا كان الاستعمار البريطانى
قد استطاع ان يفرض على الجيش المصرى فى القرن
التاسع عشر الخروج من اليمن نظرا لان القوى المتحكمة فى
العالم آنذاك كانت هى قوى الاستعمار ، ولان حكام مصر
حينئذ لم يكونوا يملكون تقديم نموذج جديد لمجتمع
جديد يقنعون به الشعوب العربية الاخرى ، فان الذى
سيخرج هذه المرة من اليمن هو الاستعمار البريطانى
لان حركة التاريخ فى العصر الحاضر قد دارت على
الاستعمار نفسه ، ولانه لم يعد المتحكم والمسير لاقدار
البشر ، ولان فى مصر اليوم نظام حكم جديد يمثل
مستقبل الامة العربية كلها ، ويرمز الى امالها فى الحرية
والتقدم ، ويملك ان يجهز جيش تحرير كامل لمواجهة
الرجعية والاستعمار فى شمال اليمن ، وفى جنوبه ،
ولواجهة الصهيونية فى فلسطين

وبسيطرة الثورة العربية على مضيق باب المندب بعد
سيطرتها على قناة السويس تكون قد ملكت القدرة على
تحويل البحر الاحمر من بحيرة انجليزية الى بحيرة عربية،
وعلى خنق القواعد والمصالح الاستعمارية فى الشرق
العربى وضرب استراتيجيات ومصالح الاستعمار شرقى
السويس ..

الباب الأول

- * لمحة عامة
- * فساد نظام الامامة
- * التركيب الاجتماعى والاقتصادى
- * دور الجمهورية العربية المتحدة
- * الدلالة الوطنية للثورة

لمحة عامة

كل ثورة من الثورات في أى بقعة من بقاع الأرض لابد ان تكون امامها أهداف معينة تسعى الى تحقيقها واضحة كانت هذه الاهداف او غامضة ، مكتوبة في سطور أو محفوظة في الصدور ، وأم تكن حركة المعارضة اليمينية للحكم الامامى منذ نشوئها في مطلع الثلاثينيات استثناء من هذه القاعدة العامة . فقد كانت لديها أهداف عامة كثيرة بعضها واضح ، والبعض الآخر غامض ، وقد اشتمل برنامج الاحرار على الاهداف الخمسة التالية :

مقاومة الاستبداد ، واقامة حكم الشورى ، البحث عن الشخصية القيادية ، والاندماج بالامة العربية وسعادة الشعب ..

الا ان احد اهداف الاحرار الرئيسية كان مايزال يصاحبه الكثير من الغموض ، فحركة المعارضة لم تدع الى الفاء نظام الامامة الملكية من أساسه باعتباره بؤرة الفساد ومركز تجمعه

وهكذا كان من اسباب فشل انتفاضة عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥٥ م وجود امامين على رأسهما من نفس العائلات الحاكمة حيث لم ير الشعب في كلتا الحركتين الا جانبهما الظاهر وهو التطاحن والنزاع على العرش بين الاسر

الحاكمة . الا ان هاتين الحركتين لم تضعفاً وتضعضعا
العائلة المالكة فقط ، بل انهما طرحتا أمام الشعب أهدافا
أكثر وضوحا وجلاء ، الا وهو ضرورة القضاء على النظام
الامام الملكى واقامة النظام الجمهورى الشورى مكانه .
وما ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢
التي اسقطت النظام الامامى الملكى واعلنت الجمهورية
العربية اليمنية الا امتدادا للأعمال الكفاحية والانتفاضات
الثورة السابقة والدؤوبة التي استمرت ثلاثين عاما ، والا
تتويجا لها وتعبيرا جليا عن وضوح الرؤية الثورية وعن
تحديد الهدف ..

ضرورة وضع منهاج للثورة

لقد كان من الاهداف التي قامت عليها الثورة :
القضاء على الملكية وأعوانها من الرجعية ..

اقامة النظام الجمهورى ..

ايجاد جيش وطنى ..

اقامة تنظيم شعبى ..

تحقيق الوحدة الوطنية والعربية

تحقيق العدالة الاجتماعية ..

ورغم ما لهذه الاهداف من أهمية عظمى الا أنها تتطلب
الان صياغة موسعة متطورة . ان هذه الاهداف الكبيرة
تشكل معالم على الطريق . ويجب الانطلاق منها عند
وضع منهاج متكامل جذرى للتفسير الثورى تلتزم به
الثورة وتسير على هداه ، منهاج يحدد أيديولوجية
الثورة وطابعها السياسى وطبيعة النظام الجديد الذى
تريد اقامته ، منهاج يبرز افضلية النظام الجمهورى على

النظام الملكي المسقط ، ويشخص التركيب الاقتصادي والاجتماعى المتخلف بغرض هدمه واحلال تركيب اقتصادى واجتماعى متقدم مكانه . اذ ان الثورة لا يمكن أن تسمى ثورة بالمعنى العلمى للكلمة بمجرد خلعها ملك أو قلبها لعرش ، انها تشترط ضرب القاعدة الاقتصادية للنظام القديم ، وهدم البناء الفوقى الايديولوجى والسياسى الذى قام عليها ، انها عملية تاريخية تتحول بها العلاقات الانتاجية والاجتماعية تحولا كيفيا ، وتقلب بها الاوضاع السياسية والثقافية السابقة رأسا على عقب . ان المنهاج يتكفل برسم افاق عملية التغير هذه وبتحديد القوى الثورية المحركة لها والمعوقة . واكثر من ذلك فان المنهاج يتولى تعيين سياسة الدولة على النطاق العربى والدولى ، وموقف الشعب اليمنى من قضية الوحدة العربية وقضية النضال الوطنى التحررى ضد الاستعمار . ان المنهاج هو دليل العمل وبوصلة الثورة الهادية . انه الميثاق الوطنى للتنظيم الشعبى ، ولكل جماهير الشعب المناضلة ، تلتزم به وتطبقه ، وبتجربتها فى العمل الوطنى تفنيه وتخصبه وتعمقه وتطوره ..

الثورة ذروة تقاليد الشعب الثورية

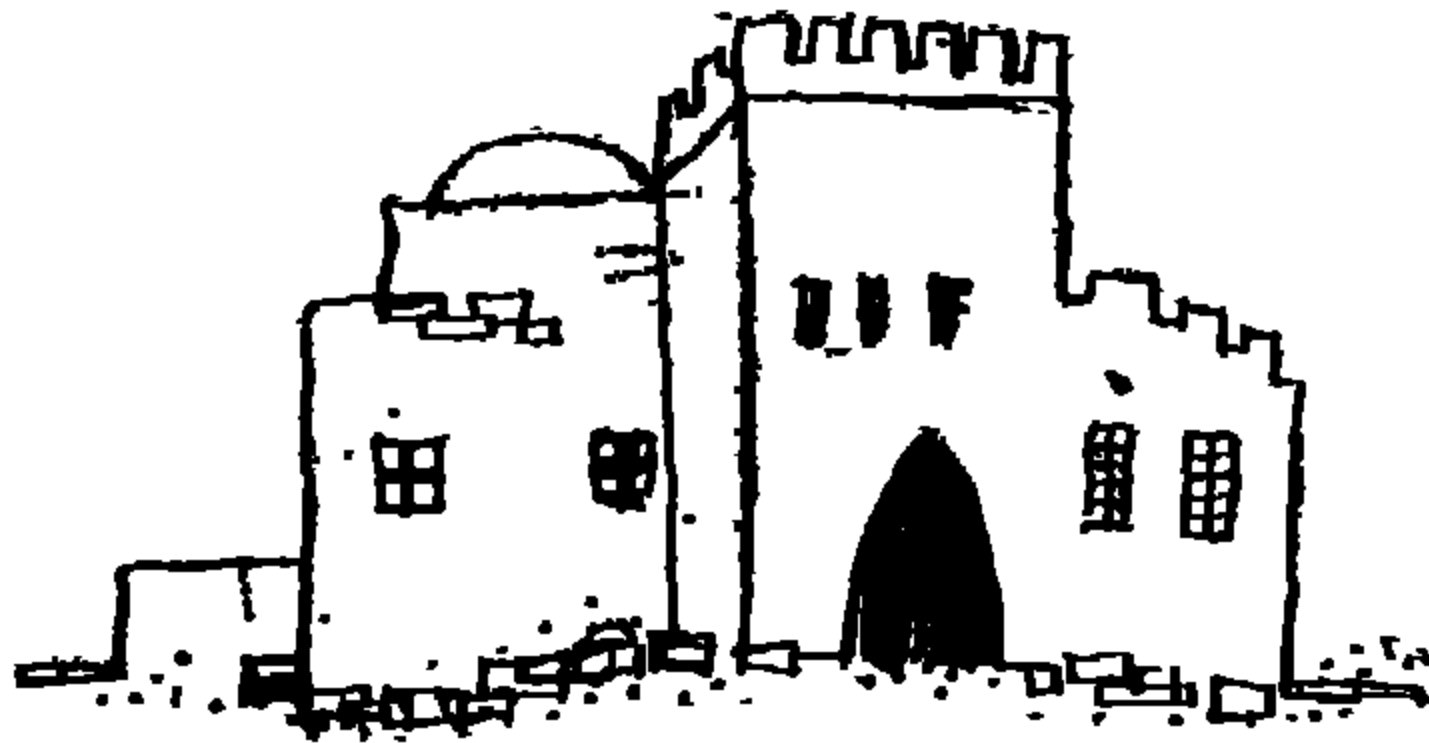
ان اليمنيين لا يشعرون بالاعتزاز والفخر بأنهم صناع حضارة قديمة عريقة عرفت فى التاريخ بأنها احدى حضارات العالم القديم الشهيرة فحسب ، وانما لانهم اشتهروا ايضا فى التاريخ الحديث بروحهم النضالية المتفانية فى مقاومة الغزاة الاجانب الذين تدافعوا على شواطئ اليمن - منذ القرن الخامس عشر يريدون بسط سلطانهم عليها ليضمونها بذلك التحكم فى طريق

الهند ويقبضوا على شريان التجارة بين الغرب والشرق
وعلى عنق البحر الاحمر في باب المندب وليحتكروا تجارة
البن اليمنى الذى اسال ظهوره في هذا الوقت لعسباب
القوى الطامعة

فعلى صخرة مقاومة شعبنا تحطمت محاولات الغزو
التي قام بها البرتغاليون والهولنديون والفرنسيون .
ولقد كان الاتراك والانجليز اشرس هذه القوى الغازية .
وان الحرب الطاحنة التي دارت رحاها على قمم اليمن
الشماء وعلى سهوله البطحاء بين المحاربين اليمنيين
والجيوش التركية الجرارة في الفزوة التركية الاولى والتي
خرج منها اليمنيون منتصرين بينما بقيت الشعوب
العربية والاسلامية وغيرها من الشعوب رازحة تحت
الحكم العثماني لهى من التقاليد الثورية الخاصة بشعبنا
والتي نعتز بها اشد الاعتزاز ، وان الحروب الضارية
التي اشتعلت بين المحاربين اليمنيين والجيوش التركية
- الغازية منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى نهاية
الحرب العالمية الاولى والتي كان الجبل والسهل مسرحا
لها والتي تحوات بها اليمن - الى مقبرة للاتراك ، لهى
من المآثر التاريخية العظمى التي تروى عن اليمن - والتي
ستبقى ابد الدهر مفخرة لليمنيين واهزوجة انتصارهم
في ملاحم المستقبل القادمة . لقد تمكن شعبنا بنضاله
الرائع ان يقيم بعد الحرب العالمية الاولى في الهضبة
الوسطى من اليمن - وعلى الشريط الساحلى المطل على
البحر الاحمر اساسا لدولة يمنية موحدة مستقلة

ان محاولات توسيع نطاق هذه الدولة بحيث تشمل
كل اراضي اليمن التي تمتد في الجنوب حتى عدن
وحضرموت وتمتد في الشمال حتى عسير ونجران قد

منيت عام ١٩٣٤ م بهزيمة سياسية ساحقة
ان السبب في ذلك لا يعود فقط الى القوة المتفوقة
للاستعمار البريطاني وحليفه ابن سعود اللذين وقفا سويا
في وجه الشعب اليمني - وانما يعود أيضا الى طبيعة
النظام السياسي المتخلف والرجعي للدولة اليمنية . ان
عام ١٩٣٤ م ، الذي استسلم فيه الامام يحيى امام
بريطانيا وابن سعود ، وعقد معهما فيه معاهدتين -
استسلاميتين تنازل بمقتضى احدهما عن جنوب اليمن
لتحكمه بريطانيا اربعين عاما ، وتنازل بمقتضى الثانية
عن عسير ونجران ليحكمهما ابن سعود عشرين عاما ، ان
هذا العام يشكل ساعة ميلاد حركة المعارضة اليمنية
لحكم الامام يحيى ، حيث ان هذا العام قد كشف ضعف
الدولة اليمنية والجيش اليمني وفشل حركة توحيد
اليمن ، وانحطاط النظام الامامي ورجعيته . وكانت حركة
المعارضة استمرارا للروح الثورية لدى الشعب اليمني
وتعبيرا عنها ، وبعد كفاحات مريرة وأعمال بطولية قدمها
شعبنا امكن له الظفر بحريته باندلاع ثورته المجيدة ، في
٢٦ من سبتمبر عام ١٩٦٢ م . وهكذا فان الثورة اليمنية
لاتشكل استمرارا لتقاليد شعبنا اليمني الثورية فقط
وانما تعتبر أيضا قمة اعماله الكفاحية وتقف في الذروة
العلياء منها



فساد نظام الإمامة

على الرغم مما يبدو نظريا من أن مذهب الإمامة الزيدى لا يبيح الوراثة المطلقة للعرش إلا أن الواقع التاريخي قد برهن على أن الإمامة قد تحولت إلى ملك وراثي مطلق عضوض . وبذلك نقضت إحدى المقومات الشرعية للحكم الإسلامى الصحيح . أن نظام الإمامة الزيدى لم يضعه زيد بن على كما قد يتوارد على الأذهان وإنما الذى صاغه وأكمل صياغته القاسم الرسمى ومن تلاه من الأئمة من آل بيته . وهكذا بدأ نظام الإمامة كتكريس للحكم وكوراثة مطلقة للعرش فى أسرة واحدة هى أسرة القاسم الرسمى التى ينحدر منها بيت حميد الدين . وليس ادل على ذلك من أن هذه الأسرة انفردت بحكم اليمن منذ القرن العاشر حتى القرن العشرين حيث لم تخرج السلطة من يدها إلا نادرا . لقد وضعت للإمامة شروط عدة ولكنها إما متناقضة ، أو لم تتحقق . أن أحد شروط الإمامة هو أن يكون الإمام ورعا تقيا ، إلا أن هذا الشرط ينقضه حكم آخر يقول : بجواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل . كما أن نظام الإمامة قد حصر على من ليس بهاشمى تولى رئاسة الدولة . ومع أن هذا الشرط يتناقض

والديموقراطية فانه رغم حيفه لم يتحقق أيضا ، حيث أن أسرة الرسى هى التى استأثرت بالحكم دون غيرها من الهاشميين . وأكثر من ذلك فان هذا الشرط قد أبطل فى عهد الامام يحيى تماما حيث سمح يحيى لابنه الاكبر أحمد أن يدعو نفسه وليا للعهد ومكن له من تهيئة نفسه لخلافته بمختلف الوسائل والسبل ، وقام نظام الامامة على التعصب الطائفى حيث لم يفرض على الشافعيين والاسماعيليين أن يكونوا محكومين فقط ، بل واعتبرهم كفار تأويل وأباح نهب أموالهم

ومن هنا اهتم الامام يحيى فى أن يكون جيشه من طائفة واحدة فقط من أجل نهب الطائفتين الاخرى وابتزاز أموالهما عن طريق الجنود والضرائب الباهظة . وفرض نظام الامامة على اتباعه السمع والطاعة واعتبر من خرج على الامام لظلمه أو استبداده فاسقا باغيا فاجرا . وكرس نظام الامامه السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية فى شخص واحد هو الامام ووضع فى يده السلطة الدينية والدنيوية ، فالامام هو كل شئ ويعمل كل شئ . ولهذا السبب فان الامام يحيى ومن بعده أحمد لم يهتمما بإنشاء جهاز سياسى وادارى للدولة . لقد أعطى نظام الامامة الامام سلطة دولية غير محدودة من أجل اقامة حكم مطلق فردى كهنوتى . ان نظام الامامة الذى كرس فى شخص الحاكم كل وظائف الدولة قد بدأ باعتباره وسيلة لتجسيد الدولة فى شخص الامام . ولم يستطع الامام يحيى ومن بعده أحمد ممارسة هذه السلطة الا بواسطة نظام الرهائن هذه الظاهرة الفريدة فى استرقاق الناس ، والا عن طريق القمع الوحشى للانتفاضات القبلية . وهكذا تميزت دولة الامامة بانها حكم اقطاعى كهنوتى ، حكم ارسى قراطى فريد

في نوعه ، حكم استبدادي أرسقراطى فردى مطلق وطغيان مسلح . . ان هذا النوع من الحكم الوحشى يتنافى مع الروح الديمقراطية للاسلام التى جعلت الامر شورى بين الناس ، ومع تقاليد الشعب اليمنى الديمقراطية، ألم تقل ملكة اليمن - فى العصور القديمة - « ما كنت قاطعة امرا حتى تشهدون » ان حكم الامامة الشرس تنكره شرائع الارض والسماء

اليمن فى ظل العزلة والجمود السياسى

كان شمال اليمن اول بلد عربى يحقق استقلاله السياسى الكامل بعد الحرب العالمية الاولى وفور انسحاب الاتراك من اليمن . وكان اليمنىون الذين خاضوا الحروب الوطنية التحريرية ضد الاتراك ثم ضد الانجليز والذين قامت الدولة اليمنية على اكتفاهم يأملون فى ان يكون الاستقلال عاملا فى انتقال بلادهم من التخلف والركود والتأخر الى التقدم والرقى والحضارة ، وان يكون نقطة انطلاق الى تحقيق مطامحهم العادلة . ولقد كان فى امكان اليمن ان تسير فى نفس الطريق الذى سارت فيه اليابان مثلالذى اصبحت بالسير فيه بلدا يضاهى الدول الاوربية ذات الحضارة المتطورة ، ان الامر لم يكن اصعب مما كان عليه فى اليابان ولو ان حكومة اليمن سارت بالبلاد فى هذا الطريق لاصبحت اليمن ذات وزن سياسى عالمى . كان فى امكان حكام اليمن من الائمة ان يدخلوا حتى بعض الاصلاح والتجديد على حياة اليمن وأن يأخذوا ولو ببعض الشىء من منجزات الحضارة الحديثة . ولكن الذى حدث هو العكس تماما ، لقد ضرب الامام يحيى نطقا رهيبا من العزلة على اليمن وكان هدفه من ذلك أن يبقى الشعب اليمنى بعيدا

عن سير التاريخ معزولا عن التفاعل مع العالم المتحضر
ويمانى عن التطور العاصف في القرن العشرين ، وعن
التحولات التاريخية الكبرى التي تجرى فيه ، وعن الكفاح
الوطني والمعادى للحكم المطلق في الشعوب العربية ، وعن
مراكز الالتهاب لحركة التحرر الوطنية العربية . كان هدف
يحيى من العزلة ان يحتبس الشعب اليمني في سجن معتم
من القرون الوسطى ، وان يفرض عليه منطق السمع
والطاعة ، وان يضرب عليه الذلة والمسكنة . لقد كانت
العزلة الخائقة التي ضربت من حول اليمن تعبر عن جمود
الائمة السياسى ، وفقدان قدرتهم على التفاعل مع الحياة،
وعن رجعتهم وتخلفهم . وهكذا فان ركود التطور الذى
بدأ فى اليمن قبل ١٥٠٠ سنة مع انهيار الحضارة
اليمنية القديمة استمر فى عهد الامامين يحيى وأحمد قائما
بل وازدادت مرافق الحياة فى عهدهما تدهورا وانحطاطا
وبقيت اليمن كما فى السابق تعيش فى القرن العشرين ،
ولكنها تحيا حياتها الاولى فى القرن السادس الميلادى
وأصاب حياة اليمن شلل عام ، ومزق عصب الحركة فيها
وظلت تغط فى نوم عميق خلف جدار العزلة الرهيب، وعلى
رأسها سيف الجلاذ يضطرها الى الامعان فى النوم ، بينما
جلبة الحياة وحركتها الصاخبة من حولها تصك مسامعها .
وكانت نتيجة هذه السياسة التدميرية هذه اللوحنة
السوداء :

لم ينشأ فى اليمن جهاز ادارى حديث للدولة، وحلت سلطة
الامام المطلقة محل سلطة الشعب ولم يكن فى البلاد نظام
صحى أو تعليمى ، ولم توجه مؤسسات صناعية أو زراعية
أو منشآت للرى ، وبقيت اليمن فى ثقافتها وزراعتها
ومستواها الاجتماعى وفى جميع مرافق حياتها تعيش
فى أكثر مراحل القرون الوسطى تخلفا . وبسبب من فقدان

وسائل الري، ونتيجة للضرائب العالية حدثت المجاعات وعم
الفقر في اليمن . وعندما اكتسحت إحدى المجاعات صنعاء
قال الامام يحيى كلمته المشهورة : « من مات فهو شهيد،
ومن عاش فهو عتيق » واصبحت سياسة تفكير الشعب
منهجاً له ، الم يقل : « من كان فقيراً ظل منشغلاً برغيفه
اليومي بحيث لا يجد وقتاً للاهتمام بالسياسة » وفرض
الأئمة سياسة التجهيل ازاء الشعب حيث أصرّوا على
عدم ادخال المناهج الحديثة في التدريس وعلى عدم اقامة
المدارس الحديثة وكانوا - بهذا على أي حال - منطقيين
مع انفسهم ، اذ ان ادخال العلم الحديث الى اليمن يعنى
القضاء على المدرسة القديمة التي لا يعلم فيها غير مذهب
الامامة ومنطقها في السمع والطاعة للامام . وفرض الأئمة
على الشعب ان يبقى في حالة من المرض لا يقوى معها
على الحركة وبهذا أرادوا قتل الحياة فيه . ومنذ ان اعتلت
أسرة بيت حميد الدين العرش اهتمت بجمع الاموال
ومصادرة ممتلكات الناس متعلقة بهذا السبب او ذلك .
وهكذا أصبحت العائلة المالكة من أقوى الاسر الاقطاعية
في البلاد ، فنشأ ما سمي « الاملاك السعيدة » و« الصوافي »
وكان الأئمة يقشعرون من ادخال الآلات الميكانيكية الحديثة
في الزراعة ، كانوا يخشون ان تؤدي الحضارة الميكانيكية
الى تفجير الاساس الذي قامت عليه دولتهم ، لم يكن الامام
يرغب باعتباره اقطاعياً وحامياً للاقطاع ولعلاقات الانتاج
الاقطاعية في تغيير أسلوب الانتاج القائم . وعندما اقترح
عليه بعض المفكرين وكان من ضمنهم ابنه محمد ادخال
الوسائل الميكانيكية الى الزراعة ، وحفر الآبار لري الاراضي
أجاب : اننا لا نريد فتح هذا الباب اننا نخشى ان يعرف
اليمنيون وبالذات ذوو الاملاك منهم ذلك وان يستفيدوا
من هذه الوسائل الحديثة ، حينئذ سيرتفع سعر الاراضي .

وفي هذه الحالة لن نستطيع شراء اراضي جديدة لأولادنا وتوسيع املاكنا ، ان ادخال الآلات الحديثة الى الزراعة كان سيؤدي الى انشاء بذور لعلاقات جديدة ذات طابع رأسمالي وهذا ما رفضه الامام بو عي أو بغير وعي . الا أن شيئا واحدا مؤكدا وهو أن الائمة كانوا - من أجل الحفاظ على حكمهم المطلق - مهتمين جدا بالا يتغير التركيب الاقتصادي والاجتماعي الاقطاعي القبلي . .

ففي ظل هذه العلاقات الاقطاعية القبلية فقط يستطيع الامام أن يمارس سلطته المطلقة . ان الحضارة الحديثة والتقدم لم يكونا فحسب في حالة تناقض حاد مع هذه العلاقات ، بل كانا يشكلان أيضا خطرا جادا على حكم الامام الاقطاعي . وتحت هذه الظروف الاقطاعية القاسية لم يكن ممكنا نشوء طبقات جديدة . ونتيجة لفقدان نظام مالي ملائم وما يتعلق به من مؤسسات ، ولعدم وجود مواصلات حديثة ، ولاحتكار العائلة المالكة لشئون التجارة استحال أيضا نشوء رأسمالية تجارية . ولهذا فقد اضطر التجار الصغار الى الهجرة الى عدن وغيرها من البلدان تماما كما اضطر الكثير من الفلاحين الى مغادرة وطنهم نتيجة للتنافذ والضرائب العالية والاستغلال البشع . وحتى ألفن الحر في الذي اشتهرت به اليمن أخذ يتدهور حتى أصبح في حالة موات . واضطهد الائمة بلا رحمة وبكل الوسائل البربرية طموح اليمنيين الى الثقافة والعلم والتقدم ومارسوا ضد الشعب سياسة استبدادية ظالمة

نفوذ الاستعمار القديم والاستعمار الجديد

كانت رجعية المملكة المتوكلية اليمنية ذات فائدة كبرى بالنسبة للاستعمار البريطاني أتاح له أن يثبت موقعه

وأن يمارس سلطانا مباشرا على جنوب اليمن المحتل بعد أن تخلى عنه الامام يحيى . ولم يكن السلاطين والامراء والمشايع الاقطاعيون في جنوب اليمن هم الركائز الرجعية الداخلية للحكم الاستعماري فحسب بل كان الحكم المتوكلى الرجعى الاقطاعى فى الشمال أحد أسباب بقائه يضا . ومن ناحية اخرى فان الاحتكارات البريطانية لم تخضع جنوب اليمن المحتل لديكتاتوريتها الاقتصادية فقط بل واخضعت ايضا شمال اليمن

وكما تحول جنوب اليمن الى مستعمرة تحول شماله نتيجة لفقدان المؤسسات والبنوك والموانى الى شسبه مستعمرة تابعة من الوجهة الاقتصادية للاستعمار البريطانى . . واكثر من ذلك فان هذا التحكم الاقتصادى فى البلاد قد انعكس ايضا على المستوى السياسى ومارست بريطانيا نفوذا سياسيا معيناً على الامامين يحيى واحمد واثرت على سيادة الدولة ومست استقلالها . وقد تجلّى ذلك مثلاً خلال الحرب العالمية الثانية حيث املت بريطانيا على الامام يحيى السياسة التى تريدها . وفى عهد الامام احمد اخذ البلاط الملكى يتحول بالتدريج الى مسرح للنفوذا الاستعماري واخذ النفوذ الأمريكى يكتسح النفوذ البريطانى وبدأ أن الاستعمار الجديد يسمى حثيثاً فى فرض نفسه فى شمال اليمن خلال صراعه وتنافسهم مع الاستعمار القديم ، واصبح للاستعمار الأمريكى عملاء مهمون يحتلون أماكن حساسة فى جهاز الدولة . وما كان اعطاء الولايات المتحدة الامريكية امتياز التنقيب عن البترول فى اليمن الا احد مظاهر تغلغل الاستعمار الجديد فى البلاد . وكاد الحكم فى اليمن يتحول الى حكم مزدوج بين الامامة الاقطاعية والاستعمار الجديد

التركيب الاجتماعي والاقتصادي

يمكن إعادة نشوء المجتمع الاقطاعي في اليمن الى الفترة التي انهارت فيها الحضارة اليمنية القديمة ذات التطور العالي والى الفترة التي قضى فيها على الدولة الحميرية نتيجة الاحتلال الحبشى عام ٥٢٥ م فلقد قاد هذا الاحتلال البغيض الى انقراض القوى المنتجة ، وفى عهده تهاشم سد مأرب نهائيا ..

ان عام ٥٢٥ م يشكل نهاية حقبة تاريخية ، وبداية حقبة تاريخية أخرى، يشكل نهاية الدولة اليمنية والحضارة اليمنية والعربية السعيدة واليمن الخضراء ، وبداية عهد ركود التطور ونشوء علاقات اجتماعية جديدة ذات طابع اقطاعي . وهكذا اخذ المجتمع الاقطاعي يتكون في اليمن منذ هذا التاريخ

ولقد ساهم الائمة خلال حكمهم في توسيع وتدعيم الاوضاع الاقطاعية . واكثر من ذلك فانهم كانوا يبتزون أملاك الناس في اليمن الاسفل ويصادرون قراهم ويمنحونها هبة ومكافأة لقوادهم المشايخ من القبائل الشمالية بحجة أن هؤلاء افتتحوا هذه المناطق أو أخدموا أعمال المتمردين فيها الخارجين على طاعة الائمة . أن كلمة « النقبائل »

التي تطلق حتى اليوم على بعض القبائل التي استوطنت مناطق في اليمن الاسفل والتي قدمت مع مشايخها من الشمال ليستفي الاصل الا وصفا لاولئك المشايخ الشماليين الذين أقطعهم الأئمة أراضى وقرى في الجنوب مقابل خدماتهم واخلاصهم ، وهذا لايعنى ان كل الجماعات التي نزحت من الشمال الى الجنوب قد جاءت بقصد اخماد حركات المتمردين على الامام، فقد هرب الكثير منهم نتيجة الاضطهاد التركي الذي كان مركزا في الشمال . ان جوهر المجتمع اليمنى في القرن العشرين لم يتغير عما كان عليه قبل مئات السنين . ان الدولة اليمنية التي اقيمت على انقاض الحكم التركي في هذا القرن لم تستطع ان تتخطى هذه المرحلة الاقطاعية واحتفظت من حيث الاساس بجميع سماتها . فلقد فرضت مملكة الأئمة على الفلاحين ان يقوموا بأعمال السخرة بأدواتهم الخاصة مثل شق الطرق واقامة المباني التابعة للحكومة وموظفيها وهكذا دواليك . ومن المعروف ان هذا النوع من اعمال السخرة كان سائدا في المراحل المتخلفة للعهود الاقطاعية . وكان نظام الضرائب القاسى وانتزاع الضرائب العالية عن طريق التنافيد يمثل أشرس شكل من أشكال الحكم الاقطاعى والاستغلال والاضطهاد الطبقي . ولان الفلاحين في كثير من الحالات لم يكونوا قادرين على دفع الضرائب العالية فانهم كانوا مرغمين على بيع اراضيهم لكبار الاقطاعيين لكي يسددوا الديون المتراكمة عليهم من الضرائب وبهذا كانوا يتحولون الى فلاحين فقراء لا ارض لهم . وفي هذه الحالة كان عليهم اما ان يعملوا في ارض الاقطاعى او يهجروا بلادهم للبحث عن مجال آخر للعيش لهم ولعائلاتهم ومن أجل تسديد الديون المتبقية عليهم . ومن الجدير بالذكر ان الأئمة

طبقوا أيضا في اليمن نظام « الالتزام » ، الذي كان يطبقه الأتراك في ممالكهم بما فيها اليمن فيما يختص بجباية الضرائب . وبمقتضى ذلك كان الشيخ يلتزم بدفع مقدار معين من الضرائب عن منطقته . وكانت الحكومة تضع أحيانا جنودا تحت تصرفه لارغام الفلاحين على دفع الضرائب التى يقسمها عليهم ، وبهذا كان الشيخ يستطيع التخلص من تسليم الضريبة المفروضة عليه حيث كان يوزعها على الفلاحين ويجبئها منهم . ومن ناحية أخرى كان المشايخ الاقطاعيون يعاملون من قبل الحكومة معاملة خاصة ، فقد كانوا متحررين من كل الاجراءات التعسفية التى كانت تتبع ازاء الفلاحين . وأكثر من ذلك فان الحكومة لم تكن تحدد مقدار الضرائب التى ينبغى عليهم دفعها ، وكانت تتركها أمانة لديهم ، وبهذا كان المشايخ الاقطاعيون يحددون مقدار الضريبة بأنفسهم ويدفعونها متى شاءوا

ان هذين الشكلين المتبعين في جباية الضرائب لا يشران فقط الى الامتيازات الخاصة التى كان الاقطاعيون يتمتعون بها بل والى واقع انهم كانوا مع الحكومة يمارسون سياسة الاستغلال والاضطهاد ازاء الفلاحين . ان هذه الحقيقة لا يمكن الا ان تقود الى استنتاج واحد ، الا وهو انه كان يوجد في مملكة الأئمة طبقتان اثنتان : طبقة الاقطاعيين وطبقة الفلاحين ، وان الامر هنا يتعلق بمجتمع اقطاعي . . .

ولكن كيف كانت علاقة الفلاحين بالاقطاعيين وفي أى شكل كانت ، وأى مكان كان يحتله الفلاحون والاقطاعيون في الانتاج الاجماعي ؟ وكيف كانت علاقة الفريقين فيما يتعلق بوسائل الانتاج ؟ وأى دور لعب كل منهما في عملية الانتاج وفي تنظيم العمل ؟ وما مقدار نصيب كل منهما في

الثروة الاجتماعية وما نوعه ؟

تلك أسئلة هامة لا بد من الإجابة عليها لمعرفة أى نوع من الاقطاع كان سائداً فى مملكة اليمن المسقطنة . ويمكن ايجاز اشكال الاقطاعية فى اليمن فى الآتى :

١ - لا يمكن الحديث عن وجود نظام القنانة الاقطاعى كما عرفتة شعوب اخرى . كان هناك فلاحون شبيهه اقنان لا يستطيع الاقطاعى بيعهم او ضربهم . كان الاقطاعى يزرع اراضيه عن طريق فلاحين شبه اقنان وكانت بيوت هؤلاء الفلاحين والبذور وأدوات الحرث والمواشى العاملة ملكا للاقطاعى ، ولم يكن الفلاح شبه القن يحصل على أكثر من ملء بطنه . ومن هنا كان يوصف بـ « الشارح »

وكان الاقطاعى يمنح الفلاحين شبه الاقنان قطعاً من الارض للاستثمار تحت شروط استعبادية وكان الجزء الخاص للفلاح يشكل الشرط الضرورى للعناية بأرض الاقطاعى بقوى عمله . وكان وقت عمل الفلاح شبه القن يقسم الى وقت عمل ضرورى ووقت عمل زائد ، وفى وقت العمل الضرورى كان ينتج الفلاح ذلك الانتاج الضرورى من أجل وجوده ووجود عائلته ومن أجل صيانة واصلاح وسائل الانتاج . وفى وقت العمل الزائد كان ينتج على أرض الاقطاعى ذلك الانتاج الزائد الذى كان الاقطاعى يختص به . وكانت وسائل الانتاج كالآلات الحرث والمواشى ، المستخدمة فى الانتاج والبذور ملكا للاقطاعى كما هو الامر فى الحالة السابقة . وكان الفلاح شبه القن يوصف بـ « المترعوى » أى انه لا يملك أرضاً خاصة به

هناك شكل ثالث من اشكال شبه القنانة يتمثل فى واقع أن الاقطاعى كان يعطى الفلاح شبه القن أرضاً

بالإيجار وكان بيت الفلاح شبه القن ووسائل الانتاج
والبذور ملكا للاقطاعي تماما كما هو الامر في الحاليتين
السابقتين . . وكان الانتاج الزائد الذي ينتجه الفلاح
شبه القن في اراضي الاقطاعي والذي كان الاقطاعي يملكه
يشكل ثلاثة ارباع مجموع الغلة . وفي هذه الحالة كان
القطاعي يدفع الضرائب

ونظرا لان نصيب الفلاح شبه القن من الغلة كان
قليلًا ولم يكن يكفي غالبًا حتى للحفاظ على وجوده ووجود
عائلته فانه كان مضطرا للحصول على وسائل عيشه
من الاقطاعي في شكل دايون . ان ذلك كان يقوى من شدة
تبعيته للاقطاعي

ان هذه الاشكال من اشكال الاقطاعية كانت موجودة
في منطقة زبيد بشكل خاص

الا ان حالة واحدة في تهامة كانت تسترعى الانتباه ،
فالشيخ الاقطاعي الاكبر في تهامة هاديء هيج كان يزرع
أراضيه ليس بواسطة الفلاحين شبه الاقنان فقط بل
وبواسطة عبيده الذين كان يستطيع قتلهم وضربهم . الا
ان هذا الشكل ليس اكثر من اثر من اثار عبودية سحيقة
ونادرا ما يوجد في مكان آخر من البلاد

٢ - ان الشكل الرئيسي والغالب للاقطاع في اليمن كان
يتمثل في أن الاقطاعيين كانوا يقسمون اراضيهم قطعًا
ويؤجرونها للفلاحين وكان الفلاحون ملزمين بزراعة اراضي
المالك المستأجرة بأدواتهم ومواشيهم الخاصة . وكان
مقدار الاجر يبلغ نصف الغلة غالبا ، بينما كانت الضرائب
تخصم من كمية الغلة

وكان المالك يستطيع ان يحصل على ثلثي الغلة اذا
ما دفع الى الحكومة الضرائب وكان في امكان الفلاح

أيضا ان يحتفظ بالثلثين اذا ما قدم للحكومة الضرائب من جانبه على أساس ان يدفع الثلث الاخر للمالك في شكل ايجار . وفي بعض الاحيان عندما يكون انتـسـاج الارض شحيحا بحيث يبذل الفلاح طاقة انتاجية كبرى وجهدا عمليا شديدا كان المالك يحصل على ربع الفلة ، في هذه الحالة بالذات كان الفلاح حرا نسبيا . ومن هنا نشأ وصف الفلاح بـ « الشريك » ان هذا الشكل العام من أشكال الاقطاعية كان ينطبق أيضا بشكل محدود على اراضي العائلة المالكة ، وعلى الاوقاف حيث يكون نصيب الفلاح من الانتاج متعلقا بالظروف السائدة في كل منطقة على حدة ..

والى هذا الشكل من أشكال الاقطاع يمكن ان نرد أيضا ما يسمى بـ « علاقة الضمان » فبمقتضى هذا الشكل الاقطاعي كان المالك يعطى الفلاحين أرضا للاستثمار بالايجار على أساس مقدار معين من الفلة محدد سابقا ولو قت معين اما سنة او سنتين او اكثر ومن هنا كان الفلاح يوصف بـ « متقبل » . والارض التى تبقى في حوزة المالك والتى لا تشكل الا جزءا من أملاكه كانت تفلح بواسطة « شقاه » أى عمال ، حين البذار ووقت الحصاد ، وكان اجر « الشقاقى » يتراوح بين ربع ريال وثلاثة من ثمانية من الريال مع وجبة واحدة في اليوم . وكانت « الصوافى » التابعة للعائلة المالكة والاقواف التابعة للحكومة تزرع من قبل اجراء زراعيين غالبا

ان كل هذه الاشكال تظهر جليا استفلال الفلاحين من قبل الاقطاعيين وأصحاب الاملاك

ومن هذه الاشكال مجتمعة يمكن استنتاج تعريف عام ، الا وهو ان المجتمع اليمنى كان يقوم على أساس علاقات

الانتاج للمجتمع الاقطاعى ، وعلى أساس ملكية الاقطاعيين
للارض والزراعة وعلى أساس تبعية المنتجين ذات الاشكال
المتنوعة للاقطاعيين

لم تكن طبقة الاقطاعيين كلا وحدا . فقد كانوا يقسمون
الى اقطاعيين كبار ومتوسطين وصغار . فهناك حيث
الاراضى الخصبة الواسعة مثل تهامة ولواء أب وتعز
أمكن نشوء اقطاعيات كبيرة . وكان هادى هيج
يملك أكبر الاقطاعيات فى اليمن كلها ولهذا كان
أكبر اقطاعى فى البلاد . ومن هنا فان الامام يحيى
منذ تم انتزاع تهامة من يد الادارة عام خمسة وعشرين
وتسع مائة والف « ١٩٢٥ م » عينه عاملا على منطقته
الزهرة ، ومنحه امتيازات اقتصادية وسياسية فكان
الحاكم الحقيقى فى هذه المنطقة . وكان ميناء اللحية تحت
تصرفه يستغله فى الاستيراد والتصدير . كذلك كان يوجد
فى تهامة وتعز واب اقطاعيون كبار ففى سردود مثلاً
بلغت مساحة الملكية الاقطاعية لفرد واحد ٥٠٠٠ هكتار
كانت العائلة المالكة تعد من فئة الاقطاعيين الكبار ،
وكانت اراضيها منتشرة فى لواء تعز واب وتهامة والجوف
وفى الشمال والشرق . وتقدر الصوافى والاقواف بعشرة
فى المائة من الاراضى المنزرعة . وتقدر الاراضى التابعة
للاقطاعيين الكبار والمتوسطين فى تهامة بأربعين فى المائة .
ان الاقطاعيين الكبار والمتوسطين والصفار فى تهامة والذين
يقدرون بعشرة فى المائة من مجموع السكان يملكون معظم
الاراضى المنزرعة فى تهامة . وحوالى خمسين فى المائة
من الاراضى المنزرعة فى لواء اب وتعز والهضبة الوسطى
تعد ملكا للاقطاعيين

يمكن تقسيم الفلاحين الى اغنياء ومتوسطين وصفار

وفقراء .. ان الملكية المتوسطة والصغيرة الفلاحية هي الشكل الغالب في البلاد . وبلغ عدد الفلاحين الفقراء حوالى عشرة فى المائة من مجموع الفلاحين ، ان الفلاحين جميعهم كانوا يشكلون السلم الذى يقف عليه الاقطاعيون .. وقد كانوا من ناحية خاضعين لجبروت الاقطاعيين ،

ومن ناحية اخرى كانوا واقعين تحت رحمة السلطة العليا ، سلطة الاقطاعى الكبير وممثل النظام الاقطاعى الا وهو الامام . وتحت هذه الظروف كان الفلاحون طبقة مضطهدة مستغلة ، ومحرومة من الحقوق السياسية ..

ومع ان الامام كان حاميا وممثلا للنظام الاقطاعى فانه لم يكن يعتمد فى حكمه الا على فئة معينة من الاقطاعيين الذين كانوا نوابا له على الاولوية او عمالا على القضاة والذين كانت تتشكل منهم الحكومة والجهاز البيروقراطى وقواد الجيش ، وتلك هى الفئة الكهنوتية الاقطاعية المشكلة من حفنة من السادة والقضاة الزيديين المتشبعين بنظام الامامة الرجعى ..

بهذه الطريقة عمق الامام يحيى ومن بعده احمد التفرقة الطائفية والعنصرية فى البلاد

الا ان هذه السياسة الغبية اصبحت أحد اسباب نهاية الحكم الامامى ، اذ ان خصوم الامام السياسيين اصبحوا يمتدون على جبهة واسعة عريضة لا تشمل طائفة الشوافع والاسماعيليين فقط ، بل وقطاعا واسعا من الزيديين والهاشميين . وأكثر من ذلك فان طبقة الاقطاع عدا الفئة العليا منها - السابقة الذكر - وعدا بعض رؤساء القبائل المرتبطين بقوة اجنبية وجدت نفسها أيضا فى المعارضة بقطع النظر عن انتسابها

الطائفي والعرفي . ولهذا فان هذه الطبقة قد آذرت
الثورة نسبيا وايدت القضاء على نظام الامامه ورحبت
بأقامة النظام الجمهوري مكانها

التركيب الطائفي والفتوى

لفهم المشكلة الاجتماعية اكثر فانه من الضروري
التعريف ليس على التركيب الطبقي فحسب وانما على
التركيب الطائفي ، والفتوى . فكما أن المجتمع اليمني
ينقسم الى طبقتين رئيسيتين : هما طبقة الاقطاع المستغلة
وطبقة الفلاحين المستغلة ، فانه ينقسم أيضا من ناحية
الاعتقاد المذهبي الى ثلاث طوائف ، طائفة الزيديين ،
وطائفة الشوافع ، وطائفة الاسماعيليين ، وحسب تقديرات
قديمة فان عدد الزيود يبلغ ٥٥ في المائة من سكان البلاد ،
ويبلغ عدد الشوافع حوالي ٤٥ في المائة من السكان ،
بينما يقدر عدد الاسماعيليين بحوالي ٥٠٠٠٠ شخص .
ويسكن الزيود في الهضبة الوسطى من اليمن ، ويستقر
الشوافع في جنوب البلاد وغربها في حين يقطن
الاسماعيليون في منطقة حراز غرب صنعاء . وعلى مدى
التاريخ لم يعترف لا الشوافع ولا الاسماعيليون بالامام
كقائد سياسي لهم ، لانه لم يكن زعيمهم الروحي . ولهذا
فان الامام لم يعتمد في حكمه حتى على الاقطاعيين منهم ،
وكان جهاز الدولة يتشكل من الاسر الاقطاعية الزيدية ،
واذا جاز التشبيه فان الكنيسة الاقطاعية ممثلة في رجال
الدين الزيديين ذوي الاملاك الاقطاعية كانت هي الحاكمة
مع الامام ، بالاضافة الى العائلات الاقطاعية من السادة
التي كانت تشكل الاساس الكنسي الاقطاعي للحكم ، فلم
تكن طبقة الاقطاع تمارس الحكم مباشرة وانما تمارسه

عنها الفئة الاقطاعية العليا من رجال الدين الزيود سادة وقضاة ، وهى الفئة التى كانت تتمتع بامتيازات دينية وطائفية ، واجتماعية واقتصادية ، وسياسية . ان هذه المكانة المتميزة ، والسلطة الخاصة التى كرست فى يد الكنيسة الاقطاعية الزيدية قد بررها نظام الامامة الذى يشكل القاعدة الايدولوجية والسياسية لمملكة الائمة المسقطه

غير أنه بقطع النظر عن العدد المحدود من العائلات الاقطاعية ذات النسب الهاشمى ، فان السادة كانوا يتمتعون باحترام خاص بين السكان اليمنيين سواء كانوا زيديين او شوافع . وقد اكتسبوا هذا الاحترام نظرا لانهم كانوا ايضا معروفين بانهم حملة التعاليم الدينية ومرجع القبائل والافراد فى حل الخلافات بينهم ولاسيما فى تلك الاوقات التى لم تكن فيها سلطة مركزية تتولى البت فى حل هذه الخلافات والمشاكل . لهذه الاسباب فان فئة السادة كانت تحظى بمكانة خاصة فى المجتمع اليمنى . غير ان هذه المكانة مرتبطة بوجود العلاقات الاقطاعية المتخلفة وما ينجم عنها من تخلف عام ، وستختفى هذه المكانة الخاصة مع اختفاء هذه العلاقات ، ونشوء علاقات جديدة مكانها بقيم شعبية ديمقراطية

كذلك فان فئة القضاة كانت تحتل المكانة الثانية بعد فئة السادة بحكم مشاركتها فى حمل تعاليم الدين ، وحل مشاكل الجماعات والافراد . وبالتطور الاجتماعى والثقافى تختفى كذلك مكانتهم المتميزة

هناك فئات اجتماعية اخرى داخل المجتمع اليمنى . وتشكل قبائل البدو احدى هذه الفئات ، فهذه القبائل التى تقطن فى السهل الشرقى من حول مأرب ، وفى شماله

ما تزال تحتفظ من حيث الاساس بالسلمات العامة لعادات البدو وطرق حياتهم . غير أن وضعهم يختلف بوضوح عن وضع بدو نجد . فبعد قيام دولة اليمن على انقاض الحكم التركي وبعد اخضاعهم للسلطة في صنعاء كانوا مضطرين لايقاف غاراتهم وغزواتهم ضد القبائل الاخرى ولأن يكتفوا بالاشتغال بتربية ورعى جمالهم ومواشيهم ، وبزراعة قطع الاراضي الصغيرة التي تجود بها الصحراء باللدرة ، والحبوب الاخرى ، وبالدات في اوقات الأمطار ، وينقل الملح من جبل صافر الواقع شرقي مأرب الى انحاء مختلفة من البلاد على ظهور قوافلهم ، وتحويله الى مادة للتجارة يشترون بثمرتها وسائل عيش اخرى . وكغيرهم من القبائل كانوا مضطرين بعد قيام دولة الائمة وبعد الحدا من نفوذهم القبلى لان يقدموا رهائن لالامام كدليل على السمع والطاعة . اكثر من ذلك فقد كان عليهم أيضا أن يدفعوا ضرائب . ولقد كانت قبائل البدو تسكن في القرى المبنية من الطين أو الحجارة ، وفي بقايا حصون ومدن قديمة مهدمة ، وفي الخيام . وما تزال تحتفظ هذه القبائل بطباع وتقاليد بدوية قوية . فهم ما يزالون يحتقرون الى هذا القدر أو ذاك المزارعين من الفلاحين ، وأهل المدن ، أى ذلك القطاع من السكان الذين أصبحوا مستقرين فى الارض ، ومستقرين فى المدن ، ولقد كانوا يتوجهون حسب العرف القبلى القديم أكثر مما يتوجهون حسب التعاليم الزيدية التى أراد الامام تطبيقها عليهم أيضا

من هذا العرض يتضح أنه لم يكن هناك فى اليمن رعاة مواشى خلص ، ولا رحالة خلص ، وأنه لم تعد هناك غارات نهب أو اغتصاب وهى التى تشكل بالنسبة للبدو المصدر

الرئيسى للكسب والارتزاق ، ولم يعد الناس يسكنون كلهم فى خيام . ولا يعود هذا التطور فى طريقه حياة القبائل البدوية الى قيام الدولة اليمنية الحديثة فحسب وانما الى واقع أنه هنا فى السهل الشرقى من اليمن وفى شماله قامت حضارة يمنية قديمة احتفظت بآثارها وبقاياها على مدى التاريخ . ان الاستنتاج الذى يخرج به المرء من استعراض أوضاع قبائل البدو هو أنه لا يوجد الا القليل منهم ممن يعتبرون بدوا ورحالة بكامل السمات، أما الغالبية فهم شبه بدو ، شبه مستقرين ، شبه رحالة، وهم يحتفظون فى نفس الوقت بتقاليد وطباع بدوية قوية ويمكن اعتبار ذوى الحرف اليدوية وذوى المهن الأخرى فئتين اجتماعيتين أخريين ، فهنا تسود ظروف مهنية خاصة ، وعلاقات اجتماعية مقفلة . وقد كانت الحرف اليدوية والمهن الأخرى وراثية ، وفنها ينتقل من الاب الى ابنه ، فكل الذين يمارسون مهنة واحدة يشكلون جماعة تشبه فى أوضاعها المقفلة ، أوضاع الطوائف الاجتماعية التى عرفت فى القرون الوسطى الى حد أنه لا يسمح بالتزاوج بين أبناء أصحاب المهن المختلفة ، فمثلا لا يستطيع جزار أن يتزوج ابنة خياط . غير أن جميع أصحاب الحرف البدوية أو المهن الأخرى ما يزالون محتقرين من وجهة نظر البدو ، والفلاحين ، وسكان المدن من الموظفين . وتشكل فئة الحرفيين من صناعة الفضة والنحاس والسلاح «الجنابى مثلا» ومن النجارين، والنساجين ، وتشمل فئة المهن الأخرى الجزارين ، والديباغين ، والحلاقين والحجامين وغيرهم . وقد كانت هذه الفئة أدنى مرتبة من مرتبة فئة أصحاب الحرف البدوية والسؤال هو لماذا وكيف نشأ مثل هذا الترتيب .

ولماذا كانت كلتا الفئتين في موضع محقر بالنسبة للسكان اليمنيين عامة وما هو المقياس الاجتماعي لذلك ؟
وقد اتارت هذه الظاهرة اهتمام مؤلف ايطالى ، وفي تفسيرها كتب : « لا توجد هناك قوانين لتنظيم العلاقات الفردية بين الافراد ضمن جماعة طائفة واحدة ، كما لا توجد مثل هذه القوانين لتنظيم علاقات كل طائفة مع الاخرى ، كلها عائدة الى تقاليد قديمة ، او انها تعود على احسن قول الى ضمير كل فرد ، والى انها اقتناع مقدس بلغ مرحلة النضج نتيجة عادات متأصلة وعميقة في البشر . ووضعية الامور هذه قديمة ، أقدم أيضا من الاسلام في بلاد العرب ، ويبدو كذلك ان المرء يستطيع ان يعيد أصلها الى المرحلة السبئية ، وذلك يعنى أن هذا هو الشكل الاقدم للنظام القوي القائم الذى استطاع ان يبقى خلال مئات السنين . » غير أن هذا التعليل ذانى لم يستطع ان يكشف الاساس الموضوعى والحقيقى لهذه الظاهرة .
وفي الكتابات العربية يقرأ المرء كثيرا بأن : « العرب يحتقرون كل من يشتغل بالصناعة » الحرف اليدويه « . . . ولهذا تعير العرب الحكاك أو الصائغ . ولكن العرب » تعظم صاحب التجارة والغزو ، والابالة أى رعاية الابل . «
غير أن السؤال يبقى مع ذلك دون جواب ، اذ ما السبب فى احتقار الحرفيين ، واحترام التجار ورعاة الابل ؟ وتكتسب المسألة أهمية أكبر عندما يضع المرء نصب عينيه واقع أن الحرفيين يمثلون قوة انتاجية كبرى بحيث لا يوجد أى تعادل بينهم وبين التجار ورعاة الابل

ويبدو لى أن الاحتقار ينجم ضد الحرفيين لانهم يمثلون لحظة جديدة فى علاقات الانتاج وبداية لنشوء نظام اجتماعى جديد - نتيجة للانقسام الثانى للعمل الاجتماعى

ـ (مزارعين - حرفيين) * وذلك ينطبق على الفلاحين الذين كانوا يحتقرون من قبل البدو نظرا لانه تسود هنا العلاقة (رعاة ابل - مزارعين) نتيجة للانقسام الاول للعمل الاجتماعى . وكما ان المزارع بالنسبة للبدو الذى يعيش طراز حياة مختلف يعتبر غريبا ولهذا محتقرا أصبح الحرفى الان غريبا ومحتقرا كذلك من قبل الفلاحين وغيرهم من السكان الذين يعيشون تحت شروط انتاج اخرى ، والتصورات التى تكون لدى هذه الجماعات الثلاث (رعاة الابل ، المزارعين ، الحرفيين) عن نفسها وعن بعضها البعض تعكس فى الواقع أسلوب الانتاج الخاص بكل منها . ويحتقر أسلوب الانتاج الخاص بهذه الجماعة أو تلك من قبل أى من هذه الجماعات لسبب واحد فقط وهو أنها لم تألفه بقطع النظر عما اذا كان أكثر انتاجية أم لا . وفى ظل أسلوب الانتاج ذى العلاقات الانتاجية القطاعية أصبح العمل الحرفى يشكل عنصرا حركيا فى الانتاج وبدأ يدخل فى تناقض مع علاقات الانتاج القديمة غير المتحركة . ذلك يجب أن يكون هو السبب فى أن الحرفيين كانوا يحتقرون من قبل المزارعين وغيرهم من السكان ولو لم يكن هؤلاء على وعى بدوافع هذا الاحتقار

وكان الحرفيون يحترمون أكثر من أصحاب المهن الأخرى كالجزارين والحجامين والديباغين والحلاقين نظرا لانهم كانوا يقدمون عملا مبدعا ، وانجازا يخدم المجتمع كثيرا ويعطيه قوة انتاج جديدة ، ويطلقه فى طريق التطور الاقتصادى والاجتماعى

ولم يكن الحال كذلك بالنسبة للجزارين والحجامين والحلاقين الذين لم يكونوا يشبعون غير الحاجات الذاتية

للاشخاص ، والتقدير المتفاوت ازاء كل جماعة مهنية لم يكن ينبع من وعى الافراد بقدر ما كان ينبع من الضرورة الاجتماعية

وفى اليمن توجد أيضا فئة محتقرة جدا من قبل السكان ، وهى فئة الاخدام . وليس هناك رأى موحد حول أصلهم ، فهناك مؤلفون يمثلون الرأى القائل بأنهم خليط من عنصر حبشى فارسى تضاعف عدد أفرادهم عن طريق النيجر والعبيد القادمين من افريقيا ، أو أنهم خليط من الاحباش والعرب . وقبل البحث عن أصل الاخدام ينبغي تصوير وضعهم الاقتصادى والاجتماعى حتى يمكن استخلاص النتائج منه . فالاخدام الذين يتميزون عن العرب اليمنيين بلونهم الاسود لا يسمح لهم لا بامتلاك الارض ولا بالعمل على أرض الملاك الزراعيين كعمال اجراء . ونادرا ما يجوز لهم تعاطى تجارة محلية بدائية ، وأن يكونوا حلاقين ، أو جزارين أو طباحى لحوم أو قهوة فى الاسواق الاسبوعية المحلية . وهم يعملون أحيانا كحجامين ، وختانين ، وغالبا ما يخدمون كجمالين أو عمال موانئ أو يمارسون خدمة ممتهنة

ولانه لم يكن هناك مصدر ثابت للعيش فقد كان الاخدام يتنقلون من مكان الى آخر سعيا وراء الرزق ، وكانوا مضطرين لتوفيره للالتجاء الى السرقة ، اذ لم يكن الاجر الذى يتقاضونه مقابل القيام بخدمات بدائية كافيا للحفاظ على حياتهم الخاصة ، ومن هنا كان وضعهم شديدا الصعوبة . فقط فى مناسبات كالاعياد كان يجوز لهم اللعب على دفوفهم لاطراب العرب وهم يرقصون . ولم يسمح للاخدام بالسكنى فى مدن وقرى العرب ، وانما كانوا يقيمون فى أحياء خاصة معزولة

لم يكن الاخدام عبيدا ، وانما هم أناس أحرار ، غير ان العبيد كانوا يعاملون من قبل العرب اليمنيين معاملة أرق من معاملة الاخدام ، ويقدرّون أكثر منهم ..

والآن كيف يمكن تعليل هذا الواقع ؟ ليس بسبب لونهم الاسود كان الاخدام موضع احتقار عميق من العرب ذلك لان العبيد كان لهم نفس اللون ، وفي بعض الاحوال كان لونهم أشد سوادا من لون الاخدام ، ومع ذلك كانت لهم منزلة أعلا في المجتمع اليمنى عن منزلة الاخدام على الرغم من أن هؤلاء كانوا أحرارا . فلماذا يعيش الاخدام في اليمن عيشة « المنبوذين » ؟ يبدو لي ان السبب في ذلك لا يعود الى الاخدام الحاليين ، وانما الى اجدادهم الغدامى من الاحباش الذين احتلوا اليمن قبل الاسلام وساهموا بقدر كبير في طمس الحضارة اليمنية القديمة ، والذين اساءوا معاملة اليمنيين ايضا . من ذلك تتضح ايضا الكراهية الشديدة التى تملكتم اليمنيين عندما أتيح لهم بمساعدة الفرس التطويح بهم من اليمن عام ٥٧٥ م . لم يفتك اليمنيون بالاحباش فقط ، وانما عاملوا الذين بقوا في اليمن انتقاما منهم باحتقار ، وجعلهم سيف بن ذى يزد « فى قلة وذلة واتخذهم خولا » ، وقد استمرت كراهية اليمنيين واشتدت أكثر عندما حاول الاحباش الذين بقوا في اليمن وأطلق عليهم اسم « النجاشيين » - لاستيلاء على السلطة فى اليمن بين عام ١٠٢١ - ١٠٦٠ وبين عام ١٠٨٠ - ١١٣٧ ، ولهذا الغرض استقدموا نجدات من أثيوبيا .. فالاحباش الذين لم يظهروا إلا كمحتلين وغزاة لم يكسبوا الا حقد وكراهية اليمنيين وعلى الرغم من أنهم بقوا فى اليمن مئات السنين وكان منهم النبلاء فى بعض

الفترات فان اليمنيين لم يكونوا ينظرون اليهم الا كعناصر غريبة ، ولم يستطيعوا أن يضربوا بجذورهم فى باطن الارض اليمنية

ان الحالة الرديئة التى يعيشها الاخدام اليوم والذين هم ليسوا الا من سلالة الاحباش الذين بقوا فى اليمن يمكن اعادتها الى هذا الواقع التاريخى * غير أنه لا الاخدام ولا اليمنيون يعون اليوم السبب الحقيقى فى أن الاخدام يحيون حياة تعسة فى اليمن ، وفى أنهم موضع احتقار العرب اليمنيين . لقد انتقلت روح الكراهية والاحتقار للاخدام من جيل يمنى الى آخر . وظلت عادة عميقة ومتأصلة فى نفوس السكان اليمنيين . وذلك هو السبب العميق فى أن الاخدام يعيشون اليوم على هامش النظام الاجتماعى والحياة فى اليمن

ان هذا الوضع المحزن لا يمكن ان يتغير الا بالتدريج، وبالذات عندما يبدأ تصنيع البلاد ، والا عندما يساهم الاخدام الذين يشكلون فى الواقع قاعدة تحتية للطبقة العاملة كاحدى قوى الانتاج فى الانتاج الصناعى وفى تطوير اليمن . . مشاركة بعضهم اليوم فى أعمال الموانئ بشر بامكانية تغيير وضعهم الاقتصادى والاجتماعى ، وبالتالى يحتم تغيير نظرة الناس الاخلاقية اليهم ، ويرفعهم الى مستوى أن يكونوا احدى القوى الاجتماعية المساهمة فى بناء مجتمع يمنى جديد يتمتع جميع ابنائه بالحقوق المدنية والوطنية الديمقراطية . . . وكان اقتناء العبيد فى مملكة اليمن المسقطه مباحا ، ذلك لان الامام يحيى لم يوقع الاتفاقيات الدولية المعقودة عام ١٩٢١ و عام ١٩٣٣ حول منع الاتجار بالبشر . والعبيد الذين كان يؤتى بهم الى اليمن للبيع كانوا ينحدرون

بالدرجة الاولى من وسط أفريقيا ، وكانوا يهسرون في جماعات عبر البحر الاحمر الى اليمن والى اجزاء اخرى من الجزيرة العربية . غير أنه لم تكن في اليمن سوق عامة للنخاسة . وكان بيع وشراء العبيد يتم بهدوء في أوساط الاقطاعيين والمشايخ ، وبصورة خاصة مشايخ تهامة . وكان الامام شخصيا يقتنى مجموعة من العبيد . غير أن ملكية العبيد لا تعنى انه كان هناك نظام استعبادى في اليمن . فالعبودية كمرحلة تطور اجتماعية كانت موجودة في اليمن قبل الاسلام ، وان اتخذت سمات خاصة هنا . وعدا العبيد الذين كان يملكهم الشيخ الاكبر هادى هيج فان العبيد الذين كانوا موجودين في مملكة الائمة المسقطية لم يكونوا يشكلون قاعدة للانتاج المادى . فقد كانوا مساعدين وحاشية لسادتهم أكثر منهم مادة اقتصادية للاستغلال ، وكانوا يصحبون ساداتهم المشايخ والامراء لظهار الابهة كما كانوا مسئولين عن حماية ساداتهم من التعرض لآى خطر . والعبيد الذين كانوا يحظون بمكانة خاصة لدى ساداتهم كانوا مخلصين لمالكهم بالطبع . « فالامير عنبر » وهو أحد عبيد الامام يحيى كثيرا ماجنب سيده وعائلته الكثير من الاخطار . ان هذا النوع من العبودية البيتية التى تسود فيها علاقة الارتباط بالسيد والتى تختلف عن العبودية الاجتماعية التى تتميز بوجود علاقة من العداة والصراع الطبقي بين السادة والعبيد قد شلت روح التطلع الى الحرية لدى العبيد في اليمن ، وافقدتهم الاحساس باضطهاد ساداتهم لهم ، وفصلتهم عن حلفائهم الطبيعيين ، وبالاخص الفلاحين المرتبطين والمستغلين من قبل المشايخ الاقطاعيين . على أنه بعد قيام الثورة اليمنية ألغيت تجارة الرق نهائيا في اليمن ومحيت وصمة

من وصمات العهد البائد الذى كان يبيع الاتجار بالناس على أن الفئة التى كانت محتقرة بعمق وبالإجماع من قبل كل السكان هى فئة اليهود اليمنيين . إذ لم يسمح لهم بالسكنى إلا فى أحياء معزولة خاصة ، ولم يسمح لبيوتهم أن ترتفع أكثر من طابقين ، كما لم يجز لهم امتلاك الأراضى وفى الحالات النادرة التى كانوا يمتلكون فيها كانت أراضيتهم تزرع من قبل العرب اليمنيين وكان يحرم عليهم ركوب الخيول ، ولا يحق لهم غير استخدام الحمير ، كما لا يحق لهم حمل السلاح . . وكان عليهم ، تمييزاً لأنفسهم أنزال السوالم من حول أصداعهم ، وكان من الواجب عليهم دفع الجزية مقابل حمايتهم كذمين ، ولم يكن احتقار اليهود وكراهيتهم تعود فقط إلى اعتناقهم ديناً آخر غير الدين الإسلامى وإنما أيضاً لأن اليهود كانوا يحتكرون مع الإمام تجارة البلاد . كل تجارة البلاد تقريباً كانت فى أيديهم من بيع الملابس القديمة إلى استيراد الملابس اليابانية الجاهزة من عدن بحيث أنه كان يوجد فى صنعاء مليونيرات من التجار اليهود . وقد كان نظام الضرائب ملائماً بالنسبة لهم فبينما كان يتحتم على التاجر اليمنى أن يدفع ضرائب تناسب دخله فإن ما كان يدفعه أغنى تاجر يهودى يقارب ما كان يدفعه أفقر يمنى . ولم تكن فى أيدي اليهود التجارة فحسب ، وإنما معظم الأعمال الحرفية ، فكل صاغة السلاح ، والنحاس والفضة ، والذهب ، وكل محترفى التجارة ، والنسيج ، وصانعى الأحزمة ، والشالات ، والجلود ، والجزم ، وكذلك أسطوات البناء ، كانوا كلهم تقريباً من اليهود . .

وبعد اخراج اليهود من اليمن على اثر تكة فلسطين

أصبحت تجارة اليمن حكرا على العائلة المالكة ووكيلها
المليونير علي محمد الجبلي ، مما عاق نشوء برجوازية تجارية
متطورة في البلاد

وعدا التجار اليمنيين الكبار الذين استقروا في عدن
وتطورت تجارتهم هناك فان التجار المحليين داخل البلاد
لم يستطيعوا أن يكونوا رؤوس أموال ترفعهم من منزلة
التجار الصغار

من هنا فان البرجوازية التجارية الصغيرة ولا سيما
العناصر الواعية منها لمصلحتها والطموح السياسي ،
والساعية الى كسر احتكار الامام للتجارة ، والى تطوير
رأسمالها في حرية ودون خوف ، قد لعبت دورا مرموقا
في التحضير للثورة ، وفي ادخال السلاح وجمع المال
لتفجيرها ، وكانت العنصر المساعد للضباط من أجل
اشغالها ، ومن هنا يصبح طابع الثورة الاجتماعي مفهوما
والاساس الطبقي لقيامها متوافرا ولو في شكل أولى

ان تغير التركيب الطائفي - والفئوي ، وانقضاء على
روح الاستعلاء الطائفي والعنصري والفئوي ، وخلق روح
وطنية ديمقراطية ، وايجاد امكانيات حقيقية لانطلاق قوى
انتاجية جديدة وعلاقات انتاج متفتحة ، وتفنح آفاق
رحبة للنمو والتطور الزراعي ، والتجاري والصناعي ،
ونشوء مفاهيم وقيم اخلاقية متطورة ، كل ذلك متوقف
على القضاء على التركيب الطبقي الحالي .. على تغير
التركيب الاقتصادي والاجتماعي الراهن .. متوقف على
تغير علاقات الانتاج الاقطاعية وعلى القضاء على الملكية
الاقطاعية .. على المجتمع الاقطاعي بكل ملامحه القبلية
والاقتصادية والاجتماعية ، والسياسية ، والثقافية ..

الثورة والثورة المضادة

في الـ ٢٦ من سبتمبر عام ١٩٦٢ م اندلعت الثورة اليمنية التي انتظرها الشعب طويلاً وكافح من أجلها ثلاثين عاماً ، وسقط جدار العزلة الرهيب الى الأبد ، وخرجت اليمن من عالم النسيان الى عالم الوجود . ان الانفجار الثوري الذي حدث يوم ٢٦ من سبتمبر قد قفز باليمن الى مركز الاحداث العالمية

ان الثورة اليمنية تشكل فصلاً حاسماً في تاريخ الكفاح البطولي للشعب اليمني ولا يمكن .مقارنتها بالانتفاضات التي لا تحصى والتلقائية التي حدثت في الماضي ضد الطغيان الداخلي والخارجي . . انها قفزة تاريخية كاملة وتحول سياسي نوعي وجذري في تاريخ اليمن كله

ولهذا فقد هبت في وجه الثورة اليمنية ثورة مضادة، وتحولت اليمن الى مسرح حرب اهلية طاحنة ضروس بين القديم والجديد ، بين قوى التقدم وقوى التأخر بين انصار الجمهورية والثورية وانصار الامامة والرجعية ، بين قوى وعت حركة التاريخ والتطور وقوى ما تزال غارقة في ظلام الجهل والبداءة ، بين قوى تطالب المستقبل وقوى تتمسك بالماضي . لقد آذرت الثورة الاغلبية الساحقة من الشعب اليمني ولم تقف ضدها سوى القوى المرتزقة التي تدافع عن الامامة ليس لتعلقها بها بقدر ما دافعت عنها لحصولها منها على المكسب الرخيص والغنيمة . لقد اوحى الامام المخلوع الى بعض القبائل بأنه في امكانها أن تشن الغارات على المدن وتستبيحها كما كان يفعل أبوه من قبل ، واكثر من ذلك

فانه وضع فى ايديها السلاح وملاً جيوبها بالذهب والفضة
التي زودته بها قوى اجنبية ، واندفعت هذه القوى
المرتزقة تحارب الثورة فى عمى وجهل

من !ثورة المضادة الى الحرب الاستعمارية

لو كان الصراع الذى دار فى اليمن قد اقتصر على
الموالين للجمهورية والموالين للأمامة لهان الامر ولكان فى
الإمكان ان تمتص قوى الثورة المضادة فى أمد من الزمن
غير طويل ، غير أن الحرب الاهلية فى اليمن
طال أمدها نتيجة للمدد والتحريض الخارجى
الذى قدمته وقامت به الرجعية العربية المدعمة من
الاستعمار . وعندما تدخلت القوى الاستعمارية علنا وعلى
رأسها الاستعمار البريطانى والأمريكى جنبا الى جنب مع
الرجعية العربية بالسلاح والمال ، والخبراء العسكريين
والمرتزقة الاجانب الذين كانوا يحاربون فى الفسقة
الأجنبية فى الجزائر تطورت هذه الحرب الى حرب
استعمارية ضد اليمن وضد الثورة اليمنية حيث اجتمع
عليها خصوم اقوياء تمتد جبهتهم من اقصى شمال الجزيرة
الى اقصى جنوبها ، وضرب حزام نارى على اليمن وبدأت
عمليات الغزو المسلحة وتدفقت أسلحة حلف الاطلسى
وجنوب شرقى آسيا والحلف المركزى وحتى أسلحة
الصهيونية ، ووزعت على المتمردين ، وملئت جيوبهم
بالاموال وفتحت الجبهات على الجمهورية اليمنية الفتية
من صعدة وحرص فى الشمال ومن الجوف ومأرب وحريب-
بيحان من الشرق ونظمت حركات التمرد على طول الهضبة
الوسطى . وهكذا تجلى أن الاستعمار يريد اغراق
الجمهورية اليمنية والثورة فى طوفان من الدم

دور الجمهورية العربية المتحدة

كل ثورة من الثورات الوطنية واجهت تدخل المستعمرين ومؤامراتهم بهذا الشكل أو ذاك وكل ثورة من هذه الثورات تلقت المساعدة الخارجية النزيهة لمواجهة الدول الاستعمارية والرجعية . حدث ذلك بالنسبة للثورة المصرية والثورة العراقية وغيرهما من الثورات الوطنية . ولكن لم يواجه بلد من البلدان العربية التي قامت بالثورة مثل ذلك التدخل الاستعماري السافر الذي تعرضت له الثورة اليمنية منذ أيامها الاولى . وتحت تلك الظروف الحربية البالغة الصعوبة التي واجهتها الجمهورية العربية اليمنية ما كان لها أن تواجه حربا شاملة متعددة الجبهات بقواها وحدها وهي ما تزال وليدة وكان لا بد من سند عربي للثورة يقابل السند الاستعماري والرجعي الخارجي لانصار الثورة المضادة ، كان لا بد أن تتضافر قوى التحرر العربية للانتصار للثورة اليمنية وللاحاق الهزيمة بقوى الرجعية والاستعمار . ولقد لبثت الجمهورية العربية المتحدة الشقيقة ولبي رئيسها الشهم المقدام نداء الثوار في اليمن ، وأرسلت في البدء قوات رمزية وعندما اتسع نطاق الحرب قذف الى جبال اليمن ووديانها بحوالي سبعين ألفا من الرجال الاشداء حيث دارت المعارك الطاحنة التي استمرت خلال الاعوام الثلاثة الماضية . وها هي الحرب تنتهي بانتصار قوى الثورة العربية ، وبهزيمة

الاستعمار والرجعية ، ان الدور الذي لعبته الجمهورية العربية المتحدة في حرب اليمن لا يشكل فقط صدا لعدوان خارجي على أرض بلد شقيق ، وتمكيننا له من ممارسة حقه في التحرر ، وانما هو أكثر من ذلك أول صدام فعلي وفي أعنف وأروع صورة بين قوى الثورة العربية من جهة وبين قوى الاستعمار العالمي الذي يصر على تعطيل حركة الثورة والقومية العربية من جهة أخرى . ولقد أثبتت الجمهورية العربية المتحدة باشتراكها المباشر والفعال في معركة اليمن أنها قاعدة الثورة العربية التي تستند إليها كل ثورة عربية تحررية بثقة واطمئنان وأنها طليعة الثورة العربية التي تهب لنجدة ودعم كل حركة ثورية عربية بكل قوتها . ان الدور التاريخي الذي نهضت به الجمهورية العربية المتحدة في مؤازرتها للثورة اليمنية لا تقتصر آثاره على دعم ثورة اليمن وانما هو يمتد ليشمل حركة التحرير الوطني في جنوب اليمن المحتل ، وتتضح أبعاده الواسعة أكثر في زعزعته لانتظمة الحكم الرجعية والاستعمارية في جزيرة الاحتكارات والبتروول وفي أحداثه يقظة وطنية عامة على نطاق الجزيرة كلها

الثورة اليمنية والموقف الدولي

وكما وقف الى جانب الرجعية اليمنية كل قوى الرجعية والاستعمار في العالم فقد وقف الى جانب الثورة اليمنية كل قوى التحرر والتقدم فيه ، وهكذا انشطر العالم ازاء الثورة اليمنية الى قسمين : الشرق مع الثورة اليمنية والغرب ضدها ، حركة التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مع الثورة ، والرجعية العالمية ضدها ، الدول المتحررة مع الجمهورية ، والدول الخاضعة للنفوذ الاستعماري أو المرتبطة بالاحلاف العسكرية العدوانية

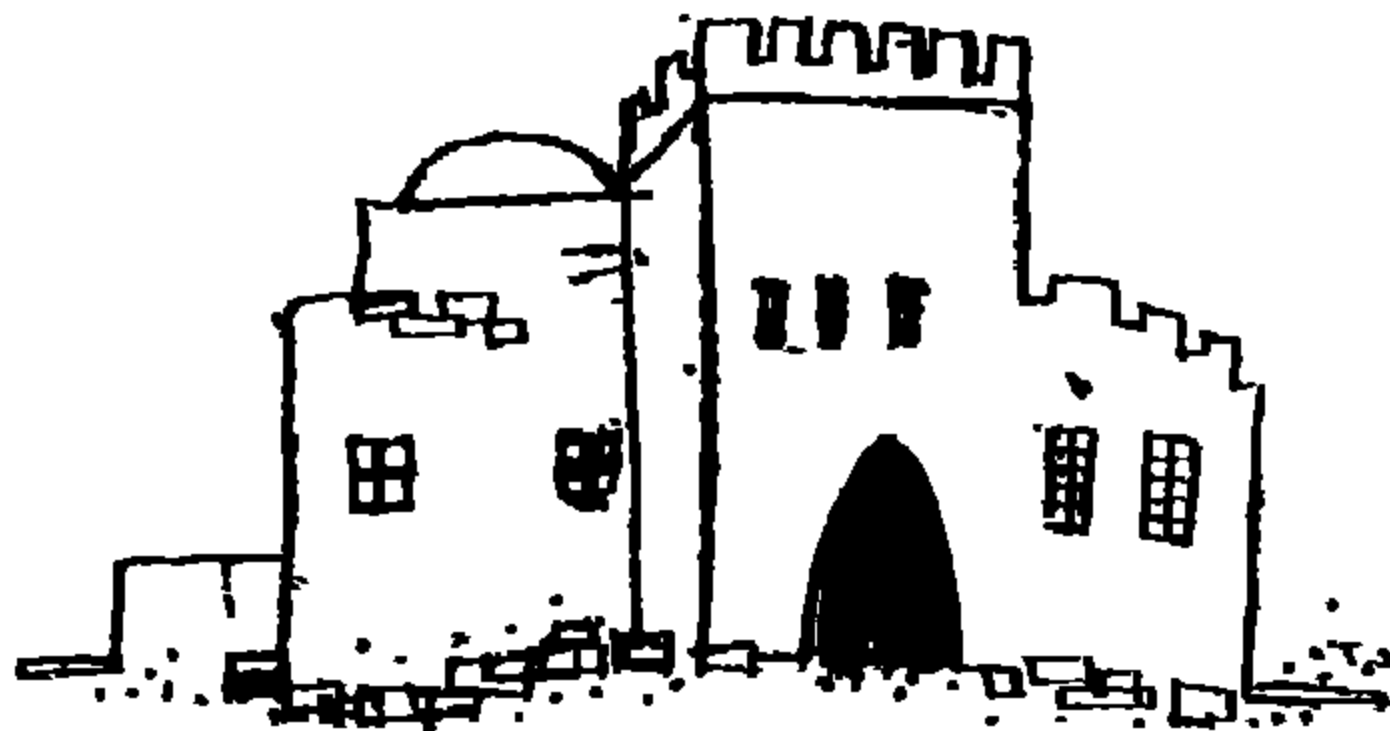
ضدها ، وكما قدم الاستعمار والرجعية العالمية السلاح
والمؤازرة للثورة المضادة ، فقد قدمت الدول الصديقة
والمتحررة السلاح والمؤازرة للثورة . وهكذا فان الصدام
المسلح الذى دار على أرض اليمن وتخومه كان صداما ذا
دلالة عالمية ، صداما بين قوى التحرر والتقدم وبين قوى
الرجعية والتأخر . ان هذا الواقع السياسى قد أكسب
الثورة اليمنية وزنا دوليا

الدلالة التاريخية والتقدمية للثورة

ان الدلالة التاريخية التقدمية للثورة اليمنية لا تتمثل
فى اسقاط نظام ملكى واقامة نظام جمهورى فحسب ،
ولكن أيضا فى الغاء نظام الامامة الطائفى المتعصب ،
والاوتقراطى الفردى ، والاسرى الارستقراطى . لقد كان
نظام الامامة فى اليمن نشازا بين أنظمة الحكم الاسلامية
لتفرده بهذه الصفات البشعة . لقد تساقطت كل الممالك
اليمنية التى قامت على أساس مذهبى مثل ممالك الشوافع ،
والقرامطة والفاطميين والخوارج ، والاسماعيليين ، الا
مملكة الاثمة فانها ظلت تحتفظ بنشاطها وعنفوانها حتى
القرن العشرين . من هنا ندرك أن اسقاط نظام الامامة
العتيق يعد عملا تاريخيا عظيما ، وقفزة تقدمية كبرى ،
لقد سقط بقيام الثورة اليمنية الحكم المطلق والتمييز
الاسرى ، والتحكم الطائفى ، واجتز رأس الاقطاع ، وباندلاع
الثورة اليمنية انهار سور العزلة العتيد الذى حال بين
اليمن وبين التأثير والتفاعل مع أحداث وتيارات العالم
العربى الوطنية العاصفة ، كما وضعت الثورة اليمنية
نهاية للجمود السياسى ، والحكم المحافظ والاستبداد
الاقطاعى . .

على أن الدلالة التاريخية التقدمية للثورة اليمنية لا

تقف عند هذا الحد ، انها ما تزال ابعد من ذلك مدى . .
ان الثورة اليمنية تشكل ساعة ميلاد تاريخية جديدة
اليمن ، ولابد وحضارة اليمن . فمنذ الاحتلال الحبشي
اليمن في القرن السادس الميلادي الذي ساهم في وضع
نهاية تامة للحضارة اليمنية دخلت مرحلة جديدة في
تاريخ اليمن هي مرحلة ركود التطور ، ان كل أنظمة الحكم
التي اختلفت على اليمن منذ هذا الحين حتى النصف الثاني
من القرن العشرين كانت اما أنظمة حكم اقطاعية طائفية
محلية ، او أنظمة حكم اقطاعية اجنبية ، وكلها لم تساهم في
دفع اليمن خطوة واحدة الى الامام . ان الذي حدث هو
العكس ، فالحروب الاهلية ذات الصبغة المذهبية التي
اشتعلت بين الطوائف والتي كان يقودها الامراء الاقطاعيون
من اجل التفرد بحكم اليمن ، او الحروب التي اندلعت بين
اليمنيين من جهة وبين الغزاة الاجانب من جهة اخرى ، ان
كل ذلك قد ساعد على ازدياد التدهور الاقتصادي واستمرار
ركود التطور مرحلة اطول . لهذا يمكننا القول انه باندلاع
الثورة اليمنية اقبلت مرحلة الركود هذه الى الابد وفتحت
مرحلة جديدة ، مرحلة انعطاف تاريخي تقدمي ، مرحلة
تحول ثوري وطني ، مرحلة انطلاق القوى المنتجة ومرحلة
الازدهار الاقتصادي



الدلالة الوطنية للثورة

ان لانتصار الثورة اليمنية أهمية خاصة بالنسبة لجنوب اليمن المحتل ، فرغم انها قامت من حيث الاساس ضد حكم الامامة المطلق في الشمال ، الا أن دلالتها الوطنية تتسع على نطاق اليمن كله . ولهذا فانه ليس من الصدفة ان جماهير شعبنا في اليمن المحتل استقبلتها بحماس منقطع النظير ، وتدافعت منها آلاف المتطوعين لنصرتها وارساء دعائمها ..

وكما فتحت الثورة طريق التطور التاريخي الواسع لليمن ، فانها فتحت طريق الوحدة الوطنية وحدة الارض اليمنية .. وكما سبق فان المحاولات التي قام بها الحكم الامامي الاقطاعي في اليمن من اجل توحيد البلاد قد باءت بالفشل الذريع . ان من اسباب ذلك واقع ان حركة التوحيد هذه كان يقودها امام متعصب مكروه لدى سكان الجنوب اليمني ، ولدى سكان عسير ونجران . ولهذا فانهم لم يتجاوبوا معه قط بل قاوموا حركته ، وبسقوط حكم الامامة المتعصب واعلان الجمهورية اليمنية انفتح الطريق رحبا امام الوحدة اليمنية وتوافرت الشروط التاريخية اللازمة لخوض معركة تحرير وطنية ضد الاستعمار

البريطاني ، ومن اجل توحيد الارض اليمنية واقامة دولة
يمنية وطنية موحدة مستقلة . ان قيام الثورة في الشمال
قد أعطى الحركة الوطنية في جنوب اليمن دفعة قوية الى
الامام ، وانتقل بها الى مستوى ثوري اعلى . وليس ما هو
اقوى دلالة على ذلك من قيام المظاهرات العمالية على نحو لم
تعرفه المنطقة من قبل ضد الاستعمار البريطاني في عدن ،
ومن نشوب انتفاضة الحواشب وردفان ، والضالع ودثينة
واحدة بعد الاخرى منذ ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ ، وانتشار
الكفاح المسلح في جميع انحاء الجنوب ، وفي عدن نفسها
قاعدة الاستعمار . وهل هناك ما هو ابلغ دلالة على النهوض
الثوري لحركة التحرر الوطني في جنوب اليمن نتيجة
لانفجار الثورة اليمنية من واقع ان لجنة تصفية الاستعمار
التابعة للأمم المتحدة قد ارسلت لجنة خاصة لتقصي
الحقائق غير مرة ومن واقع ان الأمم المتحدة قد اتخذت
قرارات بناء على تقرير اللجنة تطالب فيها بريطانيا بسحب
قاعدتها العسكرية من عدن وبمنح جنوب اليمن حريته
واستقلاله ، والسماح باجراء انتخابات عامة تحت اشراف الأمم
المتحدة لهذا الغرض ، ومن اضطرار بريطانيا الى اعلان أنها
ستنسحب من عدن خلال عام ١٩٦٨ .

منذ اندلاع الثورة اليمنية، وكنتيجة مباشرة لها ، اخذ مركز
الثقل لحركة التحرر الوطنية العربية ينتقل الى هذا الركن
الجنوبي من بلاد العرب ، الى جنوب اليمن حيث فتحت
جبهة مفاجئة على الاستعمار والرجعية تمتد على نطاق اليمن
كله وحيث اجتذبت المعركة كل قوى التحرر العربية ، وعلى
رأسها الجمهورية العربية المتحدة ، وحيث انتقل الاستعمار
البريطاني من مركز الهجوم على الثورة اليمنية الى مركز
الدفاع عن وجوده ، وحيث أخذت الامواج الثورية لحركة

التحرر الوطنية العربية تحاصر قاعدة الاستعمار البريطاني في عدن التي اعدّها لتكون ثالث قاعدة له في العالم يهدد منها الجمهورية اليمنية ويحمي منها مصالحه البترولية في جنوب الجزيرة وعلى الخليج العربي ويوجهها لتكون رأس رمح مشروع ضد شرق افريقيا ، ولتكون حلقة رئيسية في سلسلة القواعد العسكرية العدوانية في العالم ، واحدى مراكز التوتر الدولى وبؤرة لتهديد السلم العالمى

لقد وجهت الثورة اليمنية نيرانها على برج الاستعمار فى عدن ، ولسوف تشهد السنين القادمة معركة العرب الحاسمة والفاصلة مع الاستعمار البريطانى فى هذه الزاوية البعيدة من بلاد العرب ، فى جنوب اليمن . ولقد فتحت الثورة اليمنية عهد الثورات فى جزيرة التثاؤب والخمونل جزيرة الاقطاع والبتروول . لقد ارسلت الثورة اشعاعاتها المتوقدة الى كافة انحاء الجزيرة . ومنذ الآن يمكن القول ان حركة التحرر الوطنى فى شبه الجزيرة العربية قد ازدادت ثقة بنفسها ويقينا بانتصارها

الدلالة الديمقراطية للثورة

ان دلالة الثورة الديمقراطية تتجلى فى ان الثورة قد اسقطت فئة الاقطاع العليا الكهنوتية الارستقراطية المسيطرة سياسيا وعلى رأسها الامام وصادرت املاكها واملاك الاسرة المالكة . كما ان الثورة اقامت مكان الحكم الملكى المطلق النظام الجمهورى ، وأصبح كل يمنى له الحق فى أن يرشح نفسه بمقتضى هذا النظام لرئاسة الجمهورية . واكثر من ذلك فان مبدأ الشعب مصدر السلطات قد اعترفت به الثورة عندما نص دستورها على حـق الشعب - عند توافر ظروف سياسية ملائمة - فى اقامة مجلس للشورى

يضم ممثلين من الشعب يشرفون على الاداة الحكومية ويوجهون سياستها الداخلية والخارجية ويحاسبون الوزراء ان اخطأوا ، ويعزلونهم من كراسي الحكم ان انحرفوا وحادوا عن نهج الثورة . وفوق هذا كله فان الثورة دعت الى تكوين تنظيم شعبي يتمتع فيه المواطنون بحقوقهم الوطنية الديمقراطية ، ويمارسون فيه النقد والنقصد الذاتي ، ويتخذون منه منبرا شعبيا لاسماع الحكومة اصواتهم وتوجيهها . وفي التنظيم الشعبي تتمثل القيادة الفكرية والسياسية والتنظيمية للثورة ، وهو يقودها في مراحل تطورها اللاحقة ويطور منهاجها الوطني ، ويعبئ الجماهير الشعبية لصيانة الجمهورية وحمايتها . الاستقلال ومن اجل التمتع بالحريات الديمقراطية . وفوق هذا وذاك فان دستور الدولة قد نص على ان اليمن جمهورية ديمقراطية وفي ذلك اعتراف قانوني دستوري بحقوق الشعب الديمقراطية

الدلالة الوحدوية للثورة اليمنية

منذ نكسة الانفصال عام ١٩٦١ م اخذ المد الرجعي والاستعماري يجتاح المشرق العربي ويتقدم ليحاصر قلعة الثورة العربية ، الجمهورية العربية المتحدة . وبفضل وحدة مصر وسورية خيل للاستعمار والرجعية العربية انه لن تقوم للوحدة العربية بعد ذلك قائمة ، وانه لم تبق الا شهور معدودات حتى يتم الاستيلاء على قلعة العروبة الشامخة منطلق الثورة العربية ، والداعية لوحدةها وتحررها ، مصر ، غير ان حسابات الاستعمار ومخططات الرجعية العربية تساقطت واحدة بعد الاخرى بالانفجار الثوري على ارض اليمن . وفجأة وجد المستعمرون والرجعيون انفسهم

وقد اسقط في ايديهم ، واخذ المد الثورى يكتسح المد الرجعى الاستعمارى ، ودحر الاستعمار والرجعية من مركز الهجوم الى مركز الدفاع . بالثورة اليمنية تغير الوضع السياسى فى المحيط العربى تغيرا كليا . وبعد بضعة اشهر فقط من اندلاع الثورة اليمنية سقط حكم الديكتاتورية الفردية فى بغداد وانهار حكم الانفصال فى دمشق . تلك هى الدلالة العربية الوحدوية للثورة اليمنية . ومن جديد اخذت حركة الوحدة العربية تفرض نفسها على الرجعية والاستعمار اشد قوة واشد اقداما . ونما عقدت العراق اتفاقية للتنسيق المشترك واتفاقية القيادة السياسية الموحدة كخطوة اولى فى سبيل الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة عقدت الجمهورية العربية اليمنية مثل هذه الاتفاقية معها . وتبلور محور عربى قومى من حول القاهرة يدعو الى الوحدة العربية الشاملة

الثورة اليمنية بين ثورات التحرر الوطنى

الى جانب الطابع الخاص الذى تتميز به الثورة اليمنية نتيجة للاوضاع التاريخية والاجتماعية الخاصة التى تتفرد بها اليمن فان لها سمة عامة تجمعها بثورات التحرير الوطنية الديمقراطية . لقد اندلعت الثورة اليمنية فى حقبة تاريخية اخذت فيها الانظمة الاستعمارية ، والانظمة الاقطاعية تنهار تحت ضربات حركات التحرير الوطنى ، واخذت الجبهة المعادية للاستعمار القديم والاستعمار الجديد والاقطاع والراسمالية تتسع وتمتد لتشمل دول المعسكر الاشتراكى ، والدول الوطنية السائرة فى طريق التطور غير الراسمالي وفى طريق التطور الاشتراكى ، والقوى الديمقراطية فى معسكر الاستعمار نفسه . ولهذا يمكن

وصف هذه الحقبة التاريخية بأنها حقبة انهيار الاستعمار والاقطاع ، حقبة انتصار ثورات التحرير الوطنية الديمقراطية ، وحقبة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . واندلعت الثورة اليمنية في وقت اخذت فيه حركة التحرير الوطني العربية تحطم انظمة الحكم الاستعمارية والاقطاعية والرأسمالية ، وتتخطى بنجاح مرحلة التطور الوطني الديمقراطي لتنتقل الى مرحلة بناء الاشتراكية الديمقراطية . تحت هذه الظروف الدولية والعربية التقدمية انفجرت الثورة اليمنية . ان هذه الظروف العامة لم تساعد على نجاح الثورة اليمنية فقط ، وانما ساهمت أيضا بشكل مباشر وغير مباشر في تكييف مسيرة الثورة وفي تحديد طابعها السياسي . ان جوهر العصر الذي نشبت فيه الثورة اليمنية قد مارس اثره على سير الثورة في مرحلتها الحربية والسياسية الاولى وسيمارس اثره على سيرها في مرحلتها الاجتماعية والاقتصادية التالية

ان القانون التاريخي العام الذي يتحكم ويكيف الى حد بعيد طابع وجوهر ثورات التحرير الوطنية الديمقراطية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية هو نفس القانون العام الذي يسرى اثره ايضا على الثورة اليمنية . ان هناك قاسما مشتركا عاما بين كل ثورات التحرير الوطنية ، ان المحتوى العام لهذه الثورات واحد والاطار التاريخي الذي تنحصر فيه واحد . ان ثورات التحرير الوطنية الديمقراطية في هذه القارات الثلاث بما فيها الثورات العربية - استهدفت في نضالها خلع الاستعمار والقضاء على الاقطاع ، واقامة دول وطنية متحررة سياسيا ، ومستقلة اقتصاديا ، كما اخذت تسمى اقتصادها الوطني

حسب خطط علمية تمكن الدولة من اقامة قطاع عام فى الصناعة والزراعة ، وانتهجت طريق التعاون النزيه والمنتم مع الدول الصديقة ، وسارت فى طريق التطور الوطنى الديمقراطية وفى طريق التطور غير الراسمالى ، ثم فى طريق الاشتراكية ، ورفعت شعار النضال ضد الاستعمار القديم والاستعمار الجديد وضد الاحلاف والقواعد العسكرية العدوانية . ان للثورة اليمنية سمة عامة . . تجمعها بثورات التحرير الوطنية الديمقراطية هذه . . فهى قد قامت من حيث الاساس ومن الناحية الموضوعية ضد النظام الاقطاعى المرتبط عمليا بوجود الاستعمار . وبقضاء الثورة اليمنية على النظام الملكى واعلانها للنظام الجمهورى تكون قد قطعت خطوة سياسية حاسمة فى اتجاه القضاء التام على الاوضاع الاقطاعية . . ويخوضها نضالا ثوريا مسلحا استمر ثلاث سنين ضد قوى الرجعية والاستعمار ، وبتصديها للاستعمار البريطانى واتجاهها الى تحرير الجنوب اليمنى من نفوذه وتوحيد الوطن اليمنى ، ويرفعها شعار مكافحة الاستعمار والاحلاف والقواعد العسكرية العدوانية وبانتهاجها سياسة الحياد الايجابى والتعايش السلمى وبدعمها لنشاط الامم المتحدة ودول باندونج والدول الافريقية ودول عدم الانحياز وبسعيها الى تصفية الاستعمار ومقاومة الحرب والدفاع عن السلم : بذلك كله تكون الثورة اليمنية قد اتخذت لها موقعا هاما فى جبهة التحرير الوطنية الديمقراطية التى تمتد على نطاق آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية

وبالثورة اليمنية انفصلت اليمن عن نطاق الدول الرجعية العربية والتحقت بالدول العربية المتحررة والتزمت النهج الثورى الذى تسير عليه ، واصبحت تشكل مع هذه

الدول محور وأرضية الثورة العربية التي عليها ومن حولها
فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية هو نفس القانون العام
سينهض بناء الوحدة العربية المتحرر الشامخ

ومن أجل تحرير اقتصاد البلاد من التبعية الاستعمارية
ومن أجل إيجاد اقتصاد وطنى ناهض سلكت الثورة طريق
التعاون الاقتصادى مع الجمهورية العربية المتحدة ،
وطريق اخذ المساعدات والقروض النزيهة من الدول
الصديقة ..

كما أصبحت الاملاك المصادرة من العائلة المالكة المسقطه
ومن حلفائها الرجعيين تشكل نواة للقطاع العام فى الزراعة
ان هذه الملامح التى برزت حتى الان ، تظهر جليا طابع
الثورة اليمنية الوطنى التحررى الديمقراطى وهى تشير
بما لا يدع مجالا للشك الى انتساب الثورة اليمنية الى
ثورات التحرر العربية خصوصا وإلى ثورات التحرير
الوطنية الديمقراطية بشكل عام

ومع ذلك فإن الثورة اليمنية لم تعبر بعد عن محتواها
الوطنى الديمقراطى تعبيرا كاملا . فأمام الثورة اليمنية
مرحلة جديدة كاملة لتبرز هذا المحتوى على نحو تام .
أمام الثورة اليمنية مهام شاقة كالقضاء على التمييز
الاقطاعى القبلى واحداث ثورة زراعية فى البلاد واقامة
التعاونيات ، كما ان امامها مهمة ايجاد نهضة ، صناعية ،
واقتصاد وطنى متحرر ، وتوسيع القطاع العام فى الزراعة
عن طريق استصلاح اراضى جديدة ، واقامة القطاع العام
فى الصناعة عن طريق استثمار ايرادات الدولة والقروض
والمساعدات العربية والاجنبية ، ووضع برامج واتخاذ
اجراءات ثورية لا تضمن النمو الاقتصادى فقط ، وانما
تضمن ايضا سير البلاد فى طريق التطور غير الرأسمالى

كذلك فان امام الثورة قضية احداث ثورة ثقافية عامة في البلاد وانشاء الجيش الوطنى الضارب الذى يستطيع ان يحمى الاستقلال الوطنى وخلق تنظيم شعبى يجمع قوى الشعب العامل وطلائعه الثورية ، يستطيع ان يحرس سير الثورة ويتكفل بدفعها فى طريق التطور الوطنى ، كما ان امام الثورة مسئولية مواصلة النضال ضد الرجعية المتربصة وضد الاستعمار البريطانى حتى يتحرر جنوب اليمن منه وتوحد الارض اليمنية كذلك فان الثورة مدعوة للاستمرار فى حمل علم النضال ضد الاستعمار القديم ، والاستعمار الجديد ، والاحلاف والقواعد العسكرية العدوانية وفى رفع راية الوحدة العربية عاليا حتى تتحقق وحدة الوطن العربى ، وتظهر الارض العربية من الاستعمار والصهيونية ..

وبرغم الصعاب الهائلة فانه ليس هناك ما يدعو للشك فى قدرة الثورة اليمنية على اجتياز هذه المرحلة بنجاح

والى جانب السمة العامة التى تجمع الثورة اليمنية بثورات التحرر الوطنية الديمقراطية فان لها سمات خاصة تتميز بها عن هذه الثورات ، فالثورة اليمنية لم تقم تحت قيادة حزب او احزاب سياسية منظمة ، ولم تنهض بها طبقة برجوازية وطنية ناضجة ثورية . وهذه هى الخاصة الاولى للثورة

فلقد فجرت الثورة فئة من الضباط الثوريين بالتعاون مع ممثلى البرجوازية التجارية الصغيرة الطامحة كما ساند الثورة الشباب المتحمس وطبقات المجتمع الاخرى وكان معظم الفلاحين عدا المضللين منهم من القبائل يشكلون جيش الثورة المحارب والاحتياطى وسندها الجماهيرى ولكن ضعف البرجوازية الصغيرة ، وعدم وجود جيش

حديث قوى وعدم تهيئة طبقة الفلاحين والجماهير الشعبية
الآخري تهيئة ثورية يشكل الخاصة الثانية للثورة

ان اندلاع الثورة اليمنية في مجتمع قبلي مسلح ، في
مجتمع يكاد يكون كل افراده جيشا مجهزا مستعدا للقتال
واللوثوب صد بعضه البعض ما لم تكن هناك قضية
تجمع صفوفه وتوحد عمله ، وان نشوب الثورة في مجتمع
كان جزء منه ما يزال مخدوعا بالامامة ومستعدا لهذا
السبب نفسه وبسبب من تقاليد البدوية والقبلية المتأخرة ،
ودفاعا عن طراز حياته المتخلف ، ومن اجل الحصول على
الغنيمة والسلاح لان يقف ضد الثورة ، ان ذلك يشكل
الخاصة الثالثة للثورة . ان اندلاع الثورة اليمنية في قلب
الجزيرة العربية حيث تلتقى وتتصادم مصالح الاستعمار
القديم والجديد وحيث يسود حكم الاقطاع والاستعمار
المزدوج ، حيث يقع اكبر احتياطي للبتروول على الارض ،
وحيث توجد ثالث قاعدة استعمارية بريطانية في العالم وهي
عدن وحيث الموقع الاستراتيجي ذو الاهمية العالمية بعد
السويس وهو باب المندب . ان اندلاع الثورة تحت مثل هذه
الظروف الفريدة قد ألجأ كل القوى الاستعمارية والرجعية
على الثورة اليمنية ودفعها الى التدخل المباشر وغير المباشر
بشكل لم يسبق له مثيل مع اي ثورة وطنية ، ان ذلك ايضا
يشكل الخاصة الرابعة للثورة

ان تدخل الجمهورية العربية المتحدة بجيشها المسلح
لصد هجمات الاستعمار والرجعية ، والدفاع عن الثورة
اليمنية يشكل الخاصة الخامسة للثورة

ان الثورة اليمنية بسبب من طابعها البرجوازي الصغير
ومن احتضان جماهير الشعب لها من فلاحين وعمال
ومثقفين ثوريين ، وبحكم تقائها الثوري مع الجمهورية
العربية المتحدة والدول العربية الآخري ، التي تسير في

طريق الاشتراكية تستطيع ان تنتقل مباشرة من المجتمع
القبلى - الاقطاعى ، الى المجتمع غير الرأسمالى ، ان ذلك
يشكل الخاصة السادسة للثورة

ان سير الثورة اليمينية فى طريق التطور غير الرأسمالى لن
يكون عن طريق التأمين نظرا لعدم وجود ملكية رأسمالية
احتكارية خاصة ، وانما سيكون بالدرجة الاولى عن طريق
خلق القطاع العام من الاساس على نطاق الصناعة والزراعة .
وتلك هى الخاصة السابعة للثورة

ان كل ذلك يبين بشكل قاطع الموقع الخاص الذى تحتله
الثورة اليمينية بين ثورات التحرر الوطنية الديمقراطية
داخل الوطن العربى وخارجه



الباب الثاني

- * ماذا بعد الحرب الثورية ؟
- * تغيير ثوري جذري
- * مجلس الشورى والديمقراطية
- * التنظيم الشعبى
- * آفاق المستقبل

ماذا بعد الحرب الثورية؟

لقد ادرك الاستعمار وادركت الرجعية الدلالات العميقة التي حملتها الثورة اليمنية معها وتصورا أيضا نتائجها البعيدة المدى ليس على مستقبل الجزيرة العربية فقط بل وعلى حركة التحرر العربي بمجملها . لقد كان الاستعمار والرجعية يتصوران أن يحدث أى شىء فى الوطن العربى إلا أن تنفجر ثورة فى بلد منهك ضعيف مفسرق فى التخلف والتأخر كاليمن ، وكان خطأ الاستعمار والرجعية انهما لم يدركا ان هذه الظواهر السلبية نفسها هى وقود الثورة وعوامل اندلاعها . وعندما فوجئ الاستعمار والرجعية بالثورة اليمنية وتصورا نتائجها المفزعة على مصيرهما فى المنطقة العربية قررا جرهما وهى ما تزال وليسدة الى معارك حربية طاحنه تستنزف قوتها وتستنفذ امكانيات المقاومة فيها وتمتص طاقتها الذاتية . كان هدفهما ان يجهضا الثورة فى المعارك ويفرغا كل حيويتها وعنفوانها فتنتهى الثورة وتتلاشى

وحقا استطاع الاستعمار والرجعية ان يشغلا الثورة

اليمنية لثلاث سنوات تقريبا عن حركة البناء ، وعن السير
في عملية التغيير الثوري لحياة المجتمع . غير انهما لم ينجحا
بفضل نجدة الجمهورية العربية المتحدة الشقيقة وهممة
رئيسها في القضاء على الثورة

والآن وبعد النصر الساحق على الاستعمار والرجعية
في ميادين القتال وعلى الجبهة العسكرية فماذا بعد الحرب
الثورية ؟

خلال الثلاث سنوات الماضية كان كل شيء من أجل
الجبهة . اما اليوم فيجب ان يكون كل شيء من أجل
البناء . ان القضاء النهائي على الاستعمار والرجعية
لن يكون على الجبهة وانما في معركة البناء الداخلي

ولهذا سيحاول الاستعمار وستحاول الرجعية الهاءنا
عن هذا الهدف بتدبير المؤامرات وبخلق العراقيل ، وبوضع
اللغم تحت عجلة حركة البناء . وفي الوقت الذي ينبغي
علينا ان نكون فيه متسلحين باليقظة الشعبية التامة،
ومستعدين لاحباط المؤامرات ووأدها في مهدها فورا
وباكتساح كل العراقيل ، وتنظيف الطريق من الالغام،علينا
ان نركز جل اهتمامنا على ميدان البناء والتغيير الثوري .
ولأمد طويل سيبقى التناقض الرئيسى قائما بين الشعب
من جهة وبين الاستعمار والرجعية من جهة اخرى ، غير
ان اسلوب مواجهة العدو واسلحة مقاومته ستختلف ، لن
يكون النضال ضده على الجبهة وبنيان المدافع فقط، وانما
أيضا وبالدرجة الاولى عن طريق العمل الايجابي من أجل
تغيير الواقع الفاسد ، وبدون ذلك تبقى التربة صالحة
لثفريخ المؤامرات وحبك الدسائس ضد الثورة . لابد من
هدم البناء القديم حتى القواعد ، فهو عش الاستعمار
والرجعية ، وعلى انقاضه ينبغي ان يقام صرح الجديد . ان
خلف الواقع القديم تكمن عناصر التخلف ذات المصلحة

الرجعية وهى مستعدة فى اللحظة المناسبة لان تمد يدها
للتعاون مع الاستعمار من اجل البطش بالثورة

لقد سبقنا الرئيس العربى عبد الناصر فى اكتشاف هذه
الحقيقة الهامة عندما كتب فى الميثاق ملخصا تجربة الحرب
الوطنية ضد قوى العدوان الثلاثى حيث يقول : ان السؤال
الذى طرح نفسه تلقائيا غداة النصر العظيم فى
السويس هو :

ان هذه الارادة الحرة التى استخلصها الشعب المصرى
من قلب المعركة الرهيبة ؟

وكان الرد التاريخى الذى لا رد غير هو ان هذه الارادة
لا يمكن ان تكون لغير الشعب ، ولا يمكن ان تعمل لغير
تحقيق اهدافه . ان الشعوب لا تستخلص ارادتها من
قبضة الغاصب لكى تضعها فى متاحف التاريخ ، وانما
تستخلص الشعوب ارادتها وتدعمها بكل طاقاتها الوطنية
لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها

ان هذه المرحلة من النضال هى اخطر المراحل فى
تجارب الامم . انها النقطة التى انتكست بعدها حركات
شعبية كانت تبشر بالامل فى نتائج باهرة ، ولكنها نسيت
نفسها بعد اول انتصار لها ضد الضغط الخارجى وتوهمت
خطأ ان اهدافها الثورية تحققت ومن ثم تركت الواقع
كما هو دون تغيير ناسية ان عناصر الاستغلال الداخلى
متصلة عن قرب مع قوى الضغط الخارجى ، فان الصلة
بينهما والتعاون تفرضهما ظروف تبادل المنافع والمصالح
على حساب الجماهير «

ضرورة حسم الصراع بين الجناح الثورى واليميني

لم تكن مشكلة الثورة اليمنية التى واجهتها منذ الايام الاولى لقيامها تتمثل فى الثورة المضادة السافرة التى هبت فى وجهها فحسب ، وانما كانت تتمثل أيضا فى عملية التخريب الداخلية لقوى اليمين التى اضعفت قسواها ، وزعزعت قاعدتها الجماهيرية ، وبثت الشحناء بين قادتها، فأثرت بذلك على قدرة مقاومتها للثورة المضادة ، وحالت دون مواجهة اعدائها بما ينبغى من الحزم والشدة ، وكادت تعطل سيرها ، وتنحرف بها فى اتجاه مضاد تماما

فلقد ظهر بعد قيام الثورة بأيام ان هناك اتجاهين سياسيين .. اتجاها ثوريا ، واتجاها اصلاحيا ، وكان يمثل الاتجاه الاول تلك القوى التى قامت الثورة على اكتافها والتى شكلت قيادتها ، بينما كان يمثل الاتجاه الثانى زعماء المعارضة التقليدية التى لم يكن لها نصيب فى تفجير الثورة أو كانت على علم باحتمال نشوبها ولم تشترك فى اشعالها ، أو ساهمت فى قيامها ولكن بدور ثانوى

وكان يمكن أن يلعب زعماء المعارضة التقليدية دورا بارزا ورئيسيا فى تثبيت الثورة ، وتوفير اسباب الاستقرار لها كشرط لازم للسير بها فى طريق البناء والتطوير، وكان يمكن أن يرشحهم هذا الدور لان يحتلوا مكانة جديرة فى تاريخ الثورة ، غير انه بسبب من عوامل نفسية وفكرية

وسياسية ركز زعماء المعارضة التقليدية كل نشاطهم وتجاربهم ومراسهم السياسي في اتجاه يخالف اتجاه الثورة الوطنية والقومية ، ويخالف اتجاهها الاجتماعي والتاريخي

ويمكن ايجاز الاسباب والعوامل والملامح التي شكلت الاتجاه اليميني في النقاط الآتية :

١ - ان « عقدة نفسية » تحكمت في سلوك قيادة المعارضة التقليدية منذ قيام الثورة والى اليوم ، وتتمثل هذه العقدة في شعور قيادة المعارضة القديمة بأن الثورة قامت دون ان يكون لها شرف الاسهام فيها ، فكشفت للناس مدى تخلف نشاطها السياسي الكلاسيكي مما جعلها تنظر بعين الحسد أو عدم الرضاء ازاء أولئك الذين تخطوها وهم دونها في «المقام والسمعة» وتقدموا حركة الشعب اليميني من اجل الخلاص من ظلام القرون الوسطى ليعلنوا فجأة يوم ٢٦ سبتمبر سقوط الملكية والامامة وقيام الثورة والجمهورية مما اكسبهم احترام العالم كله ، ووضعهم في صف ثوار القرن العشرين الوطنيين

٢ - ان زعامة المعارضة القديمة كانت اصلاحية ، ولم تكن ثورية ، وكان كل ما تطمع فيه ادخال بعض الاصلاحات والتجديد والتحسين على حياة اليمن الاجتماعية والسياسية ، ولو في ظل النظام السياسي والاقتصادي القديم ، ولو في ظل الامامة والملكية ، وهي قد حاولت ذلك عن طريق الامير احمد قبل ان يصبح اماما ، وسعت اليه عن طريق عبد الله الوزير ممثل احدي الاسر الارستقراطية الاقطاعية ، ومن اجل ذلك وضعت على رأسه تاج الامامة والملك ، واخيرا استقر رأيها على محمد البدر الذي املت فيه ان يكون خيراً من والده وجده ، والذي ربطتها به صلات متنوعة . وكان الاسلوب السياسي الذي اعتمدته

قيادة المعارضة القديمة هو ضرب الاسر بعضها ببعض وصولا الى غرضها ، والمناورة السياسية ، والعمل وراء الكواليس ، ومع « خاصة » الناس . ولم تكن تثق في الشعب ولا في قدرته على صنع عمل « سياسى » أو تاريخى

ولهذا فقد كان قيام الثورة وعلان الجمهورية على انقاض الملكية والامامة عملا فاق احلامها ومطامحها ، ولم يترك لها، الا مكانة متواضعة فى سجل الكفاح الوطنى من أجل التحرر من الاستبداد والطغيان

٣ - ان قيادة المعارضة التقليدية كانت تهتم أساسا بانهاء حكم « العدنانيين » على « القحطانيين » ، وبأنهاء حكم « الزيود » على « الشوافع » ، ولكنها لم تعرف طريقة الوصول الى ذلك لانها لم تعرف أن التحكم الطائفى والعنصرى ليس الا ظاهرة سياسية تنبع من طبيعة الوضع والحكم الاقطاعى ، وبدلا من معالجة العصبية الطائفية والعنصرية أخذت تغذيها وتزيدها اشتعالا نتيجة فقدانها للرؤية السياسية الواضحة

٤ - ان المعارضة القديمة ولو كانت قاعدتها الجماهيرية تتشكل من فئة التجار اليمنيين داخل اليمن وخارجها والتي كانت لها تطلعات ثورية الا أن زعماءها البارزين كانوا ينحدرون من أسر اقطاعية فى الاصل او من عناصر اقطاعية تطورت وأصبحت ذات مصالح بورجوازية مرتبطة بمصالح وأفكار البورجوازية الغربية ، أو عناصر دينية ذات رؤية ضبابية عائمة تختلط فى ذهنها أفكار قبلية ، واطاعية، ووطنية مضطربة

من هنا فان زعماء المعارضة القديمة البارزين لم يكن من سياستهم تغيير الوضع القبلى - الاقطاعى ، وان لم يكونوا ضد التطور فى اتجاه رأسمالى فى نفس الوقت، كما

لم يرحبوا باتباع مواقف وطنية أزاء الاستعمار البريطاني
الذى يحتل ثلثى الارض اليمنية فى الجنوب ، ولا أزاء
الاستعمار بشكل عام

٥ - وكعناصر اصلاحية لم يرتح زعماء المعارضة
التقليدية الى تصفية أقطاب العهد البائد ، ولا الى أسلوب
المواجهة السياسية العنيفة والمواجهة العسكرية للتدخل
السياسى والعسكرى ضد الثورة اليمنية من قبل الرجعية
السعودية والاستعمار البريطانى ، ولا الى التضحية
« بأبنائنا » فى « حرب نحن فى غنى عنها » ويمكن تلافيها
« بالمفاوضات السلمية » ، فنحن « طلاب اصلاح لادعاء
حرب » على حسب قولهم

٦ - ان زعماء المعارضة القديمة منافسة منهم للضباط
« الاغرار » على السلطة استندوا على رؤساء القبائل
ومشايع الاقطاع الذين هم « جبال اليمن الرواسى ، وأقطابها
وأقيالها » ، فالضباط لا يصلحون ان يكونوا اكثر من
« عكفة » او حرس فى خدمة « اصحاب السياسة » و« اعيان
ووجهاء البلاد » و « عقلائها واولى الحل والعقد فيها » ،
وفوق ذلك فالضباط ومعهم « حفنة من التجار » ليسوا
الا « عملاء » لمصر استخدمتهم للقيام بثورة ضد الامام بسبب
« قصيدته الشعرية » ضد الوحدة ، واستخدمتهم
لانتقام لعبد الناصر بعد النكسة التى حدثت له ولسياسته
وسمعه فى سوريا . هكذا يتكلم الزعماء التقليديون
بصراحة ..

٧ - ان زعماء المعارضة رأوا انه اذا كانت الثورة اليمنية
او « المهزلة اليمنية » هى « تجسيد صارخ للانتهازية
الدولية » فانه لا ينبغى ان تبقى ارض اليمن وابناء اليمن
ضحية لصراع دولى ، ونهباً لصراع قديم حديث بين « الاسرة
المصرية والاسرة السعودية » وبين الزعامة المصرية

والزعامة السعودية . وهكذا يفلسفون الصراع في اليمن

٨ - ان المهمة التي ينبغي أن يتصدى لها العقلاء - من وجهة نظر المعارضة - هي كيفية انتهاء الحرب الخارجية المحتدمة بين الاطراف غير اليمنية والتي اتخذت - لسوء الحظ - من اليمن ميدانا لها ، ومن « افعال » الثورة تبريرا لنشوبها ، والوحيدون الذين يستطيعون النهوض بهذه المهمة هم « المحبون للسلام » من زعماء المعارضة ، وهم مستعدون لطلب السلام من السعودية نفسها ، بالحج الى مقامها ، ولو بارسال وفد من المشايخ « المخلصين » ان استحال ذهاب الزعماء ، وتوقيع « اتفاقية الطائف » مع ممثلي الملكية المسقطية ، يتم التنازل بمقتضاها عن النظام الجمهوري ويتفق فيها على أن تكون اليمن « دولة اسلامية » اذ ان ما يهم ليس هو « شكل » النظام ، وانما المهم هو اعادة « السلام الى ربوع اليمن » وانهاء التدخل المصرى في شئوننا ، واحياء « الكيان اليمنى » الذى سحقه التسلط والاستعمار الناصرى . على هذا النحو العجيب يفكرون ويتصرفون

٩ - ان ما تطلبه المعارضة هو اعطاؤها الفرصة - والصلاحيه الكاملة للتفاوض مع « الاطراف المعنية » من أجل اقرار السلام . وهى قادرة حينئذ على ذلك ، فستقول لاتباع بيت حميد الدين : لماذا تختصم نحن واياكم ، منكم أمير ومنا وزير ، والحكم شورى بين الجميع وستقول للسعوديين اتفقوا مع المصريين على أى شئ ، المهم خروج قواتهم من اليمن ، وبعدئذ سترون ان سياستنا لا تختلف عن سياستكم ، فكما أنكم تصادقون الأمريكان وتستخرجون بواسطتهم ثروات بلادكم فكذلك نحن أصدقاء لهم ، ويهمننا ، أن يستخرجوا

ثروات بلادنا ونتطور كما تطورتكم ، كذلك فنحن
أصدقاء للبريطانيين ، ونسعى الى خالق علاقات من
« حسن الجوار معهم » ومع « اخواننا سلاطين » وأمراء
اتحاد الجنوب العربى ، ونحن نستنكر تعكير صفو
العلاقات معهم الذى يسببه وجود المصريين فى اليمن ،
وايجادهم بعض العملاء والمرتزقة فى جبهة تحرير الجنوب
اليمنى المحتل « ! هكذا فعلا يتكلم زعماء المعارضة القديمة
دون خوف ..

تلك هى الاسباب والعوامل ، والافكار ، والسياسات
التي تشكل خط زعماء المعارضة فى اليمن ، والتي وضعتهم
فى موقف معارضة لخط الثورة اليمنية أشد من موقف
معارضتهم لحكم بيت حميد الدين

ولقد دأب زعماء المعارضة القديمة على خلق اتجاه
يمينى يدين لهم بالولاء ويدعم خطهم السياسى ، ولهذا
الغرض قاموا بعملية تهيج واسعة النطاق لرؤساء القبائل
ومشايع الاقطاع ، وقاموا باتصالات سياسية متنوعة مع
كل القوى الاستعمارية ، وسعوا الى تمزيق وحدة
الضباط ، وأغروا عناصر منهم كانوا يريدون لها
الموت ، ولكن لغرض سياسى مؤقت ضموها الى صفوفهم
وركزوا هجومهم على عناصر الثورة الرئيسية
والاستراتيجية والتي لم يفلت زمام الثورة من قيادتها
بعد . وكانت مؤتمرات عمران ، وخمر ، والجند وتمرد
أغسطس الاخير أبلغ وأعنف وأقوى تجسيد لتحركات
الجناح اليمينى بزعامة عناصر المعارضة القديمة
ضد خطة الثورة اليمنية ، وضد قياداتها ،
ومن أجل الاستيلاء على زمامها واسقاط ممثليها
البارزين ، ومن أجل اقامة حكم رجعى -
اقطاعى مكانها يفتح ابواب اليمن للشركات الامريكية

ولجميع الاحتكارات الاستعمارية بغية « تطوير وانهاض اليمن » وسيرا على « النهج الرشيد » للحكم السعودي!!
على ان مما يدعو للعجب أن الجناح اليميني استطاع ان يضم الى صفوفه ليس فقط بعض العناصر التي كان يعادياها من الضباط ، وانما أيضا عناصر مثقفة تدعى انها يسارية ، وانها تحمل أفكار الماركسية ، وأفكار البعث

على ان ذلك كان يعود في غالب الامر الى عدم وضوح الرؤية السياسية لدى هؤلاء الشباب والى التأثير بالافكار والنزعات الاقليمية

وعلى عكس الاتجاه اليميني كانت العناصر التي تحملت عبء تفجير الثورة اليمنية ترى أن المهمة التي أنجزتها بدافع وطني خالص مهمة تاريخية كبرى لابد أن تواجهها مشاكل صعبة وكثيرة ، ولابد أن تحاربها الرجعية المحلية، والعربية ، كما لابد ان يحاربها الاستعمار ، وعلى رأسه الاستعمار البريطاني وانه ليس في الامكان كسب ولاء الرجعية والاستعمار الا على حساب تصفية الثورة والتراجع عنها . وادراكا منها بأن قيام ثورة في قلب الجزيرة العربية حيث يسود حكم ملوك وأمراء الرجعية ، وأسيادهم المستعمرين ، واستهداء منها بتجارب الانتفاضات الثورية السابقة التي أخدمتها الرجعية المحلية بالتعاون مع الرجعية العربية رأت ضرورة التعاون الوثيق مع الجمهورية العربية المتحدة لضمان نجاح الثورة ، وضمان استمرارها وتطورها

على ان العناصر الثورية نظرا لنقص خبرتها السياسية ولحسن النية والطيبة لم تتنبه الى خطورة زعماء حركة المعارضة القدماء ، ولم تكتشف نواياهم وأهدافهم البعيدة بسهولة ، فمكنت لهم من السلطة ، وأفسحت لهم

المجال للنشاط العام ، ولتكوين اتجاه سياسى ضدها وفى ظلها . وأكثر من ذلك فان العناصر الثورية انخدعت فى هؤلاء . . بحكم ماضيهم فى المعارضة وأخذت تسمع آراءهم باهتمام ، مما مكنهم من تمزيق وحدة الضباط ، وتمزيق وحدة العناصر الثورية التى تولت عبء الثورة

وبينما كان الاتجاه اليميني ينمو ويقوى كان الاتجاه الثورى يضوى ويضعف ، وبينما كانت وحدة القوى المحافظة المصلحية والسياسية تشتت وتبلور كانت وحدة القوى الثورية تتراخى وتبهت ، وكاد الامر يفلت من أيديها جميعا ، وكادت تقع فريسة للقوى اليمينية

وعلى عكس عناصر اليمين الذى كان ينشط وسط القبائل قبعت العناصر الثورية فى بروجها معتمدة على دعم الجمهورية العربية المتحدة للثورة ، واثقة من مؤازرتها لها وهى التى فجرت الثورة ، وبدلا من أن تنزل الى الجماهير تشرح لها أهدافها وأهداف الثورة ، وتكون لها قاعدة شعبية تحميها وتحمى الثورة قنعت بدورها فى تفجير الثورة وركنت اليه ، وعزلت نفسها عن الشعب رغم عطفه عليها

على أن الصراع اللاهب الذى شنته قوى اليمين المتحجر ضد وجوه الثورة لم يبق بغير أثر ، لقد كان له رد فعل ايجابى لدى هؤلاء ولو بعد حين ، فأخذوا يجمعون شملهم ، كنقطة بداية لجمع الشعب من حولهم ، ولمواجهة الاتجاه اليميني بحزم . كذلك فان طبيعة الصراع وجوهر الخلاف أخذ يتضح امام الشعب أكثر فأكثر ، وأخذت عواطفه تميل بجاذبية اشد فى اتجاه القوى التى تمثله ، وتمثل مصالحه ومستقبله ، فى اتجاه العناصر الثورية قائدة وصانعة الثورة

ولقد أصبح الخط الثورى جليا وواضحا كما لم يكن ذات يوم ، وأصبح الاتجاه الثورى يجمع قوى واسعة من الضباط الثوار ، والمثقفين الثوريين والتجار الوطنيين ، والعمال والفلاحين ، والجنود

ومع ذلك فان القوى ذات المصلحة فى الثورة لم تصبح بعد واعية لذاتها بما فيه الكفاية ، ولم تصبح بعد واعية لمصلحتها ولدورها السياسى والتاريخى كما ينبغى

غير ان طليعتها الواعية ، وقيادتها الثورية تملك أن تعلمها وتربى لديها الوعى السياسى ، وتعهدها بالتثقيف الدائب والمستمر

وبمقدار ما ينتصر الجناح الثورى فى صراعه ضد الجناح اليمينى يتفجر الوعى السياسى لدى الجماهير بغزارة أشد . وبالسريعة التى يحسم بها معاركه معه تكون سرعة تفتح هذا الوعى لدى الشعب

ان استمرار الثورة وتطورها متوقف على سحق الجناح اليمينى ومتابعة ركائزه وجذوره الاقتصادية والسياسية والادارية والاجتماعية والثقافية

وسحق الجناح اليمينى لا يعنى ابادته جسديا وان كانت ظروف الكفاح والثورة ونوع المقاومة التى تبديها العناصر الرجعية تستدعى العنف أحيانا . غير أن سحق الاتجاه اليمينى تتمثل اساسا فى اخراجه من السلطة أولا ، وفى تحطيم القاعدة الاقتصادية التى يستند اليها ثانيا ، وفى عزله عن الحياة السياسية أخيرا

تلك خطوة لازمة لكى تسير الثورة اليمينية فى اتجاهها الوطنى والقومى ، وفى اتجاهها الاجتماعى والتاريخى

ضرورة خلق جهاز سياسى وادارى ثورى

مع اندلاع الثورة وخلال مرحلتها الاولى ، مرحلة النضال من أجل القضاء على الحكم المطلق الاستبدادى ، وتحطيم مقاومته ومرحلة الدفاع عن الثورة ضد هجمات الاستعمار والرجعية الملكية ، مرحلة التصدى للثورة المضادة والحاق الهزيمة بها ، خلال هذه المرحلة يمكن أن تتعاون كل طبقات المجتمع بما فيها قطاع كبير من طبقة الاقطاع

ولكن ماتكاد هذه المرحلة توشك على الانتهاء . وتبدأ المرحلة الثانية ، مرحلة التغيير الاجتماعى وقلب التركيب الاقتصادى والاجتماعى المتخلف ، مرحلة القضاء على النظام الاقطاعى - القبلى ، وعلى علاقات الانتاج الاقطاعية الاستغلالية وعلى العصبية القبلية ، مرحلة هدم البناء الفوقى الابديولوجى والسياسى ذى الطابع الاقطاعى ، هدم العقلية الاقطاعية - القبلية ، واسلوب التفكير الاقطاعى - القبلى - مرحلة ايجاد نظام اقتصادى - واجتماعى جديد ، وعلاقات انتاج متطورة ، وتفكير سياسى متفتح ، وقيم ومفاهيم ثورية ، ما تكاد هذه المرحلة تبدأ حتى تقف طبقة الاقطاع بدافع من مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضد السير فى هذه المرحلة ، ضد التقدم الى الامام . وهكذا بينما تكون طبقة الاقطاع قد لعبت فى المرحلة الاولى دورا تقدما نسبيا ، فانها تلعب فى المرحلة الثانية دورا رجعيا خالصا

ان طبقة الاقطاع الرجعية تجد لها عادة ممثلين سياسيين وايدىولوجيين من الساسة والمثقفين والضباط وحتى من

بعض رجال الدين الذين بوعى أو بغير وعى يتخذون مواقعها ويدافعون عن مصالحها ويتبنون مفاهيمها ويسعون الى تجميلها وتزيينها وتحبيذها

ومن أجل القضاء على الاوضاع الاقطاعية الرجعية وتنفيذ مهام المرحلة الثانية فى الثورة لابد أن ينفصم التحالف السابق مع الاقطاع وممثليه ليحل مكانه التحالف بين قوى الشعب العاملة والثورية المثلة فى الرأسمالية الصغيرة التجارية الناهضة ، والمثقفين الثوريين ، والضباط الثوريين ، والفلاحين والعمال

ان انجاز هذه المهام لن يتم دفعة واحدة ، انها مهام مرحلة كاملة ، ولكن لتأمين طريق الوصول اليها وضمان تحقيقها لابد من القيام بخطوة سياسية ضرورية وحاسمة لابد من تصفية الجهاز السياسى والادارى ليس من العناصر البروقراطية المشبوهة بولائها للحكم الملكى فقط بل ومن العناصر الرجعية الاقطاعية وممثليها السياسيين والايديولوجيين ، لابد من القيام بعملية تطهير لجهاز الحكم . ان ذلك يشكل مفتاح المرحلة الثورية القادمة . فمن أجل مواصلة السير بالثورة لابد من خلق الجهاز السياسى والادارى الثورى . وبدون خلق هذا الجهاز لا يمكن السير خطوة ثورية واحدة الى الامام ، لابد أن يخلص جهاز الحكم للقوى الثورية وحدها ، القوى ذات المصلحة فى استمرار الثورة . ان استخلاص السلطة السياسية لقوى الشعب العاملة والثورية يشكل الشرط السياسى الحاسم للدخول الى مرحلة التغير الثورية . وبدون أن تصفو آلة الدولة للقوى الثورية ليس فى الامكان مجرد تصور القيام بأية خطوة لتغيير الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفاسدة وابدالها بأوضاع أخرى تقدمية .

وأكثر من ذلك فإنه مالم يقض على سلطة المشايخ
الآوتوقراطية على القبائل التى كان الإمام يحيى قد حد من
نفوذها والتى أخذت الآن تحل مكان سلطة الإمام المطلقة ،
ما لم ترفع يد الإقطاعيين عن التحكم فى الفلاحين وفى جهاز
الدولة ، مالم تحصل الدولة على ولاء القبائل مباشرة بدلاً
من استجداء هذا الولاء عن طريق المشايخ مقابل تألف
قلوبهم بالأموال ، مالم تنفذ سلطة الدولة إلى الشعب مباشرة
متخفية سلطة المشايخ الآوتوقراطية وقائمة على انقاضها ،
ما لم يقض على الفوضى الإدارية الناشئة من تعدد وتناقض
السلطات ، مالم تبين سلطة مركزية مباشرة مهابة ، فإنه
ليس فى الامكان الحديث عن جهاز دولة عصرى حديث ،
بله الحديث عن جهاز دولة ثورى ، وعن جهاز قيادى
ثورى

وإذا فان الخطوة السياسية الأولى العاجلة والملحة هى
انشاء جهاز سياسى وإدارى منظم حديث مركزى ثورى
يستطيع حماية الثورة من مؤامرات الرجعية فى الداخل
والخارج ، وأحباط مخططات الاستعمار الانتقامية
والتآمرية ، ويضمن اقتحام الثورة مرحلتها الثانية ، مرحلة
التغيير الشامل لأوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية

ولكى يستطيع هذا الجهاز الثورى أن يمارس سلطته
لابد من خلق الجيش الوطنى القوى . ان هذا الجيش هو
درع الدولة الثورى ، ويدها التى تبطش بها ، والفرقة
الصدامية التى تقتحم بها مرحلة التغيير الثورية

تغيير ثورى جذرى

ان اهم ماينبغى ان تتسلح به ثورة من الثورات هو
الصدق الثورى فى مواجهة المشكلة الاجتماعية ، والاقدام
بشجاعة من أجل حلها . ولا تسمى الثورة ثورة بدون
تغير الوضع الاجتماعى القائم وابداله بوضع اجتماعى
تقدمى جديد . ان الثورة ليست مجرد العنف ، او سفك
الدم ، او الاستيلاء على الحكم . ان ذلك قد يسمى وثبة
او انتفاضة او انقلابا ، والثورة ليست حتى مجرد الاطاحة
بالنظام الملكى واستبداله بنظام جمهورى رغم ما لهذا العمل
من أهمية كبرى . ان الثورة عملية تغيير ثورية جذرية
لحياة المجتمع ، تحدث نقلة تاريخية كاملة فيه وتحوله
من نظام اجتماعى متأخر الى نظام اجتماعى متقدم ، من
تركيب اقتصادى منحط الى تركيب اقتصادى متقدم ،
من علاقات انتاج متأخرة الى علاقات انتاج جديدة مختلفة
عنها اختلافا كليا . قال الرئيس جمال عبد الناصر ،
الذى اقترح من قبلنا طريق الثورة متحسدا فى
الميثاق عن خبرة ثورية : « والثورة هى الوسيلة
الوحيدة لمغالبة التخلف الذى أرغمت عليه الامة
العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال » فان

وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة
التخلف الذى طال مداه بين الامم العربية وبين غيرها من
الامم السابقة فى التقدم . ولا بد والامر كذلك من مواجهة
جذرية للامور تكفل تعبئة جميع الطاقات المعنوية والمادية
للامة لتحمل هذه المسئولية » ويقول فى مكان آخر : « ان
الثورة لم تحدث ليلة ٢٣ يوليو ، ولكن الطريق اليها قد
فتح على مصراعيه تلك الليلة العظيمة

« ان الثورة عمل ايجابى يستهدف اقامة اوضاع
جديدة »

ان المجتمع انيمنى الذى طال تخلفه عن الحضارة
لا يمكن الارتفاع به من وضعه المخجل هذا عن طريق
الاصلاح والترميم والترقيع ومداراة ذوى المصالح
ومساومتهم خوفا من تركهم لصف الثورة وانضمامهم
الى صف الرجعية والاستعمار . ان السير فى هذا
الطريق الاصلاح سيؤدى الى انتكاسة ماحقة للثورة ،
وسيسلمها الى طبقة الاقطاع . قال الرئيس العربى عبد
الناصر فى الميثاق موضحا اسباب فشل ثورة عام ١٩١٩م
« ان القيادات الثورية اغفلت اغفالا يكاد يكون تاما
مطالب التغيير الاجتماعى ، على أن تبرير ذلك واضح
فى طبيعة المرحلة التاريخية التى جعلت من طبقة ملاك
الاراضى أساسا للأحزاب السياسية التى تصدت
لقيادة الثورة » وعلى ذلك فانه ينبغى نبذ السروح
الاصلاحية والتشجيع بروح الثورة فى مواجهة حل القضية
الاجتماعية . ان منطق الاصلاحيين هو منطق ذوى المصالح
وليس منطق الثوار . قال الرئيس عبد الناصر فى الميثاق
عن تجربة فى العمل الثورى : « ان المنطق التقليدى فى
مثل الظروف التى واجهها نضال الشعب المصرى كان يفرى

بطريق المساومات ، والحلول الوسط والتفكير الاصلاحى الصادر عن العطاء والتبرع . لقد كان ذلك بالمنطق التقليدى هو المكنم الوحيد فى مواجهة السيطرة الخارجية المعتدية والسيطرة الداخلية المستغلة وفى غيبة تنظيم سياسى مستعد ، وبدون نظرية كاملة للعمل

ولكن ارادة الثورة فى الشعب المصرى وصدقها تحدث هذا المنطق التقليدى وجابهته بتفجير طاقات مليئة بامكانيات العمل المبدع الرائع » ويقول فى مكان آخر : « لقد كان يمكن ان يتحول الحدث الكبير الذى جرى ليلة ٢٣ يوليو الى مجرد تغيير للوزارة القائمة او لنظام الحكم »

وكان يمكن ان يتحول من ناحية ، ديكتاتورية تضيف الى التجارب الفاشلة تجربة اخرى فاشلة لكن اصالة الوعى الثورى وقوته سيطرت على اتجاهات الامور ومنحت جميع العناصر الوطنية ادراكا لدورها فى توجيه النضال الوطنى كذلك ففي هذه الفترة الدقيقة تمرد الوعى الثورى الاصيل على منطق دعاة الاصلاح واختار طريق الثورة الشاملة

ان احتياجات الوطن لم تكن تكتفى بترميم البناء القديم المتداعى وصلبه بقوائم تسنده واعادة طلائه وانما كانت احتياجات الوطن تتطلب بناء جديدا ثابت الاساس . . صلبا شامخا

ولقد كانت أكبر حجة ضد منطق دعاة الاصلاح أن البناء القديم انهار انقاضا وركاما فى مواجهة التجربة الجديدة

ينبغى ان نتحدث بصراحة كافية . ان قطاعا محددًا

من طبقة الاقطاع قد وقف الى جانب الثورة اليمينية ضد الاستعمار والرجعية . ان هذا الموقف يستحق التقدير لو كان فى امكان طبقة الاقطاع الا تقف ضد اجراءات الثورة فى ضرورة ادخال اصلاح زراعى ، وفى تحديد الملكية ووضع حد للاستغلال الاقطاعى . ان الذين يحاولون مقاومة اتجاه الثورة هذا سيكشفون عن مخططاتهم السياسية وسيثبتون انهم لم يشتركوا فى الحرب الا من أجل مصالحهم الطبقية الضيقة . وفى هذه الحالة فانهم سيتركون جانب الثورة لانها اخذت تمس مصالحهم لينضموا الى جانب الرجعية والاستعمار . ان ذلك قد يحدث فى اليمن كما حدث فى بلدان اخرى ، وليس هناك ضمانة دون حدوثه ولقد كان خروج ما أسمى بالجمهوريين المنشقين على الثورة والجمهورية نذيرا ودليلا على احتمال خروج طبقة الاقطاع على الثورة . وعلى الثورة ان تكون يقظة حازمة فى مواجهة من يخرجون عليها ، ويعارضون اجراءاتها الثورية ، ويفضلون التعامل مع الاستعمار على التنازل عن مصالحهم الانانية ، قال الرئيس عبد الناصر فى الميثاق : « ان الشعب المصرى فى نضاله ضد الاستعمار استطاع أن يشل فاعليات طبقات من المجتمع القديم كانت قادرة على خداعه بالتظاهر باشتراكها فى حرب الاستعمار ، بينما هى فى الواقع متصلة فى مصالحها به . ان حرب التحرير التى كان يمكن بالمفهوم التقليدى أن تحتاج الى وحدة جميع الطبقات فى الوطن حققت انتصارها فى الواقع حين حمت نفسها من ضربة خائنة فى الظهر . ان الشعب المصرى خاض معركة التحرير ضد الاستعمار ، ولم تخلعه المظاهر ، وحرص طول المعركة على أن يعزل عن صفوفه كل الذين ترتبط

مع الاستعمار مصالحهم في مواصلة الاستغلال »

وفي مكان آخر يكشف الرئيس العربي طبيعة الرجعية أكثر حين يقول . « ان الرجعية تملك وسائل المقاومة . . . تملك سلطة الدولة ، فاذا انتزعت منها لجأت الى سلطة العمال ، فاذا انتزع منها لجأت الى حليفها الطبيعي وهو الاستعمار . . »

ان الاسلام الذي يستوحى في تشريعه مصلحة الجماعة يؤيد تحديد الملكية « وأول مبدأ يقره الاسلام - بجوار حق الملكية - ان الفرد أشبه شيء بالوكيل في هذا المال عن الجماعة . وان حيازته له إنما هي وظيفة أكثر منها امتلاكاً ، وان المال في عمومها إنما هو حق للجماعة ، والجماعة مستخففة فيه عن الذي لا مالك لشيء سواه . » ذلك هو رأى الاسلام في الملكية . ويقول القائد العربي في الميثاق : « لقد كانت جميع الأديان ذات رسالة تقدمية ، ولكن الرجعية التي أرادت احتكار خيرات الارض لصالحها وحدها اقدمت على جريمة ستر مطامعها بالدين ، وراحت تلتمس فيه ما يتعارض مع روحه ذاتها لكي توقف تيار التقدم . ان جوهر الأديان يؤكد حق الانسان في الحياة وفي الحرية ، بل ان أساس الشراب والعقاب في الدين هو فرصة متكافئة لكل انسان

ان كل بشر يبدأ حياته أمام خالقه الاعظم بصفحة بيضاء يخط فيها أعماله باختياره الحر ، ولا يرضى الدين بطبقية تورث الفقر والجهل والمرض لغالبية الناس وتحتكر ثواب الخير لقلّة منهم . . »

وباعتبارنا دولة اسلامية لا بد لنا ان نخضع لهذا المنطق في هذه المسألة الهامة ، والذين يقفون ضد تطبيق الدولة لهذه الشريعة الاسلامية باعتبارها

مسئولة امام الله وامام الشعب ، وامام التاريخ فانهم
يكونون قد خرجوا على الله وعلى الجماعة وتحدوا شريعة
الله ونظمه واصطدموا بأغلبية الشعب

فقط أولئك المشايخ الذين يضحون بأنانيتهم ، وينكرون
ذواتهم ، ويتنازلون عن مصالحهم الضيقة لصالح الشعب
يمكن اعتبارهم ثوارا . ومقابل مصالحهم الاقطاعية ،
ومقابل انفصالهم عن طبقتهم الاقطاعية يمكن أن يكسبوا
احترام الشعب ، ويمكن أن يحصلوا على مكاسب مادية
وسياسية وأدبية ومعنوية أكثر بكثير مما تنازلوا عنه
كتعويض وتقدير لهم للمثل الاعلى الذى ضربوه

ان الجماهير الشعبية التى تشكل أغلبية الشعب هى
التي آذرت الثورة دون تحفظ ودون مطمع آخر عدا
تحقيق مطالبها العادلة . ان الفلاحين من القبائل هم جيش
الثورة الشعبى ، ودفاعهم عن الثورة منحهم الحق فى
الحصول على حق الحياة ، فى الحصول على الارض .
وهم لم يؤيدوا الثورة الا من اجل رفع الظلم الاجتماعى
عنهم . انهم ما يزالون حتى الآن عبيد الارض ، ان معظم
الاراضى التى يزرعونها ليست ملكا لهم ، أنها ملك
الاقطاعيين الكبار أو المتوسطين أو الصغار ، انهم ليسوا
أكثر من أجراء ، وفضلا عما فى هذا من الحيف والامتهان
للكرامة البشرية فانه استغلال اقطاعى لا يجوز بقاؤه ،
لقد تحرر الفلاحون نسبيا من الضرائب الجائرة ومن
الاضطهاد السياسى للحكومات السابقة ، غير انهم لم
يتحرروا بعد من تبعيتهم للمالك صاحب الارض . وما
لم تقم الثورة بحل هذه المشكلة الاجتماعية فانها ستفقد
قاعدتها الشعبية ، وهم جمهور الفلاحين . قال الرئيس

عبد الناصر في الميثاق محلا أخطاء ثوار عام ١٩١٩ في مصر :

« ان المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها ، ولكن القيادات التي تصدت في مقدمة الموجة الثورية عام ١٩١٩ باغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثوري لم تستطع أن تبين بوضوح ان الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب الا اذا مدت اندفاعها الى مابعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ووصلت الى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية . »

ان الوضع الاقطاعي الحالي في اليمن قديم عتيق ، وجامد غير متحرك ، وبدون تغييره لن يكون في امكاننا احداث ثورة زراعية في البلاد . ان الكثير من مشاكل اليمن متوقف على ضرب التركيب الاقتصادي الحالي المفرق في التخلف ، ومالم يتحرر الانسان اليمني اقتصاديا ، مالم يتحرر من عبودية الارض ومالم تصبح الارض تابعة له بدلا من ان يظل هو تابعا لها فانه ليس في الامكان الحديث اطلاقا عن وجود حرية سياسية حقيقية . ان محك الثورة اليمنية ومقياس ثورتها هو كيفية مواجهتها لهذه القضية الاجتماعية ، واكثر من ذلك فان ما يحكم عليها كثورة هو تغييرها للعلاقات الاقتصادية !الحالية القائمة في الزراعة . وما لم تقدم الثورة على حل هذه المسألة فانها تفقد صفتها كثورة ، بل وتحكم على نفسها بالفشل

يقول ذو التجربة الرئيس عبد الناصر في الميثاق :
« ان هذه الحركات الشعبية تسلم نفسها بعد ذلك للواجهات الدستورية الخادعة وتتصور بذلك ان الحرية السياسية استوفت حقوقها لكن هذه الحركات الشعبية تكتشف دائما وبعد فوات الاوان في كثير من الاحيان انها

بقصورها عن التغيير الثورى فى معناه الاقتصادى سلبت الحرية السياسية ضمانها الحقيقى ولم تترك لنفسها منها غير مجرد واجهة هشة لا تلبث أن تتحطم وتنهار بفعل التناقض بينها وبين الحقيقة الوطنية «

ان خلق قيم اخلاقية جديدة ، وثقافة ثورية ، ووعى شعبى ، ويقظة وطنية ، وتفتح على المستقبل واقبال على الحياة المنتجة المثمرة كل ذلك متوقف على خلق علاقات اجتماعية جديدة لا مجال فيها للاضطهاد والاستغلال الطبقي من قبل ملاك الارض ازاء الفلاحين

يقول رائد العروبة فى الميثاق : « ان الشعب المصرى تحت ظروف هذه المعارك الثورية المتشابكة المتداخلة كان مصرا على أن يستخلص للمجتمع الجديد الذى يتطلع اليه علاقات جديدة تقوم عليها قيم اخلاقية جديدة وتعبر عنها ثقافة وطنية جديدة »

ان ما نحتاج اليه للقيام بعملية التغيير الاجتماعى هذه هو الوفاء لمنطق الثورة والطلبة الثورية وارادة التغيير الثورية والاقتناع بسلامة ما تقدم عليه والفهم التاريخى لهذه المشكلة الزمنية والالتزام بشرعة السماء فى هذا السبيل ، والتطلع الى النتائج العظيمة التى حققتها شعوب اخرى سبقتنا الى معالجة مثل هذه المسألة الزراعية التى يتوقف على حلها انتعاش غالبية الشعب اليمنى

يتحدث الرئيس العربى فى الميثاق عن أدوات التغيير الثورية قائلا : « لكن العمل العظيم الذى تمكن الشعب المصرى من انجازه بالثورة الشاملة ذات الاتجاهات المتعددة يصنع حتى بمقاييس الثورات العالمية تجربة ثورية جديدة . ان هذا العمل العظيم تحقق بفضل عدة ضمانات تمكن

النضال الشعبى من توفيرها

اولا - ارادة تغيير ثورى ترفض اى قيد او حد لحقوق الجماهير ومطالبها

ثانيا - طليعة ثورية مكنتها ارادة التغيير الثورى من سلطة الدولة لتحويلها من خدمة المصالح القائمة الى خدمة المصالح صاحبة الحق الطبيعى والشرعى وهى مصالح الجماهير ..

ثالثا - وعى عميق بالتاريخ واثره على الانسان المعاصر من ناحية ، ومن ناحية اخرى لقدرة هذا الانسان بدوره على التأثير فى التاريخ

رابعا - فكر مفتوح على التجارب الانسانية يأخذ منها ويعطيها ، لا يبعد عنها بالتعصب ، ولا يصد نفسه عنها بالعقد

خامسا - ايمان لا يتزعزع بالله وبرسله ورسالاته القدسية التى بعثها بالحق والهدى الى الانسان فى كل زمان ومكان

ان مايمكن الجزم به بيقين علمى انه ما لم يجر اصلاح زراعى فى البلاد فان الدولة ستخضع لتوجيه الاقوياء فى البلد . وهم الاقطاعيون . وستصبح الدولة دولتهم لا دولة الشعب بفلاحيه وعماله وتجاره ومثقفيه . وستكف الثورة حينئذ عن ان تكون ثورة . ان الذى يقرر طابع الدولة السياسى هو طابع اقتصاد البلاد ، وتركيب المجتمع الاقتصادى - والاجتماعى . فان كان هذا الاقتصاد وهذا التركيب الاقتصادى - الاجتماعى يقسوم على الملكية الاقطاعية والاستغلال الاقطاعى فان الدولة حينئذ تكون دولة الاقطاعيين لا محالة ، وان كان طابع اقتصاد البلاد يقوم على الملكية الرأسمالية وعلى الاستغلال الرأسمالى

فان الدولة حينئذ تكون دولة الرأسماليين ، وهكذا
دواليك

يقول محطم الاقطاع والرأسمالية في مصر في الميثاق
الوطني عن علم بالامور : « انه من الحقائق البديهية التي
لا تقبل الجدل ان النظام السياسي في بلد من البلدان ليس
الا انعكاسا مباشرا للاوضاع السائدة فيه ، وتعبيرا دقيقا
للمصالح المتحركة في هذه الاوضاع الاقتصادية فان كان
الاقطاع هو القوة الاقتصادية التي تسود بلدا من البلدان
فمن المحقق ان الحرية السياسية في هذا البلد لا يمكن ان
تكون غير حرية الاقطاع . انه يتحكم في المصالح الاقتصادية،
ويعين الشكل السياسي للدولة ، ويفرضه خدمة لمصالحه .
وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال
المستغل ! »

ان ضرب العلاقات الاقتصادية الجامدة في اليمن والقائمة
على الاستغلال الاقطاعي ، وان توزيع الارض على الفلاحين
لا يستجيب لمنطق العدالة والحق الشرعي لجماهير الفلاحين
في ثروة وطنهم فقط ، وانما يفتح ايضا طريق الثورة
الزراعية المعتمدة على استعمال الآلات الحديثة في الحرث
والحصاد ، وعلى تقديم الخبرة الفنية من قبل الدولة ،
والقائمة على انشاء التعاونيات الزراعية . ان تحديد الملكية
وتوزيع الفائض منها على جمهور الفلاحين لا يقضى على
الفقر والبطالة فقط ، وانما يضاعف ايضا القدرة الانتاجية
لدى الفلاحين وينمي الدخل القومي ، ويخلق قوة شرائية
أكبر ، ويحقق الديمقراطية على نطاق الزراعة . ان الثورة
الزراعية تتطلب أيضا استصلاح الاراضي البور الواسعة
في اليمن ، وتوزيع البعض منها على الفلاحين المعدمين
والحاق البعض الآخر بالقطاع العام

أن القضاء على العلاقات الاقطاعية الاستغلالية ، وشن الثورة الزراعية يشكلان مفتاح النهضة الاقتصادية في البلاد . وستعود اليمن حينئذ خضراء كما كانت وسيختفى الفقر . وإذا لكى لا تفرغ الثورة من محتواها الثورى ، ولكى لا تفقد الرؤية الواضحة في ضباب الممارك ولكى نضمن ولاء الشعب الذى يكون الفلاحون غالبية العظمى علينا أن نرفع شعار الثورة الاول فى معركة البناء الجديدة وخلال عملية التغير الثورية ، الا وهو : « الارض لمن يفلحها »

امكانية تخطى مرحلة الرأسمالية

ان القضاء على النظام الاقطاعى لا يعنى أن اليمن ستدخل بالضرورة مرحلة النظام الرأسمالى ، ان الطبقة الرأسمالية غير موجودة فى اليمن . وعدا الطاقم الاعلى من البرجوازية التجارية الصغيرة الذى يلعب دور الوسيط بين السوق الداخلية وبين الاحتكارات الاستعمارية فان البرجوازية اليمنية الناشئة لا خطر منها . ان هذا الطاقم الاعلى من البرجوازية اليمنية حتى ولو لم يكن تحت تصرفه رأس مال كبير فانه اخذ يمثل فى اليمن دور الكومبرادور «الرأسماليين الوسطاء» . ان عدد هذا الطاقم الاعلى من البرجوازية الصغيرة محدود جدا ، وميله الى أن يلعب دور الوسيط بين الرأسمال الاحتكارى وبين المستهلكين فى داخل اليمن لم يصبح بعد اتجاها متكامل الملامح . ومع ذلك فانه لا ينبغى التقليل من خطورة هذا الاتجاه . ان الشركات التابعة للدول الاستعمارية تستطيع مثلا عن طريق كسب الوكلاء العموميين من الوسطاء التجاريين اليمنيين وعن

طريق العمولة التي تقدم اليهم مقابل عمالتهم وعن طريق توكيلهم لبيع نوع من السلع التي تورد اليهم يمكن أن يصبحوا مخلص قط للدول الاستعمارية وذيلا تابعا لرؤوس أموالها ، واداة لادخال نفوذها الى اليمن . ولهذا ينبغي محاربة هذا الاتجاه منذ الان قبل أن يستشرى ويصبح خطرا تتطلب مقاومته جهدا اكبر

واذا استثنينا هذا الجزء الاعلى من البرجوازية الصغيرة فانه يمكن القول ان فئة البرجوازية التجارية الصغيرة تلعب اليوم في حياة البلاد دورا اقتصاديا هاما يتمثل في فتح المتاجر واقامة المباني ودور السينما والمسارح وانشاء الشركات الوطنية وغير ذلك ، فهي لهذا تقوم بعمل ايجابي في حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية . ان فئة التجار الصغيرة تعتبر لهذا كله تقدمية الاتجاه ثورية النفس ، وينبغي علينا أن نشجعها ونوفر لها كل المساعدات الكفيلة بتنشيط عملها ومضاعفة سرعته ويجب احترام رأسمالها الخاص والمساعدة على تنميته ، بل ومن واجب الدولة ان تدفع البرجوازية التجارية الصغيرة الى استثمار رؤوس أموالها في المشاريع الانتاجية الصناعية والزراعية ، اذ ان البرجوازية الصغيرة بسبب من عنف الاوضاع الاقطاعية ما تزال حتى الآن غير منتجة ، ولم تساهم بعد في خلق أسلوب للانتاج جديد وعلاقات انتاجية واقتصادية واجتماعية جديدة . ان نشاطها الاقتصادي ما يزال مقصورا على الاستيراد والتصدير ، وهو دور سلبي غير ايجابي ، وهو لذلك ما يزال يمثل شكلا اقتصاديا متخلفا بالنسبة لعملية التصنيع والانتاج الصناعي . ومع ذلك فان البرجوازية الصغيرة مهياة لان تقوم بدور هام وضروري في عملية الانتاج الصناعية نتيجة تراكم رأسمالها

واكثر من ذلك فانه ينبغي ان يعود جميع اليمنيين

المهاجرين الى وطنهم واستثمار رؤوس أموالهم فيه ولا بد أن توفر الدولة لهم كافة الضمانات التي من شأنها أن تساعد على ازدياد رؤوس أموالهم لصالح تعمير البلاد وتطويرها اقتصاديا

ومع ذلك ونظرا لضعف الرأسمال اليمني الخاص وعدم قدرته على النهوض بالمشاريع الانتاجية الكبرى والطويلة الاجل وذات الانتاج الواسع والثقيل فانه ليس في الامكان تصور نشوء نظام رأسمالي في البلاد كما عرفتـه بلدان أخرى . ان القطاع الخاص لا يستطيع أن يحدث نهضة صناعية في اليمن بجهده وحده ، انه قادر فقط على النهوض بالمشاريع الخفيفة والمساهمة في المشاريع المتوسطة

اما التنقيب عن ثروات البلاد الطبيعية واستغلال معادنها وتصنيعها بمقاييس واسعة ، وشق الطرق فيها واقامة منشآت الري والمطارات والموانى ، ومكننة الزراعة، واستصلاح اراضى جديدة وما عدا ذلك من المشاريع الانتاجية الكبرى فانها مهام ستلقى على كل كاهل الدولة وستكون من اختصاص القطاع العام

وبغير انشاء القطاع العام في الصناعة والزراعة عن طريق توفير المدخرات واستغلال القروض الخارجية لهذا الغرض فانه لا يمكن تصور القضاء على التخلف في اليمن واحداث نهضة اقتصادية فيه

ومعنى ذلك أن على الدولة أن تضع خطة اقتصادية شاملة لتنمية البلاد ومتابعة التطور الاقتصادى فيها ومن أجل تقدم سريع ورخاء عاجل

ان القطاع العام القائم على التخطيط هو الذى سيحكم تطور البلاد الاقتصادى ، ويوجه القطاع الخاص ، ويعين مجال نشاطه ويراقبه ضمن الخطة العامة للتنمية

الاقتصادية ، وهو الذى سيساعد على سير البلاد فى طريق التطور غير الرأسمالى . وبذلك يمكن لليمن أن تتخطى حقبة تاريخية كاملة هى مرحلة الرأسمالية ، وللوصول الى هذا الهدف العظيم لابد من اتخاذ اجراءات مصاحبة لذلك ، لابد من تحرير السوق اليمنية من التبعية الاقتصادية للاحتكارات البريطانية ، لابد من تحريرها من سيطرة ميناء عدن عليها ، ولابد من الحيلولة دون ربط الاقتصاد الوطنى بعجلة أى دولة استعمارية اخرى من أجل ايجاد اقتصاد وطنى مستقل تماما . وذلك يعنى أيضا عدم السماح بادخال الشركات الاستعمارية الى البلاد . فمن أجل خلق القطاع العام فى الصناعة تستطيع الدولة أن تستغل المواد الخام الطبيعية والثروات المعدنية عن طريق أخذ القروض النزيهة واستقدام الخبراء من الدول الشقيقة والصديقة ، وأن تنفذ المشاريع الانتاجية تحت ادارتها وبذلك تقفل الباب نهائيا فى وجه الشركات الاستعمارية وتلاعبها وحيلها ودسائسها ومؤامراتها . ولليمن كما للدول العربية المتحررة تجربة هامة مفيدة فى هذا الصدد مع الشركات الاستعمارية

ان القطاع العام التابع للدولة والمتحرر من كل نفوذ اجنبى لا يخلق القاعدة الاساسية للنهضة الاقتصادية ولا يوفر الاستقلال الاقتصادى فقط ، بل ويخلق الشروط الاقتصادية للسير فى طريق التطور غير الرأسمالى . فى البلدان التى وجدت فيها طبقة رأسمالية متطورة نسبيا امكن السير فى طريق التطور غير الرأسمالى بالقيام بحملة من التأميم . اما فى اليمن حيث لا توجد مثل هذه الطبقة وحيث امكانيات نموها محدودة نظرا لتأخر نشوئها ولقلة رأسمالها ولطبيعة الفترة التاريخية التى أخذت تنمو فيها فان الاساس الذى سيتكون منه وسيستند اليه القطاع

العام والذي يمكن الانطلاق منه في طريق التطور غير
الرأسمالي لن يكون التأميم ، وإنما بالدرجة الاولى خلق
قاعدة اقتصادية واقتصاد وطني عن طريق الدولة خلقا
من الاساس . ولهذا فقد يتأخر لحاق اليمن بالدول
العربية التي قطعت طريق التطور غير الرأسمالي

يقول فائد الثورة العربية محددا دور الرأسمال
الخاص في البلدان المتخلفة :

« ان رأس المال في تطوره الطبيعي في البلاد التي ارغمت
على التخلف لم يعد قادرا على أن يقود الانطلاق الاقتصادي
في زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى في
البلدان المتقدمة اعتمادا على استغلال موارد الثروة في
المستعمرات ..

« أن نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك الا
سبيلين للرأسمالية المحلية في البلاد المتطلعة الى التقدم:
اولها - أنها لم تعد قادرة على المنافسة الا من وراء
أسوار الحمایات الجمركية العالية التي تدفعها
الجماهير ..

وثانيهما - أن الامل الوحيد لها في النمو هو أن تربط
نفسها بحركة الاحتكارات العالمية ، وتقتفى أثرها ،
وتتحول الى ذيل لها ، وتجر أوطانها الى هذه الهساوية
الخطيرة ..

ومن ناحية أخرى فان اتساع مسافة التخلف في العالم
بين السابقين ، وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم تعد
تسمح بأن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية العفوية
التي لا يحركها غير دافع الربح الاناني

ان هذه الجهود بالتأكيد لم تعد قادرة على مواجهة

التحدى ، ان مواجهة التحدى لا يمكن أن تتم الا بثلاثة شروط :

١ - وضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات

٢ - تجميع المدخرات الوطنية

٣ - وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج

ثم يدعو الرائد العربى من أجل النهوض الاقتصادى السريع ومن أجل السير فى طريق التطور غير الرأسمالى الى أمرين :

« أولهما - خلق قطاع عام وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية

ثانيهما - وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال . على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معا . »

ليس هناك ما يدعو للشك فى أن اليمن فى ظل الثورة لن تسير فى غير هذا الطريق التاريخى ، طريق التطور غير الرأسمالى . أن ظروف اليمن الداخلية والظروف العربية المحيطة والمؤثرة بطبيعتها التقدمية على اتجاه التطور فى اليمن ، وطبيعة الحقبة التاريخية المعاشية ، تلك كلها عوامل تصنع امكانية تخطى مرحلة الرأسمالية فى اليمن ، وتحتم ضرورة السير فى طريق التطور غير الرأسمالى

مجلس الشورى والديموقراطية

سبقَت الإشارة في مكان سابق الى أن الثورة أسقطت نظام الحكم المطلق وأعادت للصيفة الاسلامية المتعلقة بالحكم اعتبارها والداعية الى أن يكون الامر شورى بين الناس ، كما حملت الثورة معها مبدأ « الشعب مصدر السلطات »

وقد نص الدستور على حق الشعب اليمني في انتخاب ممثلين عنه في مجلس الشورى غير ان انتخاب مثل هذا المجلس لا ينبغي أن يكون مجرد استمرار شكلي لمجالس الشورى في الدولة اليمنية القديمة ، أو مجرد احياء لتقليد ايجابي في تاريخ الشعب اليمني ، بل ينبغي أن يكون تجربة ديمقراطية أكبر وأضخم بحكم طبيعته العصر الذي نعيش فيه . وإذا كانت مجالس الراى القديمة أم تكن تضم سوى كبار القوم وذوى الجاه والسلطان فان مجلس الشورى في عهد الثورة اليمنية الحديثة ينبغي أن يضم جماهير الشعب العريضة التي حرمت من كل حق ديمقراطى

ان الديمقراطية السياسية التى تنبثق عن الثورات

تلعب دوراً هاماً في افساح الطريق أمام الثورة لأحداث
تغيير اجتماعي واقتصادي في المجتمع . ومع ذلك فإنه
يمكن التأكيد بقوة أن الديمقراطية على النطاق السياسي
تظل ناقصة ما لم تتحقق على النطاق الاجتماعي أولاً .
فما لم تتغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الحالية ،
ويحصل الفلاح على الأرض ، ويحصل جميع المواطنين
على حق العمل والعلم فإن الديمقراطية السياسية تظل
إطاراً يفتقد المضمون

لذلك فإن عملية اصلاح اجتماعية واقتصادية ينبغي
أن تسبق انتخاب أي مجلس للشورى حتى لا يصبح
مثل هذا المجلس في حالة انتخابه في ظروف القوى
الاجتماعية القائمة حجر عثرة في طريق أي إجراء أو تغيير
ثوري يمس العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الحالية

يقول القائد العربي في الميثاق موضحاً العلاقة بين
الديمقراطية السياسية والاجتماعية :

« ان حرية رغيف الخبز ضمان لا بد منه لحرية تذكرة
الانتخابات .. »

وفي مكان آخر من الميثاق يشرح هذه العلاقة بالتفصيل
ويشير الى الشروط التي يمكن بتوافرها ايضاً
الديمقراطية بمعناها السياسي والاجتماعي :

« أولاً - ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل
عن الديمقراطية الاجتماعية

ان المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات
الا اذا توافرت له ضمانات ثلاث :

ان يتحرر من الاستغلال في جميع صورته

أن تكون له فرصة متكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية

أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته
بهذه الضمانات الثلاث يملك المواطن حـريته السياسية ، ويستطيع أن يشارك بصوته في تشكيل سلطة الدولة التي يرتضى حكمها
ثانياً - أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات ، ان الديمقراطية حتى بمعناها الحرفي هي سلطة الشعب . سلطة مجموع الشعب وسيادته .. »

وبالنسبة لليمن فإن أى تمثيل في الظروف الحالية سيحول دون وضع أى خطة سياسية ، وينسف كل تخطيط ثوري ، ويقضى على كل احتمالات الثورة ، وإى انتخابات مهما كانت نزيهة ودقيقة وتحت الاشراف الكامل فانها لن تأتى الا بوجوه الرجعية من مشايخ الاقطاع وممثلهم السياسيين والفكرين

ان اقامة مجلس للشورى في ظل الظروف الحالية لا يعنى الا تجميع الرجعية في أخطر مؤسسات الدولة ، والا اعطاءها مؤسسة تشريعية ، ومنبرا تمثيلا شعبيا تكتسب به حصانة البقاء وتقاوم منه سير الثورة الى الامام وتصدر من خلاله قرارات تشريعية تتحكم بمقتضاها في جهاز الدولة ، وتعين وتقبل بها الحكومة ، وتمكنها من مصادمة قيادة الثورة الى آخر ذلك من الاحتمالات الخطيرة ..

ان اقامة مجلس للشورى مسألة لم ينضج أوانها بعد ، وينبغى التمهيد لها بتحقيق اجراءات ديمقراطية أولية

على النطاق الاجتماعى والاقتصادى والثقافى عن طريق
تغير التركيب الاقتصادى والاجتماعى الحالى بطابعه
الاقطاعى القبلى ، وعن طريق بث الوعى السياسى
والديمقراطى من خلال معاهد التعليم ومؤسسات الاعلام
بذلك يهيأ المناخ الصالح لضمان صحة وسلامة
وثورية أى تمثيل شعبى



التنظيم الشعبي

ان شدة القهر والاضطهاد والكبت السياسى الذى مارسه الائمة ضد الشعب لم تتح امكانية نشوء تنظيمات سياسية فى البلاد . وان كانت قد اوجدت حركة معارضة اتخذت من عدن والقاهرة مراكز أساسية لنشاطها

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت المعارضة اشبه ما تكون بحزب سياسى ، الا ان هذا الحزب لا فتقاده مقومات الحزب الكاملة من برنامج سياسى واضح ، ولائحة داخلية ، ونظام للعضوية وللانضباط الحزبى ، وماعدا ذلك اخذ يتمزق بفعل هذا كله من الداخل ، وتعصف به الاحداث السياسية المتلاحقة التى حولته الى جماعات صغيرة مختلفة الاتجاه والرأى

وهكذا انفجرت الثورة اليمنية بقوة الضغط الهائلة ، وبارادة التغيير المستبصلة للشعب اليمنى دون تنظيم سياسى قادر على مواجهة تبعات الثورة ومشاكلها، ودون منهاج سياسى يقود خطى الثورة فى خضم المشاكل الزمنية والمعقدة

لهذا تبرز قضية ايجاد تنظيم سياسى فى البلاد بمنهاج

للعمل الثورى باعتبارها قضية الثورة التى يتوقف عليها سيرها فى طريق التغير الاجتماعى والاقتصادى الشامل والواعى . ان أهمية التنظيم الشعبى تكمن فى انه سيكون الجهاز السياسى المنظم الذى يتولى عملية تحريك الدفع الثورى ، ومتابعة التقدم به الى الامام ، والذى يستطيع أن يتحسس مطالب الجماهير عن كثب ، ويعبر عنها بنقلها الى الاجهزة التنفيذية ، ويتعاون معها على حلها. واثنتنظيم الشعبى يسبغى ان يكون خاصا بالجماهير الشعبية ذات المصلحة فى الثورة من فلاحين ومثقفين وتجار ، وجنود

وعن فهم وتجربة تحدث القائد العربى فى الميثاق قائلا :

« ان التنظيمات الشعبية السياسية التى تقسم بالانتخاب الحر المباشر لابد لها ان تمثل بحق وبعدل القوى المكونة للاغلبية ، وهى القوى التى طال استغلالها، والتى هى صاحبة مصلحة عميقة فى الثورة ، كما أنها الطبيعة الوعاء الذى يخزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان . ان ذلك فضلا عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلا للاغلبية ضمان أكيد لقوة الدفع الثورى نابعة من مصادرها الطبيعية »

ان خلق تنظيم شعبى فى اليمن يقتضى ايجاد تعاونيات للفلاحين ، ومنظمة عامة للشباب ، واتحادا عاما لنقابات العمال ، واتحادا عاما للفلاحين ، واتحادا عاما للموظفين والمعلمين وهكذا دواليك

ان هذه التنظيمات تشكل روافد تصب فى التنظيم الشعبى ، واجنحة جانبية له . ان كل فرد من المواطنين سيتمكن من الانتساب الى التنظيم الشعبى عن طريق

الوحدة الاساسية التى يتبعها ويتم تشكيلها فى منطقة
عمله

ان ضرورة خلق القواعد الشعبية المنظمة التى منها
يتشكل الجهاز الكلى للتنظيم الشعبى تتمثل فى انها
أسهل طريق لايجاد التنظيم فى عموم اليمن ، ولان كل قاعدة
من هذه القواعد تكون أقدر على معرفة المشاكل الخاصة
بها ولانها ستشكل همزة الوصل بين قاعدة التنظيم وقمته

ان الوصول الى فهم سليم وحلول سليمة لمشاكل
الجماهير لن يتم على النحو الافضل الا عن طريق القواعد
الشعبية المنظمة . فضلا عن ذلك فان هذا هو الطريق
الديمقراطى الذى نضمن به حقوق الجماهير فى نقل وحل
مشاكلها ، ومشاركتها فى توجيه وقيادة العمل الوطنى
بمجموعه ، وتهيئة الفرص أمامها لانضاج عناصر قيادية
تتقدم لأخذ أماكنها فى القمة

يقول قائد الثورة العربية فى الميثاق :

« ان التنظيمات الشعبية ، وخصوصا التنظيمات
التعاونية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر فعال فى التمكين
للديمقراطية السليمة . . ان هذه التنظيمات لابد ان تكون
قوى متقدمة فى ميادين العمل الوطنى الديمقراطى ، وان
نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لا ينضب للقيادات
الواعية التى تلمس بأصابعها مباشرة اعصاب الجماهير ،
وتشعر بقوة نبضها »

ان البلدان المتقدمة التى عرفت الصراع الحاد بين طبقاتها
ذات المصالح المتناقضة قد عرفت النظام الحزبى حيث يمثل
كل حزب مصلحة هذه الطبقة او تلك

ان اليمن كبلد متخلف زراعى وصناعيا ، وكشعب

اضطهدت كل طبقاته وفئاته باستثناء طبقة الاقطاعيين
لا يتحمل النظام الحزبي

وليس صدفة ان كثيرا من البلدان المتخلفة قد تنكبت
السير في هذا الطريق وأخذت بنظام الحزب الواحد ، أو
التنظيم الشعبى الموحد الذى يجمع كل الجماهير الشعبية
التي كانت مضطهدة من أجل تعبئتها مجتمعة للقضاء على
التخلف المزمع ، ومن أجل التصدي لمشاكل التنمية
والتطوير ، ومواجهة الرجعية والاستعمار

ان الذى يجمع بين هذه الطبقات الشعبية والفئات
الوطنية ليس واقع أنها كلها كانت مضطهدة فقط ، وانما
أيضا التقاؤها الموضوعى على هدف عام مشترك

ان ذلك لا ينفي وجود تناقضات بين هذه الطبقات
والفئات غير ان هذه التناقضات تعتبر ثانوية وغير رئيسية
على الأقل لمرحلة ، وفي الامكان حلها سلميا من خلال النضال
المشترك وبالتدرج ، بل وفي الامكان الحيلولة دون اشتداد
هذه التناقضات ، وكسر حداثها باجراءات ثورية في اللحظة
المناسبة

ان الشعوب العربية المتحررة لم تأخذ بنظام التنظيم
الشعبى الواحد ، أو الحزب الواحد من باب الصدفة أو
تنفيذا لارادة عليا . ان ذلك في الواقع حصيلة طبيعية
لتجارب النضال السياسى والحزبى لعشرات السنين ،
وانعكاس لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في هذه
البلدان ، وضرورة سياسية لحل المهام السياسية الكبرى
التي يطرحها النضال العربى فى التحرر من الاستعمار
والرجعية والاقطاعية ، ومن أجل السير فى طريق التطور
الوطنى الديمقراطى وطريق التطور غير الرأسمالى، والانتقال
الى الاشتراكية

ان الشعارات الرئيسية التي تلخص مستقبل النضال العربي كله ، الا وهي التحرر الوطني ، والاشتراكية الديمقراطية ، والوحدة القومية لا يمكن أن ينهض بها في كل بلد عربي على حدة الا تنظيم شعبي شامل لكل قوى الشعب الوطنية والحدوية الاشتراكية ، ولا يمكن ان تنهض بها الا حركة عربية واحدة تجمع كل التنظيمات الشعبية العربية المؤمنة بالتحرر والاشتراكية والوحدة

وبالنسبة لليمن فانه من الطبيعي والحتمي ان ينهض فيها تنظيم شعبي واحد يجمع كل قوى الشعب الوطنية والشعبية والتقدمية ، وفي اطاره يمكن ممارسة النقد والنقد الذاتي ، والتمتع بكافة الحقوق الوطنية الديمقراطية من نقد الاخطاء في جهاز الحكم وتوجيهه الى الوقوف ضد تسلل الرجعية الى الحكم أو التنظيم الشعبي نفسه

ان تحريك الجماهير للعمل الثوري يتطلب تبصير هذه الجماهير بمصالحها وحقوقها ، واستشارة هممها لتحقيق هذه المصالح وهذه الحقوق . ان الثورة حق الجماهير ، وواجب الجماهير ليس هو الحفاظ على هذا الحق فحسب ، بل وترجمته الى منجزات مادية وروحية تحقق سعادتها

لهذا ينبغي الابتعاد عن الاسلوب الميتافيزيقي والديماجوجي في الدعاية للثورة وعن أسلوب اثارة حماس الجماهير على غير طائل ، ان قيمة مثل هذا الاسلوب وقتية ، ولا تخلف في اذهان الجماهير الا رؤى شاحبة غامضة . . ان ربط الجماهير الشعبية بالثورة لا يكون عن طريق شد معنوياتها الى الثورة فحسب ، وانما أيضا عن طريق تلبية حاجاتها المادية بالثورة . واذا ما وعت الجماهير مصالحها في الثورة أصبحت قوتها الدافعة التي لا تغلب ولا تضلل .

وإذا ما انقشعت من أمامها السحب ووضحت أمامها الرؤية ، وعرفت حركة التاريخ واتجاه التطور وارتبط نضالها اليومي بأهداف المستقبل فإنها ستتمكن حينئذ من تخطى كل العقبات وصنع المعجزات

والجماهير الشعبية هي صانعة التاريخ وصانعة الأبطال وقيمة البطل تكمن في أنه فهم حركة المجتمع ووضع نفسه على قيادتها ، وفهم احتياجات الجماهير وتقديمها لتحقيقها لذلك ينبغي أن تكون أهداف الثورة واضحة كل الوضوح أمام الشعب ، والشعب يملك من الطاقات الثورية ما يمكنه من تحقيقها

وعلى التنظيم الشعبى أن يعزل من صفوفه أولئك الذين قد يتسللون إليه ، ويتسلمون مراكز قيادية فيه، ويحاولون تسخير أهدافهم الطبقية ، ومصالحهم الضيقة ، والذين قد يتصورون أن فى أماكنهم تحويل الثورة إلى امتياز خاص بهم أو يأملون أن يكونوا ورثة العهد البائد

ان على الجماهير أن تكون يقظة ازاء هؤلاء وأن تقصدهم من ميدان العمل الوطنى فور تكشف نشاطهم المعادى او المخرب للثورة ، أو المستهدف تحويلها عن طريقها الثورى

وهذه الدراسة تحاول ان توضح أهداف الثورة وترسم نهجها الوطنى مسترشدة فى ذلك بطبيعة الثورة الاجتماعية والسياسية . انها محاولة لاستبصار طريق الثورة موضوعة للمناقشة وقابلة للنقد والتطوير والتعميق ، انها دعوة لوضع منهاج وطنى للثورة

واى منهاج او ميثاق وطنى مهما روعى فيه أن يكون معبرا عن مطالب الجماهير وعن أيديولوجيتها الثورية فإنه بانتقاله الى ميدان التطبيق العملى بين يدي الجماهير

ووضعه تحت ممارستها يزداد عمقا وخصوبة ، وتكسبه الجماهير ذخيرة جديدة من تجاربها المفيدة

ومهمة واضعى النظريات السياسية أن يقوموا بجمع واستقراء تجارب الجماهير الجزئية والمتنوعة فى محاولة لتعميمها وإضافتها الى المنهاج الوطنى

فالمنهاج او الميثاق الوطنى نظرة سياسية متفتحة على حقل التجربة تستمد منها اضافات نظرية ، وعمقا وإبعادا جديدة باستمرار

وهذه الدراسة التى تقدمها هنا لا تستوعب غير حقبة تاريخية بعينها وهى مرحلة انتقال المجتمع اليمنى من مجتمع اقطاعى - قبلى الى مجتمع يسير فى طريق التطور الوطنى الديمقراطى غير الرأسمالى ، فهى تحاول أن ترسم سبيل الثورة اليمنية خلال فترة الانتقال الواقعة ما بين الاقطاعية والاشتراكية ، وهى أشبه ما تكون بجسر نظرى للثورة يمتد الى المستقبل عبر مرحلة ركود التطور الاقطاعية الى مرحلة الانطلاق الوطنية الديمقراطية

وعلى ضوء المنهاج الوطنى وتحت قيادة تنظيم شعبى يعيه ويجسده ويطبقه يستطيع الشعب اليمنى أن يقطع مرحلة الانتقال التاريخية ، من المجتمع الاقطاعى الراكد الجامد الى المجتمع المتحرر والمزدهر اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا

الطائفية والعنصرية ظاهرة اقطاعية

الطائفية والعنصرية ظاهرة ملازمة للمجتمع الطبقي القائم على الاستغلال ، ايا كان نوع هذا المجتمع الطبقي ،

ولا تختفى الطائفية والعنصرية نهائيا في أى بلد من البلدان
إلا بالقضاء على الوضع الطبقي الذى نشأت فى حضنه ،
وظاهرتا الطائفية والعنصرية فى اليمن نشأتا مع نشوء
المجتمع الاقطاعى وفى احضانه

فعندما دخل الدين الاسلامى ، دين التوحيد الى اليمن
كان الناس قد انقسموا الى طبقات ، وكان المجتمع الاقطاعى
قد أخذ يتكون ، ومدارس الاجتهاد الاسلامية التى نشأت
فى الجزيرة العربية وفى غيرها من الاقطار العربية لقيت
اتباعها فى كل مكان ، غير ان الامور لم تقف عند حد الخلاف
الفقهى النظرى ، بل تطورت الى نزاع طائفى ، فاتباع
هذه المدرسة الفقهية او تلك أصبحوا يشكلون طائفة
اسلامية لا تدين بغير تعاليم مدرستها واجتهاداتها

وقد كان حظ اليمن من هذا النزاع الطائفى كبيرا ،
فالامراء الاقطاعيون الذين كانوا يختصمون فيما بينهم على
حكم اليمن والذين أخذوا بتعاليم هذه المدرسة او تلك
صبغوا صراعهم السياسى من أجل الحكم بصبغة مذهبية
طائفية ، وظهروا كما لو كانوا يجاهدون من أجل تعاليم
الدين الصحيحة ، وهكذا أصبحت اليمن مسرحا لحروب
أهلية طاحنة ذات صبغة طائفية مذهبية يقودها أمراء
اقطاعيون بغرض الانفراد بحكم اليمن

من هنا فان الصراع المذهبى كان يعكس فى واقع الامر
صراعا سياسيا بين أمراء الاقطاع ، كان صراعا مذهبيا فى
الظاهر ، وصراعا سياسيا فى الواقع . وأصبح اتباع كل
طائفة أشبه بجيش يقوده هذا الأمير الاقطاعى أو ذاك
للوصول به الى الحكم

واصطبغ تاريخ اليمن الاسلامى بصبغة دامية محزنة
نتيجة الحروب الاهلية - الطائفية اشباعا لمطامع أمراء

الاقطاع المتصارعين . تحت هذه الظروف السياسية وفي أحضان المجتمع الاقطاعي اليمني نشأت ظاهرة الطائفية في اليمن ، فهي لهذا ظاهرة اقطاعية وليدة الصراع بين الامراء الاقطاعيين وليست وليدة الدين . فالدين الاسلامي كما

جاء به محمد النبي صلى الله عليه وسلم قد دعا للتوحيد في كل شيء . غير أنه منذ خرج من شمال الجزيرة الى مجتمعات كانت قد انقسمت الى طبقات وشرعت تتكون فيها ظروف اقطاعية كاليمن أخذ يتفرع الى مدارس فقهية، ولم يعد المسلمون يشكلون كما في عهد الخلافة الاول اتباع عقيدة واحدة فقط ، بل أيضا اتباع طوائف متعددة ، كالشوافع ، والخوارج ، والاسماعيليين وغيرها

اما اليمن فقد كان حظها أكبر من هذه الطوائف حيث نشأت فيها بالإضافة الى الطوائف السابقة الذكر طائفة الزيود . .

واذا فنشوء الطوائف لا يعود الى الدين الاسلامي في ذاته ، فهو قد دعا الى وحدة المعتقد ، وانما يعود الى ظروف طبقية واجتماعية وسياسية ، الا وهي الظروف الاقطاعية التي أخذت تتكون تاريخيا في العالم العربي والاسلامي بعد ظهور الاسلام

وعلى ذلك فالنزاع الطائفي لم يكن في الواقع الا نزاعا اقطاعيا ، والتعاليم المذهبية المتناقضة - بقطع النظر عن طقوس العبادة - لم تكن الا انعكاسا للمصالح الاقطاعية المتناقضة . لقد لبست أهداف الامراء الاقطاعيين السياسيين ثوبا من التعاليم المذهبية

كذلك فان النزاع العنصري بين القحطانية والعدنانية الذي لم تعرفه اليمن وحدها ، بل انتشر في اقطار اخرى من العالم الاسلامي لم يكن هو أيضا الا صورة للنزاع القائم بين

امراء الاقطاع من أجل الحكم

فالقائد القادم من شمال الجزيرة العربية الى دمشق أو بغداد أو المغرب كان يستشير في أبناء شمال الجزيرة روح العدنانية من أجل مساندته في الوصول الى الحكم والقائد اليمني القادم من جنوب الجزيرة العربية الى هذه الاقطار العربية الانفة الذكر أو غيرها كان يستشير في اليمنيين روح القحطانية من أجل تقوية مركزه في الصراع السياسي ومن أجل بلوغ السلطة . وليس هناك بلد عربي أو اسلامي الا وعانى من هذا النزاع العنصري بهذا القدر أو ذاك . لقد كان نزاع القحطانية والعدنانية العنصري يخفى صراعا سياسيا على الحكم بين أمراء الاقطاع . ولم يكن النزاع العنصري الا ثوبا شفافا لحقيقة اجتماعية وسياسية هي النزاع على السلطة . لقد كانت العنصرية هي الاخرى ظاهرة اقطاعية ، وليدة المجتمع الاقطاعي في اليمن وخارج اليمن

وقد أخذت روح الطائفية والعنصرية تختفي من الاقطار العربية الاخرى لتحل محلها روح الوطنية ، وروح النضال ضد الاستعمار التركي والاستعمار الغربي والرجعية العربية المتعاونة معه

أما في اليمن فقد كانت حركة النضال ضد الاحتلال العثماني مقسمة حسب الوضع الطائفي ، والتجزئة اقطاعية

وأكثر من ذلك فان النزاع بين الامامين الاقطاعيين ، الامام يحيى حميد الدين ، والامام محمد علي الادريسي بسبب تهامة اليمن قد اكتسب طابعا طائفيا . وفوق هذا كله فقد أقام الامام يحيى دولته على أساس طائفي عنصري

ونظرا لان شمال اليمن لم يبتل بالاستعمار الغربى الذى
بليت به الشعوب العربية الاخرى فقد تأخر نشوء روح
وطنية فيه تحل محل الروح الطائفية والعنصرية . وفى
ظل الحكم الاقطاعى الطائفى العنصرى ، وخلف جدار العزلة
الرهيب لم يكن الناس يجترون ويتنفسون غير سموم
الطائفية والعنصرية

وهكذا فان دولة الأئمة قد ساهمت بقسط كبير فى
تثبيت النظام الطائفى العنصرى وفى اشاعة روح طائفية
عنصرية فى اليمن

غير أن الثورة اليمنية قد وجهت ضربة ساحقة الى نظام
الإمامة ، وقضت بذلك على التحكم الطائفى العنصرى الذى
كان يمارسه الأئمة ، وساوى الدستور اليمنى بين
المواطنين جميعا فى الحقوق والواجبات

تلك خطوة سياسية هامة فى طريق القضاء على الطائفية
والعنصرية فى اليمن . الا ان القضاء النهائى على هذا
الواقع لن يتم الا بالقضاء على الوضع الاقطاعى الذى
اوجد هذه الظاهرة . وطالما ظل التركيب الاقتصادى
والاجتماعى الحالى بطابعه الاقطاعى - القبلى فان ظاهرة
الطائفية والعنصرية ستبقى قائمة

ان ضرب طبقة الاقطاع التى تتشكل من زبدين ،
وشوافع ، واسماعيليين وقحطانيين وعدنانيين سسيظهر
جليا ان الامر يتعلق بثورة وطنية لا تفرق بين أحد بسبب
نسبه أو مذهبه ، وأن المقياس الذى تأخذ به هو التفريق
بين طبقة مستغلة وطبقة غير مستغلة ، بين فلاح فقير
وشيوخ اقطاعى ، بين الشعب العامل والاقطاع الطفيل

ان أحداث ثورة زراعية تغير طابع العلاقات بين الناس

سيظهر ان هناك مصلحة مشتركة بين الفلاحين جميعهم في السهل والجبل ، في الشمال والجنوب ، وأن هناك وحدة معنوية تجمعهم جميعا ، بينما سيظهر أن الخصم الذي يستحق العداء هو الشيخ الاقطاعي الذي يأبى التنازل عن امتيازاته لصالح الشعب

كذلك فان اقامة مشاريع زراعية وصناعية تجتذب الناس من كل مكان في اليمن ، ويعملون فيها سويا كقيلة بانشاء وتنمية علاقات جديدة تختفي فيها الطائفية والعنصرية تماما

فالعمال اليمنيون في مصافي البترول في عدن ، وفي القاعدة العسكرية البريطانية مثلا ، والذين ينتسبون الى هذه الطائفة أو تلك والى هذا العنصر أو ذاك قد نشأت بينهم علاقات جديدة حلت محل التعصب للطائفة أو العنصر ، علاقات من التضامن الطبقي ، والمصلحة المشتركة ، والكفاح المشترك ، والاخوة المتبادلة ، كما أن اقامة تنظيم شعبي يجمع كل المواطنين الثوريين من فلاحين ، وعمال وتجار ومثقفين كفيل بأن يصبح بوتقة وطنية تنصهر فيها الطائفية والعنصرية وتتشكل وتنضج فيها الوحدة الوطنية

وبالاضافة الى ذلك فان التوعية الوطنية والشعبية ، وانطلاق الحركة الديمقراطية الثورية ستلعب دورا هاما في القضاء على مشاعر التعصب الطائفي والعنصري

وخلال العمل من أجل انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، وخلال عملية التغيير الثورية ستتلاشى نهائيا بقايا الطائفية والعنصرية وستنمو وتتصلب وحدة الشعب الوطنية

ذلك قانون اجتماعي لا بد ان يفرض نفسه في اليمن كما فرض نفسه في غيرها من البلدان

التنظيم الشعبى ظاهرة تاريخية جديدة

ربما كان طرح قضية التنظيم الشعبى ومعالجتها من قبل المثقفين من الامور الملحة والراهنة ، ليس لان قضية التنظيم الشعبى تعد قضية الساعة بالنسبة لثورتنا اليمينية فحسب وانما لان هذه المسألة تسحب نفسها أيضا على مستقبل النضال السياسى العربى ، بل وتمتد لتشمل الدول الوطنية حديثة الاستقلال

ان الاتجاه الى اقامة تنظيم شعبى واحد أمر لم تمله رغبات فرد أو أفراد فى فرض ديكتاتورية الحزب الواحد واذا كان ذلك جائزا بالنسبة للبلدان التى عرفت النظام الفاشيستي فان ذلك غير وارد بالنسبة للبلدان النامية الحديثة التى لا تبرر ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ظهور مثل هذا النظام

لقد ظهر النظام الحزبى أساسا فى الدول الصناعية المتطورة حيث نشأت طبقات رأسمالية قوية ، ومعها نشأت طبقات عمالية قوية أيضا . ومن هنا تكونت أحزاب سياسية منظمة تنظيما عاليا تمثل الطبقات الرأسمالية ، أو الطبقات العاملة ، وأكثر من ذلك ، فقد عرفت هذه البلدان أكثر من حزب واحد للطبقة الواحدة ، حيث كانت هذه الأحزاب تمثل مصالح هذه الفئة أو تلك من الطبقات الرأسمالية أو العمالية ، ففي أمريكا مثلا يوجد الحزب الديمقراطى والحزب الجمهورى ، وكلاهما يمثل الطبقة الرأسمالية الاحتكارية ، الا أن الحزب الديمقراطى يمثل مصالح قطاع من هذه الطبقة ، وهو القطاع اليميني ، بينما يمثل الحزب الجمهورى ذلك القطاع اليميني المتطرف

كما أننا نشاهد فى بريطانيا حزب العمال ، والحزب الشيوعى ، وكلاهما يقول انه يمثل الطبقة العاملة الا أن قيادة حزب العمال تمثل فى واقع الامر الجزء الاعلى الارستقراطى و «المتبرجز» من الطبقة العاملة والذي تجمعه بالراسمالية ، وبالاستعمار وبالذات الاستعمار الجديد مصالح مزدوجة وقوية .

وخلال الصراع السياسى الذى شنته الطبقات العاملة بدعم من جماهير الفلاحين وغيرهم من فئات الشعب الكادحة ضد البرجوازية الحاكمة والمتسلطة استطاعت الطبقات العمالية وغيرها من الجماهير الشعبية أن تكون أحزابا سياسية تمثل مصالحها وتنظم نشاطها السياسى ، فنشأ نتيجة لذلك ما نسميه اليوم بالنظام الحزبى كتعبير عن الديمقراطية البرجوازية

الا أن الديمقراطية البرجوازية كثيرا ما كانت تتعرض لازمات سياسية فى فترات التسلط الفاشى حين كانت تجمع الفئات العليا اليمينية المتطرفة من البرجوازية الاحتكارية نتيجة أزمات الرأسمالية العامة ونتيجة صراعها المتوحش على الاسواق العالمية فتطلق العنان لديكتاتوريتها وتلقى المؤسسات الديمقراطية والأحزاب السياسية المعارضة ، وتشيع الارهاب الدموى الطبقي والعنصرى فى الداخل وتنساق وراء مطامحها التوسعية ، ومغامراتها الجنونية فى الخارج



من هذه المقدمة السريعة واللازمة عن النظام الحزبى ، والديمقراطية البرجوازية يتضح جليا أن هاتين الظاهرتين المتلازمتين كانتا نتاج وضع طبقي رأسمالى متطور ، نتاج وجود طبقات رأسمالية وعمالية قوية ، ونتاج تناقض حاد

بين مصالح الطبقات الرأسمالية من جهة ، ومصالح الطبقات العاملة من جهة أخرى . وفى مثل هذا الوضع كان من الطبيعى أن تقوم سياسة وايدولوجية الطبقة العاملة على أساس إسقاط حكم ديكتاتورية الرأسمالية الاحتكارية المستغلة ، وإقامة حكم ديكتاتورية البروليتاريا محله . وقد نجحت الطبقة العاملة فعلا فى بعض البلدان المتطورة صناعيا وأقامت على أنقاض ديكتاتورية الرأسمالية ديكتاتورية البروليتاريا

عند هذه النقطة من الحديث يمكن التوقف لطرح السؤال التالى :

هل النظام الحزبى هو الشكل الصالح للعمل السياسى الديمقراطى بالنسبة للبلدان النامية ؟

ان الاجابة على هذا السؤال بالنفى او بالايجاب قد تبدو مخرجة فى البداية ، غير أن استعراض الوضع التاريخى ، والحالة الاجتماعية ، والاقتصادية والسياسية للبلدان النامية كفىل بتحديد الاجابة الصحيحة

لقد وجدت الشعوب الاسيوية والافريقية ، والامريكية اللاتينية نفسها منذ القرن التاسع عشر وقد تحولت الى مستعمرات أو شبه مستعمرات أو تابعة . وخلال السيطرة الاستعمارية عليها لم يكن فى الامكان نشوء برجوازية قوية فى بلدانها ، وبالتالي لم يكن فى الامكان نشوء طبقات عاملة قوية ، ذلك لان هذه البلدان لم تكن أكثر من أسواق لبيع المنتجات الاستعمارية ، ومواد خام طبيعية ، وقوى عمل بشرية رخيصة للدول الاستعمارية المتسلطة

من هنا انخرطت كل طبقات الشعب بما فيها البرجوازية الوطنية الاخذة فى النشوء فى تيار النضال الوطنى ضد السلطة الاستعمارية . ورغم المواقف المتذبذبة والمترامية

التي كانت تبديها أحيانا بورجوازية المناطق المستعمرة خلال النضال ، ولاسيما الجزء الكومبرادوري منها ، الا أنها كانت من حيث الاساس تلعب دورا وطنيا هاما ، بخلاف طبقة الاقطاع التي كانت غالبا مرتبطة بالحكم الاستعماري . وبحكم الوضع الطبقي والرأسمالي الناشئ وبحكم التفاعل مع الاوضاع الحزبية داخل بلدان الدول الاستعمارية أمكن نشوء أحزاب مختلفة في المناطق المستعمرة . الا انه نظرا لوقوع كل الطبقات والاحزاب تحت نير القهر الاستعماري ونظرا لان التناقضات بين هذه الطبقات والاحزاب كانت ما تزال ثانوية بينما تظاهر التناقض الرئيسي والعدائي بين كل هذه القوى المضطهدة من جهة ، وبين دولة الاضطهاد الاستعمارية من جهة أخرى فقد شكلت طبقات الشعب المستعبدة حلفا وطنيا فيما بينها ، كما دخلت الاحزاب المناضلة في جبهة وطنية واحدة بهدف شن كفاح حازم للاطاحة بالحكم الاستعماري . وفي بعض المستعمرات أمكن أيضا أن تنخرط كل قوى الشعب الوطنية داخل تنظيم عام بما في ذلك القوى اليسارية كما حدث مثلا بالنسبة لحزب المؤتمر الهندي تحت قيادة نهرو ، وكما حدث بالنسبة للجبهة الوطنية « الناساكوم » تحت زعامة سوكارنو . لقد خلقت ظروف آتھر الاستعماري حركة تحرير وطنية عامة متحدة ، وساعدت - دون قصد - على اندماج قواها الثورية في جبهة وطنية ، او في مؤتمر وطني . . .

غير أن هذه الوحدة الوطنية تفككت على أثر زوال السيطرة الاستعمارية المباشرة وبعد الظفر بالاستقلال . وفي بعض البلدان وبالذات في تلك التي كانت قد نشأت فيها طبقة بورجوازية قوية نسبيا أمكن للبورجوازية استلام السلطة كما حدث في الهند مثلا ولم تعد تهتم بغير اقضاء

كل نفوذ لقوى اليسار عليها • وفي بلدان أخرى حيث نشأت طبقة عسكرية رجعية تدعم البورجوازية المنحسلة انتكست الوحدة الوطنية والجبهة الوطنية انتكاسة أشد كما حدث ذلك أخيرا في أندونيسيا • غير أن هذه الانتكاسات مرهونة بظروفها وموقوتة ، ولا تحول على المدى البعيد أو القريب دون حدوث نهوض ثورى جديد ، ودون قيام جبهة وطنية ، أو اتحاد ثورى لقوى الشعب الثورية بما فيها ذلك الجزء الثورى من البورجوازية الصغيرة والوطنية ..

أما هناك حيث كانت البورجوازية ضعيفة نسبيا وحيث شكل الفلاحون والعمال عمود الحركة الوطنية وقيادتها فقد أمكن نشوء جبهة وطنية واحدة دامت حتى بعد الاستقلال وأمكن أن يقوم تحت رايتها حكم وطنى ديمقراطى سرعان ما تطور الى حكم اشتراكى كما حدث مثلا في الصين الشعبية ، وكوريا وفيتنام الديمقراطية . ورغم ان الحكم الاشتراكى هنا قد قام تحت علم ديكتاتورية البروليتاريا الا أن قاعدته الجماهيرية قد تشكلت أساسا من الفلاحين ، وهذا هو الجديد الذى قدمته الحركة الثورية في الصين الشعبية ، وفيتنام وكوريا الديمقراطيتين كانعكاس لواقع ظروفها الداخلية وكتعبير عن واقع أنها كانت تسودها نفس الاوضاع العامة التى تسود في بلدان الشرق الزراعية المتخلفة ..

وذلك هو الفارق الذى يميز تجربة الحكم الديمقراطى والاشتراكى في الصين الشعبية وفيتنام الديمقراطية وكوريا الديمقراطية عن تجربة الحكم الديمقراطى والاشتراكى في روسيا وأوروبا الشرقية حيث كانت الطبقة العاملة في هذه البلدان تشكل عمود الحركة

الديمقراطية والاشتراكية نظرا للتطور الصناعى النسبى فيها ولوجود طبقة عاملة أكثر قوة ، وتمر كزا ، وتجربة ، وتنظيما ..

لقد نشأ النظام الحزبى فعلا فى كثير من البلدان المتخلفة التى وقعت تحت الحكم الاستعمارى تأثرا بالاضاع الحزبية فى البلدان الاستعمارية ، وتعبيرا عن وجود طبقات رأسمالية وعمالية ناشئة فى البلدان المستعمرة ، الا أن هذه الظاهرة ذات الاصل الاوربى والغربى لا تعكس فى الواقع عمقا تاريخيا أو اجتماعيا بالنسبة للبلدان الزراعية المتخلفة ولا تشكل ظاهرة تاريخية أصيلة تعبر عن أبعاد واقعها ، ذلك لأنها لا تستند الى واقع اقتصادى واجتماعى يضاهى الواقع الاقتصادى والاجتماعى الغربى بطابعه الصناعى والرأسمالى المتطور والذى يشكل خلفيتها وقاعدتها التى نمت وتطورت عليها . ان ظاهرة النظام الحزبى فى الدول الحديثة أخذت تفسح المجال لظاهرة جديدة أكثر اصالة وصحية وأكثر تعبيرا عن الظروف الموضوعية الخاصة وأكثر صلاحية واستجابة لمتطلبات النضال الوطنى والديمقراطى ، ألا وهى ظاهرة التنظيم السياسى الواحد لكل قوى الشعب الثورية . وبمقدار ما يتلاشى حكم البورجوازية المحلية لصالح حكم الجبهة الوطنية يتلاشى بالتالى وبالتدرج النظام الحزبى ، اذ أن حكم الجبهة الوطنية الذى يتضمن فى نفس الوقت وجود أحزاب متآلفة سيفسح المجال لعملية تاريخية ينصهر خلالها هذا التآلف الحزبى مشكلا فى آخر الامر تنظيما شعبيا واحدا ، أو حزبا شعبيا واحدا ..

ان مثال كوبا التى سقط فيها حكم الاستعمار ، وسقط معه فيها حكم الفئة العميلة من البورجوازية المحلية وحكم

الاقطاع قد برهن ، ليس فقط ، على امكانية تخطي النظام الحزبي ، وايجاد حكم الجبهة الوطنية ، وخلق وضع وطني ديمقراطي تحت لوائها ، بل وعلى امكانية انصهار كل القوى الثورية وحتى الحزبية منها ضمن بوتقة واحدة ، ضمن حزب ثوري واحد يجر وراءه جماهير عريضة ، ويسير بها وبالبلاد في طريق تصفية الوضع الرأسمالي الباهت ، وفي طريق اقامة صروح الاشتراكية

ان نشوء تنظيمات شعبية واحدة في غينيا ومالي وتنزانيا مثلا تستقطب كل قوى الشعب الوطنية بهدف القضاء على التركيب القبلي شبه الاقطاعي ، وللتصدي للاستعمار والاستعمار الجديد ومن أجل السير في طريق اقامة حكم وطني ديمقراطي ، وطموحا الى المضي في طريق بنساء الاشتراكية ليقدم دليلا اخر على عدم وجود أرضية خصبة ، أو مناخ طبيعي لبقاء ووجود النظام الحزبي في القارة الافريقية ..

ان سلوك القارة الافريقية لطريق النضال الوطني كفيل بأن يصهر بلهبه كل القوى ، ويذيب كل الكتل الثورية في وحدة نضالية ، وفي جبهة وطنية ، وفي تيار وتنظيم شعبي واحد ، يقودها على طريق التطور الوطني الديمقراطي وعلى طريق التقدم الاجتماعي. ان نفس التطور في هذا الاتجاه التاريخي يفرض نفسه ، وربما بفعالية أشد على القارة الاسيوية ، أو على تلك البلدان التي ما تزال تناضل بدأب من أجل تصفية بقايا السلطة الاستعمارية ، والاقطاعية ، وحلفائهما من البورجوازية الكومبرادورية ، ومن أجل اقامة حكم وطني ديمقراطي

من هذا العرض العام والوجز يمكن لنا أن نستخلص النتائج الآتية :

١ - ان ظاهرة التنظيم الشعبى الواحد ظاهرة تاريخية جديدة تخص البلدان النامية وحدها حيث تسود أوضاع طبقية ، وتركيب اقتصادى واجتماعى مختلف كمسا وكيفا عن أوضاع وتركيب البلدان الرأسمالية التى بلغت مرحلة الاستعمار

٢ - ان هذه الظاهرة السياسية والتنظيمية انعكاس للتركيب الطبقي الخاص فى البلدان النامية حيث أن العلاقات الزراعية هى العنصر السائد ، وحيث يشكل الفلاحون نتيجة لذلك أوسع وأعرض طبقات المجتمع ، وحيث لم تصل التناقضات بين الطبقة الرأسمالية الناشئة وبين الطبقة العاملة الوليدة الحسب الذى بلغته فى البلدان الصناعية والرأسمالية المتطورة ، وحيث نسبة القوى بين طبقات الشعب وفئاته الثورية وبين الجزء الأعلى من البرجوازية الاحتكارية والكومبرادورية تميل لصالح القوى الثورية التى تجمعها مصالح مشتركة ، وتوحدتها مهمة موضوعية مشتركة

٣ - ان جماهير التنظيم السياسى المهيأة موضوعيا وذاتيا للانخراط فيه والتى تجمعها ضمن اطاره مصالح عامة مشتركة هم طبقة الفلاحين والعمال ، وفئة المثقفين الثوريين ، والبرجوازية الصغيرة ، والجناح اليسارى والمتوسط من البرجوازية الوطنية . وبالتالى فان هذا التنظيم يستثنى بحكم مهمته الموضوعية والتاريخية طبقة الاقطاع ، والبرجوازية اليمينية والاحتكارية والكومبرادورية ، ويجعل من أهدافه العملية القضاء على هذه القوى الرجعية

٤ - أن ظاهرة التنظيم الشعبى ما تزال فى حالة جنينية، وفى مرحلة الاختمار والتكون ، وهى كأي ظاهرة اجتماعية

أخرى تمر بمرحلة نشوء ونمو وتطور . ويمكن العثور على جذورها التاريخية في حقبة النضال الوطني المشترك الذي سبق عهد الاستقلال ، حيث التحمت في هـسـهـه الحقبة الوطنية كل القوى الثورية في جبهة وطنية واحدة أو في مؤتمر وطنى واحد ، وتطور هذه الظاهرة عملية تاريخية لم تستكمل مداها بعد

٥ - أن التنظيم الشعبى باعتباره تجمعا لقوى الشعب الثورية فى الدول الوطنية حديثة الاستقلال يختلف عن تلك التجمعات أو الجبهات الوطنية التى نشأت فى أوروبا خلال الازمات والحروب لمهمة مؤقتة ومحدودة كدرء خطر فاشى ماحق انتهت بعد زواله ، وإنما هو حشد وتنظيم لقوى وطنية وديمقراطية من أجل تحقيق مهام استراتيجية بعيدة المدى تتمثل فى انجاز واستكمال الاستقلال السياسى والاقتصادى ، وفى القضاء على الاوضاع القبلية والاقطاعية ، وعلى أوساط البورجوازية الاحتكارية والكومبرادورية ، وفى سلوك طريق التطور الوطنى الديمقراطى وطريق التطور غير الرأسمالى

٦ - أن التنظيم السياسى فى مرحلة عليا من مراحل تطوره يستلزم إعادة النظر فى بعض تركيباته ونوعياته ، يستلزم صقل بنيته العضوية ، وفرز بعض عناصرها المستهلكة والتى لا تستطيع السير الى نهاية الطريق ، ويستلزم تطوير وتعميق أيديولوجيته

٧ - أن هذا التنظيم فور استكمال طريق التطور الوطنى الديمقراطى ودخوله بهذا البلد أو ذاك مرحلة الانتقال الى الاشتراكية يتطلب ايجاد قيادة سياسية من النوع الاشتراكى الخالص تمثل تحالف العمال والفلاحين داخل التنظيم وتمثل مصالحهما العميقة فى الاشتراكية ،

وتكفل دراسة وتطبيق قوانين وأساليب التطور الاشتراكي

٨ - أنه إذا جاز ألا تبني الاشتراكية في بعض البلدان المتطورة صناعيا ، وأسماليا وطبقيا إلا تحت علم ديكتاتورية البروليتاريا . فان التنظيم الشعبي في الدول حديثة الاستقلال بقيادته الاشتراكية والعلمية يقدم البديل الذي يمكن به بناء الاشتراكية

٩ - أن ظاهرة التنظيم الشعبي كما أنها وليدة عوامل داخلية تتمثل في مجموعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بالبلدان النامية فانها كذلك أيضا نتاج عوامل خارجية عامة أملت لها الحقبة التاريخية التي وصل اليها التطور العالمي ، فبلوغ الرأسمالية في البلدان المتطورة مرحلة الشيخوخة ، مرحلة الاستعمار ، وانهيار النظام الاستعماري منذ الحرب العالمية الثانية بمقاييس سريعة ، ونهوض نظام اشتراكي عالمي ، واستتالة قيام رأسمالية متطورة في الدول حديثة الاستقلال ، وضعف وانحلال بعض قطاعات البورجوازية في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة والتابعة ، ونهوض وتطور حركة التحرير الوطنية واتجاه قطاعات واسعة منها الى تبني مفاهيم الاشتراكية ، وسير العالم في طريق الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، كل ذلك يشكل المناخ التاريخي الملائم الذي ولدت في ظله ظاهرة التنظيم الشعبي الواحد لكل قوى الشعب الثورية كصيغة سياسية وتنظيمية تكفل السير بالبلدان النامية في طريق التطور الوطني الديمقراطي وفي طريق الاشتراكية

والان ما مدى بروز هذه الظاهرة في بلداننا العربية باعتبارها تنتسب الى الدول النامية حديثة الاستقلال ؟

ليس هناك شك في أن ملامح هذه الظاهرة هي أوضح وأبرز ما تكون في بقعتنا العربية التي تخطت اشعاعاتها ومثلها وتجاربها الثورية آسيا وأفريقيا إلى أمريكا اللاتينية فبعد الصراعات الحزبية والمريزة بين القوى الوطنية العربية ، ونتيجة للاحتكاك والتفاعل الحاد فيما بينها ، وحصيلة لفترة سياسية من الاختلاف على مفاهيم الوحدة والاشتراكية ، ومن الانقسامات داخل الحزب الواحد ، ومن تمزق التنظيمات الواحدة إلى حلقات ، وبفعل الهجوم الاستعماري على كل القوى التقدمية مستغلا خلافها وتمزقها ونتيجة لبروز التناقض الرئيسي والعدائي بينها مجتمعة من جهة ، وبين القوى الرجعية والاستعمارية مجتمعة من جهة أخرى ، وبفضل وضوح مفاهيم وشعارات الأمة العربية في الحرية والاشتراكية والوحدة أمكن التفاهم واللقاء أخيرا بين فصائل حركة الثورة العربية ، وظهرت حتمية توحيد القوى التقدمية العربية على النطاق الوطني والقومي معا

لقد أدركت القوى الثورية العربية كلها أن خطر الصهيونية الداهم والمتفاقم لا تتأتى مواجتهته وهي منعزلة عن بعضها ومتفرقة ، كما أدركت أن أخطبوط الاستعمار الذي يلف الوطن العربي ، ويطوق حتى الدول العربية المتحررة فيه لا يمكن سحقه بدون اتحاد كل القوى الثورية ضده ، ولمست أكثر من ذلك أن الرجعية العربية المتحالفة مع الاستعمار والتي تجمعها مع الصهيونية كراهيتها الشديدة لحركة الثورة العربية ليس من السهل التصدي لها بينما جبهة القوى التقدمية منقسمة على نفسها ، واتضح لها فوق ذلك كله أن الرجعية العربية بقيادة الرجعية السعودية قد أخذت تحشد الانظمة الرجعية في الشرق الأوسط كله في جبهة واحدة ومن أجل إقامة حلف

رجعى استعمارى تحت ستار الدين وباسم محاربة الالحاد
والشيوعية ، وبناء على مخطط استعمارى مدروس تناصره
الصهيونية فى محاوله منها لتوجيه ضربات انتحارية لكل
القوى والانظمة الثورية المتحررة فى الوطن العربى فى
الوقت الذى ظلت فيه تدعو - الهاء منها لهذه القوى
والانظمة الثورية عن نشاطها المحموم ضدها - الى ضرورة
التمسك بسياسة مؤتمرات القمة وميثاق التضامن
العربى ..

لقد اوضحت قضية وحدة القوى الثورية العربية قضية
حياة أو موت ، قضية دفاع عن النفس ، وعن كيان الثورة
العربية ، ومن أجل ضمان بقائها واستمرارها وتطورها .
من هنا يمكن لنا فهم المغزى البعيد لموقف رائد الثورة
العربية الملمم الرئيس جمال عبد الناصر حين أوقف
مؤتمرات القمة العربية ودعا الى وحدة العمل
الثورى العربى ، ووحدة القوى التقدمية العربية ، وحين
أكد على ضرورة العمل الدائب من أجل تصفية خلافاتها
الثانوية تحقيقا لهذه الوحدة ومن أجل مواجهة قوى الرجعية
والاستعمار ، والصهيونية وانجاز مهام الثورة العربية
الكبرى فى التحرر الوطنى ، والوحدة القومية ، والاشتراكية
الديمقراطية ..

فما هو الشكل الذى اتخذته أو يمكن أن تتخذه وحدة
القوى التقدمية العربية ؟ ان وحدة القوى الثورية
العربية على النطاق القومى تتطلب أولا وحدتها على
النطاق الوطنى . فهل تحققت مثل هذه الوحدة أو
تحقق نموذج لها فى أى من الاقطار العربية وفى أى شكل
من الاشكال ؟

ان الاجابة على هذا التساؤل قدمتبه فى الواقع

الجمهورية العربية المتحدة في شكل الاتحاد العربي الاشتراكي ..

ان أهمية هذا الشكل التنظيمي تتمثل في أنه كان أول تنظيم عربي رائد لقوى الشعب الثورية تخطت به الجمهورية العربية المتحدة مرحلة النظام الحزبي ، ونظام الجبهة المؤتلفة ، وانتقلت به مباشرة عبر الحكم الوطني الديمقراطي الى مرحلة أكثر تطورا وتقدما ، مرحلة السير في طريق بناء الاشتراكية

ولضمان نجاح هذه المسيرة الجديدة شرعت القيادة الثورية في تشكيل حزب أوجهاز سياسي داخل الاتحاد الاشتراكي العربي من عناصر اشتراكية خالصة تتوفر فيها روح الثورة الاشتراكية ، والعلم بقوانينها وأساليب تطبيقها

وبذلك أصبح الاتحاد الاشتراكي العربي ممثلا في قاعدته العريضة لتحالف جماهير الشعب الفقيرة والثورية من فلاحين ، ومثقفين ، وجنود ، ورأسمالية وطنية ينتموا تمثل في قمته العليا ، في جهازه السياسي الاعلى وفي الاجهزة التمثيلية المنبثقة عنه تحالفت العمال والفلاحين بغالبية مالهما من مقاعد بحكم مصالحتهما العميقة والطبيعية في الاشتراكية ، وبحكم صلاحيتهما للنهوض بدورهما التاريخي والطبيعي في قيادة الثورة الاشتراكية

وتبرز الدلالة الديمقراطية والتقدمية للاتحاد الاشتراكي العربي أكثر في واقع أن الشيوعيين المصريين أدركوا ذلك ، وأدركوا فوق ذلك ضرورة حل حزبهم الشيوعي الذي كان قد انقسم الى أحزاب وكتل مختلفة وأخذوا ينتسبون الى التنظيم الشعبي الجديد بشكل فردي ، ويمارسون في إطاره ومن خلاله مع غيرهم من

القوى الاشتراكية والشعبية الاخرى حقوقهم الديمقراطية
واجباتهم بالمساهمة في دفع البلاد في طريق التقدم
الاشتراكي في ظل مبادئ الميثاق والقيم الاساسية للثورة
والولاء الكامل لقيادته

من ذلك كله يتضح أن الاتحاد الاشتراكي العربي في
الجمهورية العربية المتحدة بوضعه الحالي وقابليته
تفتحه وتطوره المقبل يعتبر أنضج وأعمق تجربة سياسية
وتنظيمية ليس بالنسبة للدول العربية فقط وإنما بالنسبة
لمجموع الدول الوطنية حديثة الاستقلال في آسيا وأفريقيا،
ويعتبر مثلاً رائداً بالنسبة لهذه الدول ، ودلالة قوية على
الامكانيات الواسعة لنمو وتطور وتكامل ظاهرة التنظيم
الشعبي في البلدان الوطنية الحديثة كظاهرة سياسية
وتنظيمية جديدة

والتنظيم السياسي في الجمهورية العربية المتحدة
بقاعدته الشعبية الواسعة ، وقيادته الاشتراكية الواعية ،
وميثاقه الوطني والعلمي ، وقابليته للتفتح والتطور أكثر
فكرياً وتنظيماً يقدم في الواقع كل الشروط السياسية ،
والتنظيمية ، والفكرية اللازمة للانتقال من مرحلة
الرأسمالية الى الاشتراكية دون حاجة الى ديكتاتورية
البروليتاريا

ولقد كان حزب جبهة التحرير الجزائرية مثلاً
بكل القوى الوطنية الديمقراطية والاشتراكية التي
انخرطت فيه ، وبميثاقه الوطني والعلمي يمثل تجربة
سياسية وتنظيمية وفكرية بالغة الأهمية والروعة
استطاعت بها الجزائر اقامة دولة ديمقراطية وطنية
تقدمية بل والسير خطوات في طريق التقدم الاشتراكي
والثورة الجزائرية تتمتع بحيوية وحرارة تكفل لها

مواجهة كل المشاكل التي تواجهها وصرح كل أعراض
الخلافات الداخلية في صفوفها

ان الاتجاه الى اقامة تنظيم شعبي يضم كل القوى
القومية والتقدمية أصبح من قضايا الساعة بالنسبة
للعراق . ولقد كان من الطبيعي أن تكون خطوات العراق
في هذا الاتجاه بطيئة وثقيلة نظرا لتقاليد الحزبية
القوية نسبيا ، وللصراع المرير الذي نشب بين قواه
الوطنية ولروح الحذر والتحفظ بين فصائله الثورية ،
والنشاط المحموم لقوى الرجعية والاستعمار ، ومحاولاتها
المستمرة ابقاء الصدع قائما والجرح داميا بين أجنحة
الحركة الوطنية الديمقراطية هناك .

غير أن سقوط حكومة البزاز واستلام السلطة من قبل
حكومة ساعية أكثر الى تحقيق الوحدة الوطنية والديمقراطية
بين العرب واخوانهم الاكراد ، ومنفتحة أكثر على
الخط الوطني والقومي وعاطفة أكثر على الاتجاه
الديمقراطي والاشتراكي ، وراغبة أكثر في أفساح
المجال للقوى القومية والتقدمية لاقامة تنظيم شعبي
ولتفاعل حي مع تجربة الاتحاد الاشتراكي في ج ٥٠ ع ٢٠ ،
ومتمسكة أكثر بالقيادة السياسية الموحدة ، ان كل ذلك
يخلق الشروط الملائمة لقيام ونمو وتطور تنظيم سياسي
في العراق يستوعب ولو بالتدريج كل قواه الوطنية ،
والقومية ، والاشتراكية ، ويكفل دفع العراق في طريق
التطور الوطني الديمقراطي ، وفي طريق التقدم
الاشتراكي

وفي سوريا اليوم حيث تتسلم السلطة فيها حكومة تقدمية
نشطة تحطم قواعد الرجعية وعناصر الانفصال ، وتشيع
في أنحاء سوريا جوا مشبع بالروح الثورية العالية ، وتوجه

بها صوب التعاون مع القوى الثورية في الداخل ، ومع القوى الثورية على النطاق العربي تتفتح امكانيات خصبة وواسعة لقيام جبهة وطنية تقدمية تجمع كل القوى الثورية ، على أساس من الايمان بوحدة الثورة العربية وأسسها الاشتراكية

ويبدو أنه في بلد كسوريا عرف بتقاليد حزبية متطورة ويحكم بواسطة حزب واحد هو حزب البعث ، ان الشكل الانسب لتوحيد قواه الثورية في المرحلة الحالية هو انخراط جميع الاحزاب والمنظمات والشخصيات التقدمية في جبهة وطنية واحدة من أجل اقامة حكم الجبهة الوطنية المؤتلفة ولتقدم سوريا بنجاح في طريق الاشتراكية ..

ان انكشاف وجود عناصر متأمرة عميلة للاستعمار والرجعية في صفوف حزب البعث، وأقدام الجناح اليساري في الحزب على تصفيتها وتطهير صفوفه منها ، وقبوله بالتعاون مع قوى وحدوية واشتراكية من خارج صفوفه لهو بداية مشجعة للسير في طريق بناء جبهة وطنية تقدمية تمهد لبناء وتحالف شعبي ينبثق عنه تنظيم واحد لكل القوى الثورية التقدمية .

ان تخلي حزب البعث عن صفة « الحزب القائد » ووضع قواه بحجمها الطبيعي في مكانها الطبيعي لا يستهل فقط امكانية خلق جبهة وطنية تقدمية ، وانما يساعد أيضا ويشجع على تحويل هذه الجبهة الى تحالف شعبي تذوب فيه وفي حرارة الثقة المتبادلة والكفاح المشترك تدريجيا كل التنظيمات المقفلة والضيقة، وتفتح بفضلها مغاليق الحزبية موسعة الرحاب لقيام اتحاد اشتراكي عربي

ولقيام حزب أو جهاز سياسى قائد لهذا الاتحاد من أكفأ وأخلص وأنضج العناصر الاشتراكية

وبسير سوريا فى هذا الطريق تكون قد خلقت كل مقومات الوحدة معها واستفادت من تجارب الماضى وشجعت كل القوى الثورية فى الوطن العربى للسير فى هذا الطريق

ان قضية وحدة القوى الثورية قد أخذت تفرض نفسها ليس فى الدول العربية المتحررة فقط ، وإنما أيضا فى تلك الدول العربية التى ما تزال قواها الوطنية تكافح من أجل خلق حكم وطنى ديمقراطى متحرر

ان انخراط هذه القوى فى بلاد كلبنان ضمن جبهة وطنية تضم الاحزاب والهيئات والشخصيات القومية والوطنية والتقدمية لمثل مبشر باحتمالات قيام مثل هذه الجبهة فى اقطار عربية أخرى كالعرب والسودان حيث تتوفر شروط موضوعية وذاتية لذلك

ان قيام جبهة وطنية فى الاقطار العربية التى قد نشأت فيها أنظمة حزبية تقدمية يبدو وكأنه الشكل الانسب والخطوة الملائمة للدخول فى عمليات تفاعل نفسية وسياسية وتنظيمية ينبثق عنها على المدى القريب أو البعيد تنظيم شعبى موحد أو اتحاد اشتراكى عربى يجمع كل القوى الثورية داخل كل قطر عربى .

أما هناك حيث لم تنشأ بعد نتيجة التخلف والوضع الاقطاعى - القبلى المتأخر أحزاب أو تقاليد حزبية كما هو الحال بالنسبة للجمهورية العربية اليمنية فإن الشكل السياسى الملائم والوحيد لتجميع القوى الثورية هو

التنظيم الشعبى الواحد وليس الجبهة الوطنية التى
تتضمن وجود أحزاب وتنظيمات قائمة

ان قيام مثل هذا التنظيم فى وطننا الجمهورى قد
حتمته ظروف بلادنا الداخلية ، وحتمته أيضا طبيعة
المستوى المتقدم الذى وصل اليه النضال فى الوطن
العربى وعلى النطاق الدولى

ان التركيب الاقتصادى والاجتماعى فى اليمن لا يَحتمل
قيام نظام حزبى ، وإن يساعد مثل هذا النظام لو
وجد فرضا على دفع حركة الثورة الى أمام . ان قيام
تنظيم سياسى واحد هو الامكانية الوحيدة لحشد
وتعبئة وتنظيم وقيادة جماهير الشعب اليمنى خلف
ثورته ومن أجل الحفاظ عليها ، والسير
بها فى طريق التطور والتقدم . ان التنظيم الشعبى الذى
كانت الثورة قد دعت الى انشائه يستجيب لمتطلبات العمل
الوطنى الثورى ويساعد على اذابة رواسب التعصب
العنصرى والطائفى ، ويخلق وحدة وطنية وثورية فى البلاد
والتنظيم الشعبى بطبيعة مهمته وكما سبق القول لا يعنى
تجميع كل السكان دون تمييز فى صعيد واحد ، فهو
لا يتسع الا لقوى الشعب الثورية ذات المصلحة فى الثورة،
ويستبعد كل القوى القديمة التى تتعارض مصالحها
الطبقية مع طبيعة مهمته التاريخية . ان طبقة المشايخ
الاقطاعيين ورؤساء القبائل والعشائر هى من هذه
القوى القديمة . كذلك فان التنظيم الشعبى لا يسمح
ولا ينبغي أن يسمح بتسليل عملاء الاستعمار والرجعية
اليه منعا لتخريبها له من الداخل . ان قوى الشعب
المدعوة موضوعيا للدخول فى هذا التنظيم ، والثورية بحكم
مصالحهم وتطلعاتها وان لم تع ذاتها بعد ، ولم تع دورها

التاريخي والتي ينبغي أن يتشكل منها التركيب العضوي لهذا التنظيم تتمثل في الفلاحين ، والعمال ، والمثقفين ، والرأسمالية الصغيرة . ان الجنود الذين ينحدرون أساسا من طبقة الفلاحين يشكلون إحدى القوى الثورية التي ينبغي أن يضمها هذا التنظيم ، وأن اتخذ انتسابها إليه طابعا خاصا . ان مهمة التنظيم الشعبي التاريخية هي التي تفرض أي الطبقات والفئات ينبغي أن تنتسب أو تنضم إليه ، وتتمثل هذه المهمة في ضرورة القضاء على التركيب الاقتصادي والاجتماعي المتخلف ، وعلى التغلب على الوضع القبلي الاقطاعي ، وعلى علاقات الاستغلال الانتاجية ذات الطابع الاقطاعي ، وعلى العصبية القبلية والطائفية والعنصرية ، وتبعية القبيلة للشيوخ ، وعلى العلاقات القبلية والعشائرية المتخلفة وعلى مجمل ملامح النظام الاقطاعي ، وتتمثل هذه المهمة أيضا في تحرير الفلاح من عبوديته للأرض ، من تبعيته للاقطاعي ، وفي احداث ثورة زراعية ، وفي ادخال وسائل الزراعة الحديثة الى الريف ، في تطبيق الديمقراطية على نطاق الزراعة ، في اجراء اصلاح زراعي ، كذلك تتمثل هذه المهمة في تحرير الاقتصاد اليمني والسوق اليمني من تبعيته للاحتكارات الاستعمارية البريطانية وفي إيجاد اقتصاد وطني ناهض مستقل عن طريق إقامة المشاريع الزراعية والصناعية بواسطة الدولة من أجل إقامة قطاع عام على نطاق الزراعة والصناعة ، وعن طريق تشجيع الرأسمال المحلي ودفعه الى توظيف استثمارات في مشاريع انتاجية ، كما تمتد مهمة التنظيم الى حشد تعطيل الدور والنشاط الذي يقوم به الطاقم الاعلى من البورجوازية التجارية الصغيرة محاولة منها لربط الاقتصاد

اليمنى باستمرار بعجلة الاحتكارات الاستعمارية ، وتتمثل مهمته في السير باليمن في طريق التطور الوطني الديمقراطي ، وفي طريق التطور غير الرأسمالي ، لما انه يواجه مسئولية الاسهام في النضال الوطني من أجل تحرير الجنوب اليمنى المحتل من سيطرة الاستعمار البريطانى ، ومن أجل تحقيق وحدة الوطن اليمنى ، وكمنظمة وطنية يضطلع التنظيم أيضا بمسئولية الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية والرجعية العربية ويسعى الى التعاون مع التنظيمات الشعبية العربية من أجل تحقيق أهداف الامة العربية في الحرية السياسية ، والوحدة القومية ، والتقدم الاجتماعى

ان قيام التنظيمات الشعبية في كل قطر عربى متحرراً ، وفى كل قطر عربى على الاطلاق هو فى الواقع خطوة حاسمة فى اتجاه اقامة تنظيم شعبى عربى عام ، أو اتحاد اشتراكى عربى شامل يتكون منها جميعا ، ويشكل كل تنظيم منها داخل كل قطر عربى فروعاً محلية له ، وان نشوء أجهزة سياسية مدربة ومجربة ، واعية وقيادية عنى رأس كل تنظيم فى كل قطر عربى هو فى الواقع أيضاً شرط أولى ومقدمة لازمة لقيام حزب عربى أو جهاز سياسى مركزى يتولى القيادة العامة للتنظيم الشعبى العربى أو الاتحاد الاشتراكى العربى على النطاق القومى كله

ان السير فى هذا الطريق عملية تاريخية مستواجة الكثير من الصعاب ، ولكن السير فيها قد بدأ بالفعل ، وهى عملية تاريخية تتضافر كل العوامل الذاتية والموضوعية على انضاجها واستكمالها

فانتساب كل القوى الثورية العربية الى أمة عربية واحدة ، وإيمانها كلها بأهدافها العامة والكبرى في الحرية والاشتراكية والوحدة ، ونضالها المستمر والواعى من أجل تحقيقها يشكل الشروط الذاتية لهذه العملية

كذلك فإن حتمية انتصار حركة التحرير الوطنية الديمقراطية على الاستعمار والرجعية والاقطاعيين في كل قطر عربي ، وحتمية تحقيق الوحدة العربية تعبيرا عن وجود الأمة العربية القومية ، وحتمية الحل الاشتراكي على النطاق العربي كله استجابة لحركة التقدم الاجتماعي ولحاجة الجماهير العربية الكادحة الى السعادة والرخاء ، كل ذلك يشكل العوامل الموضوعية للسير في هذا الاتجاه التاريخي ، اتجاه اقامة تنظيم سياسي شامل وموحد لجماهير الشعب العربي كله تحت قيادة حزب أو جهاز سياسي مركزي ديمقراطي من أجل اقامة مجتمع ودولة عربية موحدة مستقلة ، ناهضة متطورة ، اشتراكية ديمقراطية



ويوم يتكامل وجود مثل هذا التنظيم ستتقدم الأمة العربية للعالم أجمع أنضج وأروع وأوسع تجربة سياسية تنظيمية وديمقراطية لا تؤكد فحسب ميلاد ظاهرة تاريخية جديدة أكثر تفتحاً وتطوراً على صعيد التنظيم السياسي في البلدان الحديثة الاستقلال ، وإنما ستعبر بذلك أيضا عن مدى المساهمة الاصيلية والعظيمة لهذه البلدان في دفع حركة التقدم التاريخي والانساني الى الامام ..

الوحدة العربية واتفاقية التنسيق المشترك

ان نشوء وتطور الامم عملية اجتماعية تاريخية تحكمها قوانين اجتماعية خاصة ، ولا تشكل مجموعة من السكان أمة واحدة الا بتوافر مقوماتها القومية ، كما أن بروز الأمة في شكل ظاهرة تاريخية مكتمله الملامح مرتبط بنضوج هذه المقومات . ان مرحلة النضج هذه مرتبطة هي الاخرى بظهور المجتمع الصناعي ذى السوق الواحدة حيث ترتفع الحواجز الجمركية ، والحدود الاقليمية ، ويمتزج الناس مع بعضهم البعض ، ويحدث النهوض القومى العام على انقاض التجزئة الاقطاعية ، والتركيب القبلى الاقطاعى ، وحيث تبرز ظواهر مصاحبة كالنهوض اللغوى والثقافى ، واليقظة الوطنية ، ويتجلى الطابع القومى الخاص للأمة والمتمثل فى نفسياتها المشتركة أو فى اقتصادها المشترك أو فيما عدا ذلك من المظاهر

وعملية نشوء وتطور الأمة العربية لا تشذ عن هذه القاعدة العامة ، فالعرب الذين يسكنون ما بين المحيط والخليج نشأت وتطورت مقوماتهم القومية خلال عملية تاريخية طويلة فأصبحت لهم أرض مشتركة ، وتاريخ مشترك ، وأمجاد تاريخية مشتركة ، ولغة مشتركة ، وثقافة مشتركة ونفسية مشتركة ، وتقاليد مشتركة ، واقتصاد يسير نحو التكامل عن طريق السوق العربية المشتركة والاتفاقات الاقتصادية المشتركة

ان أبرز مقومات الأمة العربية والذى يشكل طابعها القومى الخاص ، ومثار اعتزازها ورابطتها المعنوية الوثيقة هو أمجادهم التاريخية المشتركة

ان هذه الشروط القومية التى نشأت وتطورت تاريخيا

أخذت في النضوج باقتحام المجتمع العربي مرحلة التصنيع ، وباشتعال حركة التحرير الوطنية العربية ضد الاستعمار والرجعية الاقطاعية المتعاونة معه ، وبالنضال المشترك من أجل القضاء على أنظمة الحكم الاستعمارية والرجعية ، وإلغاء الحواجز الاقليمية والتجزئة الاقطاعية ، وبانبعاث الفكر الوطني القومي ، والنهوض اللغوي والثقافي ، وانتشار الوعي الثوري السياسي والاجتماعي . ويمكن متابعة الجذور التاريخية للقومية العربية في الحقبة التي نشأت فيها دولة عربية كبرى بعد ظهور الاسلام . .

غير أن ظهور حركة الوحدة العربية كاتجاه سياسي يرمي الى توحيد البلدان العربية قد ارتبط بنشوء البورجوازية التجارية الصغيرة في سورية ولبنان التي كانت تقلقها الحدود المصطنعة التي أقامها الاحتلال العثماني بين أقطار سورية الكبرى . ولهذا فقد كانت حركة الوحدة العربية منذ بروزها في الربع الأخير من القرن التاسع عشر مرتبطة بالنضال ضد السيطرة الأجنبية المتمثلة في الحكم العثماني ، ثم في الحكم الفرنسي ، والانجليزي ، ومستهدفة الحصول على الاستقلال السياسي وتحقيق الوحدة . وقد تطور مدلول الوحدة العربية من هذا التاريخ ، وأصبح لا يعنى وحدة سورية الكبرى ، أو سورية والعراق فقط ، وإنما يعنى وحدة الوطن العربي كله من المحيط الى الخليج

ولقد أجمعت نكبة فلسطين الشعور القومي ، وقسوت الاحساس بضرورة الوحدة . وأصبحت قضية الوحدة العربية منذ معركة السويس المحور السياسي الرئيسي الذي يستقطب من حوله كل القضايا السياسية الأخرى في الوطن العربي ، حيث أن الانتصار العظيم في معركة

السويس ، وما تلا ذلك من تهديد لسورية من قبل تركيا وحلف الأطلسي قد طرح قضية الوحدة العربية لأول مرة بعنف وقوة كدفع لا بد منه لمواجهة الدول الاستعمارية ورببيتها اسرائيل

وفي مثل هذه الفترة المبكرة نسبيا من ميلاد وظهور قضية الوحدة العربية لم تكن أذهان كل القوى الوطنية قد تمثلت مفهوما لها مجمعا عليه ، وذلك يشكل أحسب العوامل في الصراع السياسي الذي اشتعل بينها . الا أن تجربة الوحدة الثنائية بين مصر وسورية ، ونكبة الانفصال قد قدما ذخيرة خصبة لقضية الوحدة ، وأغنياها بتجربة وخبرة عظيمتين لا تستطيع أن تقسدهما ندوات النقاش السياسي ولو طالت عشرات السنين . وكان من أول الناس اهتماما بتلخيص العبرة من هذه التجربة هو الرئيس جمال عبد الناصر حيث عبر عن ذلك في الميثاق مشيرا الى أنه خلال النضال من أجل الوحدة العربية ستعبر هذه عن نفسها في أشكال عدة من الوحدة الجزئية الى الوحدة الدستورية الكاملة . ان التطوير الخلاق الذي قدمه الرئيس جمال عبد الناصر لمفهوم الوحدة والذي هو موضع اجماع كل الوطنيين والتقدميين العرب يتمثل في قوله بأن للوحدة مضمونا سياسيا ومضمونا اجتماعيا ، يتخذ شكل الوحدة السياسية ، والحرية السياسية وتحقيق الاشتراكية لمجتمع عربي موحد

ان ربط حركة التوحيد القومي ربطا مباشرا وعضويا باشاعة الحرية الديمقراطية للقوى الوطنية والشعبية وبالنضال من أجل الاشتراكية في وقت واحد قد ساعد على ايجاد أرضية فكرية واسعة لوحدة كل القوى الثورية والتقدمية في الوطن العربي التي يتوقف على وحدتها

تحقيق واقامة المجتمع والدولة العربية الموحدة الديمقراطية
الاشتراكية

ففي ظروف العالم الحاضرة لا يمكن أن يكون للوحدة
العربية مضمون اقطاعي أو رأسمالي ، أو تحقق بقيادة
الاقطاع أو البرجوازية كما حدث مثلاً بالنسبة للأمم
الاوربية التي لم تحقق وحدتها القومية قبل القرن العشرين
الا على هذا الاساس

ففي القرن العشرين حيث تتسع الرقعة العالمية
للانظمة الاشتراكية ، وتقوض حركة التحرير الوطني
العالمية دعائم الاستعمار ، وتنفصل بلدان كانت مستعمرة
من نظام التبعية الامبريالية لتسير في طريق التطور غير
الرأسمالي برزت حركة الوحدة العربية باعتبارها حركة
معادية للاستعمار ، والاقطاع ، والنظام الرأسمالي ، فهي
لذلك تحمل طابعا وطنيا ديمقراطيا ، وتندمج بحركة
التحرر الوطني العربية ، وبالتيار الاشتراكي وتكون مع
هذين الرافدين حركة تاريخية تستهدف اقامة دولة عربية
موحدة اشتراكية ديمقراطية

ونتيجة لانتصاراتها الوطنية في معركة السويس ،
ولسبقها في مضمار تحقيق التغيير والتقدم الاجتماعي عن
طريق تحطيم تحالف الاقطاع والرأسمالية ،
واقترحام طريق التطور الوطني الديمقراطي ،
والسير عبر مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية
وضعت الجمهورية العربية المتحدة نفسها في مركز القيادة
لحركة الوحدة العربية

وتشكل اتفاقية القيادة السياسية الموحدة بين
الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية خطوة
هامّة على طريق الوحدة العربية

وكما تعتبر اتفاقية التنسيق المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية استجابة وتحقيقاً لمبدأ قومي فإنها تقدم إحدى الضمانات الرئيسية والحاسمة لانتقال الثورة اليمنية إلى مرحلة التغير الاجتماعي ، وقلب التركيب الاقتصادي الاجتماعي في اليمن بطابعه المزدوج الاقطاعي القبلي ، وإقامة علاقات إنتاجية جديدة تساعد على دفع اليمن في طريق التطور الوطني الديمقراطي ، وفي طريق التطور غير الرأسمالي

وتقدم اتفاقية التنسيق الإطار القومي الذي يكفل صيانة واستمرار الثورة اليمنية ، وتقدمها على الطريق الوطني والاجتماعي الذي تسير فيه الثورة العربية

ونظراً لتخلف اليمن الاجتماعي والاقتصادي فإن هذه الاتفاقية ستساعد على تعجيل عملية التقدم الاجتماعي والاقتصادي عن طريق الاستفادة من المنجزات والخبرات الثورية التي حققتها الجمهورية العربية المتحدة في هذا المضمار

وتسهم الاتفاقية بتطبيقها في تنمية وانضاج الشروط الموضوعية والذاتية للثورة اليمنية ، وفي توسيع الأرضية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنهض عليها الثورة ، وفي تحريكها بقوة الثورة العربية كلها في اتجاهها التاريخي المحتوم ، اتجاه التحرر الوطني ، والحرية الاجتماعية والاشتراكية الديمقراطية

آفاق المستقبل

تعد الثورة اليمنية إحدى الثورات العربية الحديثة في القرن العشرين ، بها أطل الشعب اليمني على العالم المعاصر من أنصع الآفاق ، وبفضلها قفز دفعة واحدة من القرن السادس الميلادي الى النصف الثاني من القرن العشرين ، وعن طريقها قام بنصيبه بجدارة في كفاح التحرير الوطني الذي يحتاج عالم اليوم فاحتل بذلك مكانة مستحقة بين شعوب العالم الثالث المشتعل بالثورة

واذا كان قد تأخر نشوب الثورة اليمنية بعض الوقت نتيجة لوضع اليمن المعقدة فأنها قد نشبت في فترة تاريخية حاسمة تتميز بتفوق قوى الثورة والتقدم على قوى الرجعية والاستعمار سواء على النطاق العالمي أو على النطاق العربي

وتكفل هذه الظروف المواتية استمرار الثورة اليمنية وتحقيقها في فترة قصيرة نقلة اجتماعية وتاريخية في حياة الشعب اليمني بالاستفادة من منجزات التقدم من حيث بلغت . وبمقياس التقدم الثوري المعاصر المدعم بالخبرة العلمية والاجتماعية للثورة العربية والشعوب الصديقة تستطيع الثورة اليمنية أن تقطع في بضع سنوات مسافات من التطور لم تقطعها غيرها من الشعوب المتخلفة الا خلال عشرات السنين من الحكم الاستعماري

وبالاعتماد أولاً وقبل كل شيء على الشعب ، وبإطلاق
قواه المبدعة ، وتفجير طاقاته الحيه تستطيع الثورة أن
تتقدم الى المستقبل في ثقة واطمئنان صانعة مجتمعا
وطنيا ديمقراطيا ينهض على أنقاض المجتمع الاقطاعي
القبلي الذي خلفه العهد البائد ومنطلقة باليمن في ركب
التحرر العربي ، وفي مضمار الحرية والاشتراكية
والوحدة ..



فهرس

٧	تقديم
٩	مدخل تاريخى

الباب الاول

٤٨	لمحة عامة
٤٩	ضرورة وضع منهاج للثورة
٥٠	الثورة ذروة تقاليد الشعب الثورية
٥٣	فساد نظام الامامة
٥٥	اليمن فى ظل العزلة والجمود السياسى
٥٨	نفوذ الاستعمار القديم والاستعمار الجديد
٦٠	التركيب الاجتماعى والاقتصادى
٦٨	التركيب الطائفى والفتوى
٨٠	الثورة والثورة المضادة
٨١	من الثورة المضادة الى الحرب الاستعمارية
٨٢	دور الجمهورية العربية المتحدة
٨٣	الثورة اليمنية والموقف الدولى

الدلالة التاريخية والتقدمة للثورة	٨٤
الدلالة الوطنية للثورة	٨٦
الدلالة الديمقراطية للثورة	٨٨
الدلالة الوحدوية للثورة اليمنية	٨٩
الثورة اليمنية بين ثورات التحرر الوطني	٩٠

الباب الثانى

ماذا بعد الحرب الثورية	٩٨٠
ضرورة حسم الصراع بين الجناح الثورى واليميني	١٠١
ضرورة خلق جهاز سياسى وادارى ثورى	١١٠
تغير ثورى جذرى	١١٣
امكانية تخطى مرحلة الرأسمالية	١٢٣
مجلس الشورى والديمقراطية	١٢٩
التنظيم الشعبى	١٣٣
الطائفية والعنصرية ظاهرة اقطاعية	١٣٩
التنظيم الشعبى ظاهرة تاريخية جديدة	١٤٥
الوحدة العربية واتفاقية التنسيق المشترك	١١٦
آفاق المستقبل	١٧١

كتب هلال صدرت سنة ١٩٦٥ و ١٩٦٦

رقم
الكتاب

- | | | |
|-----|--|-------------------------|
| ١٦٦ | محمد رسول الحرية | :عبد الرحمن الشرقاوى |
| ١٦٧ | البحث عن شيكسبير | :د. لويس عوض |
| ١٦٨ | اسرائيليات | :أحمد بهاء الدين |
| ١٦٩ | حقائق الاسلام وأباطيل خصومه | :عباس محمود العقاد |
| ١٧٠ | مختارات من برنارد شو في النقد والسياسة | :د. عمر مكاوى |
| ١٧١ | أساطير الحب والجمال عند الاغريق | :درينى خشبة |
| ١٧٢ | عشرة أدباء يتحدثون | :فسيّوّد دواره |
| ١٧٣ | مذكرات شارلى شابلىن ج ١ ، ج ٢ | :صلاح حافظ |
| ١٧٤ | | |
| ١٧٥ | كتابات لم تنشر | :د. محمد مندور |
| ١٧٦ | ثورة الزنوج في أمريكا | :د. عبد الملك عودة |
| ١٧٧ | معارك فكرية | :محمود أمين العالم |
| ١٧٨ | أبو ذر الغفارى | :عبد الحميد جودة السحار |
| ١٧٩ | دليل المتفرج الذكى الى المسرح | :القسريد فرج |

- | | |
|------------------|-------------------------------|
| أحمد بهاء الدين | ١٨٠ رسائل نهرو الى انديرا: |
| :د. لويس عوض | ١٨١ على هامش الغفران |
| :محمد المزب موسى | ١٨٢ اول ثورة على الاقطاع |
| :أسعد حليم | ١٨٣ الاشتراكية والفن |
| :محمود الشرقاوى | ١٨٤ الجبرتي وكفاح الشعب |
| :يوسف الشارونى | ١٨٥ دراسات فى الحب |
| :كمال النجمى | ١٨٦ الغناء المصرى |
| :د. يوسف مراد | ١٨٧ علم النفس فى الفن والحياة |

كتاب الهلال القادم :

ما يقال عن الاسلام

بقلم
عباس محمود العقاد

يصدر في ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦

وكلاء اشتراكات مجلات دار الشلال

البحرين : السيد مؤيد أحمد المؤيد - ص : ب ٢٤

**ARABIO PUBLICATIONS
DISTRIBUTION BUREAU
7. Bishopsthorpe Road
London S.E. 26
ENGLAND**

انجلترا :

**Mr. Ahmed Bin Mohamad Bin Samit
Al Maktab Atrijari Assharat
P.O. Box 2205,
SINGAPORE**

سنغافورة :

**Mr. Miguel Maccul Cury,
R. 25 de Marco, 994,
Caixa Postal 7406,
Sao Paulo, BRAZIL**

البرازيل :



اول كتاب علمى مبسط عن الثورة اليمنية . يعرض بطريقة شيفه ،
للمددمات التاريخية للثورة ، ويحلل الطبيعة الاجتماعية الخاصة للمجتمع
اليمنى ، ويتناول بجسرافة وحرارة المشاكل السياسية والاجتماعية
والاقتصادية ، التى تواجه الثورة اليمنية ويعترح لها حولا ملائمة ،
وينهى الى تقديم خطة عمل سياسى وتنظيمى لها، لتحقيق اهداف الشعب
اليمنى فى اطار الاهداف والمبادئ العامة للثورة العربية الشاملة

والدكتور محمد على الشهاردى مؤلف الكتاب مفكر يمنى ناثر ، عاش
احداث الثورة ، وشارك فيها ، فجاء كتابه هذا خلاصة صادقة لتجربته
الحية ..